واجب الدولة صون السيادة.. واحتواء المليشيا رهان خاسر

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
العدد (2258) الخميس 30 صفر 1448هـ - الموافق 13 أغسطس 2026م
السعر 200 ريال
16 صفحة

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

أكد أن القوات المسلحة أكثر جاهزية للقيام بواجبها

الرئيس: مرحلة الاعتداء بلا كلفة انتهت وحان وقت إنهاء عبث المليشيا الحوثية الإرهابية

العدوان الحوثي على المخا امتداد لأجندة إيرانية تستهدف اليمن والمنطقة

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أن التصعيد المتواصل الذي تنفذه مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني لم يعد مجرد تهديد أمني لليمن، بل تحول إلى حرب ممنهجة تستهدف الدولة ومقدرات اليمنيين والموانئ والمنشآت الاقتصادية والممرات البحرية.

وقال العليمي، خلال لقاءات مع سفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن والقائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى اليمن نيل هوب: إن استهداف مليشيا الحوثي الإرهابية لميناء المخا بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وما سبقه وتلاه من هجمات على مواقع القوات المسلحة والأعيان المدنية والسفن التجارية، يمثل اختباراً جديداً لجدية المجتمع الدولي في حماية فرص السلام وإنفاذ قواعد القانون الدولي.

وأوضح أن الهجوم على ميناء المخا لم يستهدف موقعاً عسكرياً، وإنما طال رصيفاً بحرياً ومرافق خدمية ورافعات مخصصة لمناولة البضائع والسلع الغذائية، إضافة إلى سفن تجارية كانت راسية في الميناء، كما تسبب بأضرار في المستشفى السعودي ومصلحة الهجرة والجوازات ومشاريع المياه، وأسفر عن سقوط ضحايا مدنيين بينهم نساء وأطفال.

وشدد رئيس مجلس القيادة على أن الاعتداء الحوثي على المخا يكشف بوضوح طبيعة الحرب التي تخوضها المليشيا ضد اليمنيين، قائلاً إن الجماعة التي تزعم وجود حصار على مناطق سيطرتها هي نفسها التي تستهدف الموانئ والمطارات والمنشآت الاقتصادية وتهدد السفن التجارية وإمدادات الغذاء والوقود، بما يضاعف معاناة المواطنين ويقوض سبل عيشهم.

وأشار إلى أن هجوم المخا جاء ضمن سلسلة تصعيد حوثي متواصل، مؤكدا أن التطورات الأخيرة أثبتت أن مليشيا الحوثي الإرهابية لا تتعامل مع السلام باعتباره غاية، وإنما تستخدم فترات التهدئة لإعادة التموضع وتطوير قدراتها العسكرية.

وقال فخامة الرئيس: إن سنوات من التساهل الدولي والحوافز قدمت للجماعة شجعتها على الاعتقاد بأن بإمكانها انتزاع المزيد من المكاسب بالصواريخ والطائرات المسيّرة.

وقال: إن الحكومة لم تبدأ التصعيد ولم تبحث عنه، وإنها اختبرت خيار السلام أولاً وبذلت، على مدى سنوات، جهوداً كبيرة لتخفيف معاناة اليمنيين، واحترمت التهدئة، وسهلت حركة الطيران والموانئ وتدفق السلع، وتجاوبت مع المبادرات الأممية والجهود الإقليمية والدولية، رغم الكلفة السياسية والاقتصادية التي تحملتها.

وأضاف: أن المعادلة السياسية والميدانية تغيرت، وأن مليشيا الحوثي الإرهابية يجب أن تدرك أن مرحلة الاعتداء بلا كلفة انتهت، مؤكداً أن القوات المسلحة اليمنية أصبحت أكثر جاهزية، وأن الاعتداءات الأخيرة على مأرب وحضرموت والساحل الغربي لم تمر دون رد، لأنها تمثل اعتداءً على الدولة اليمنية بأكملها وليس على جبهة منفردة.

...صـ2

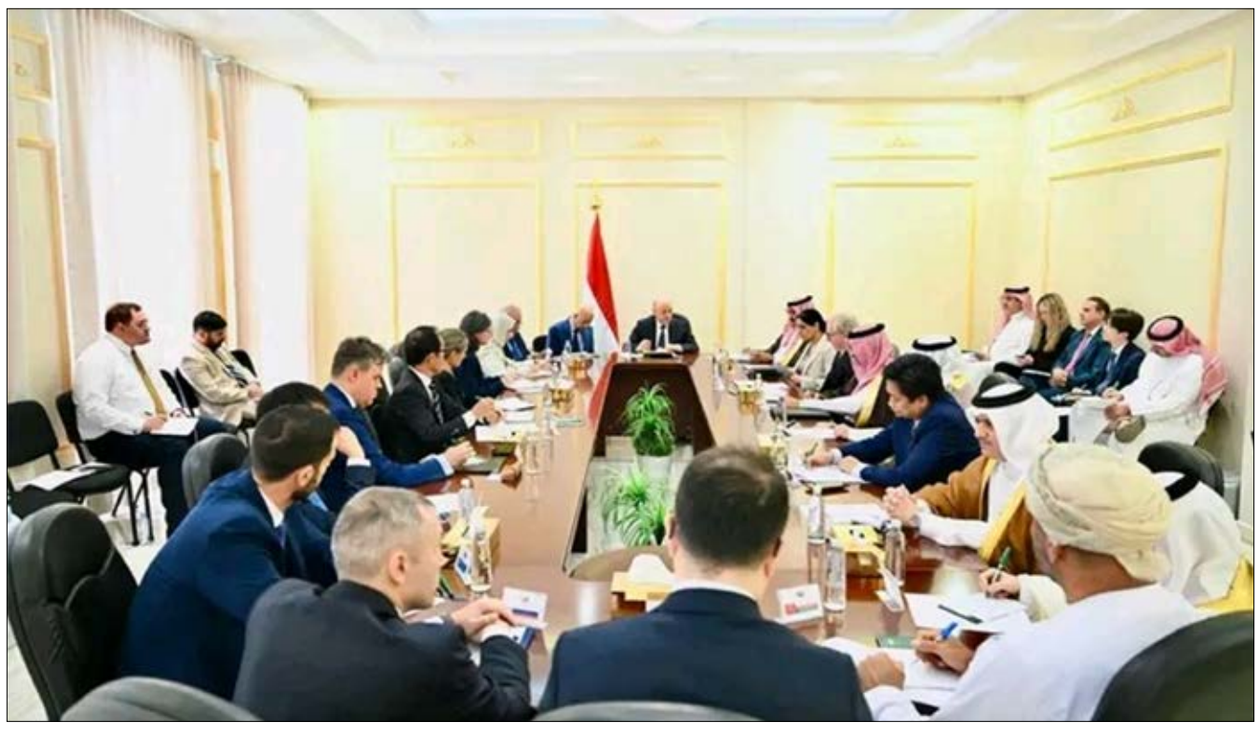

رئيس مجلس القيادة:

لن يكون هناك بعد اليوم أي عمل تقوم به المليشيا الحوثية دون ردع أو رد

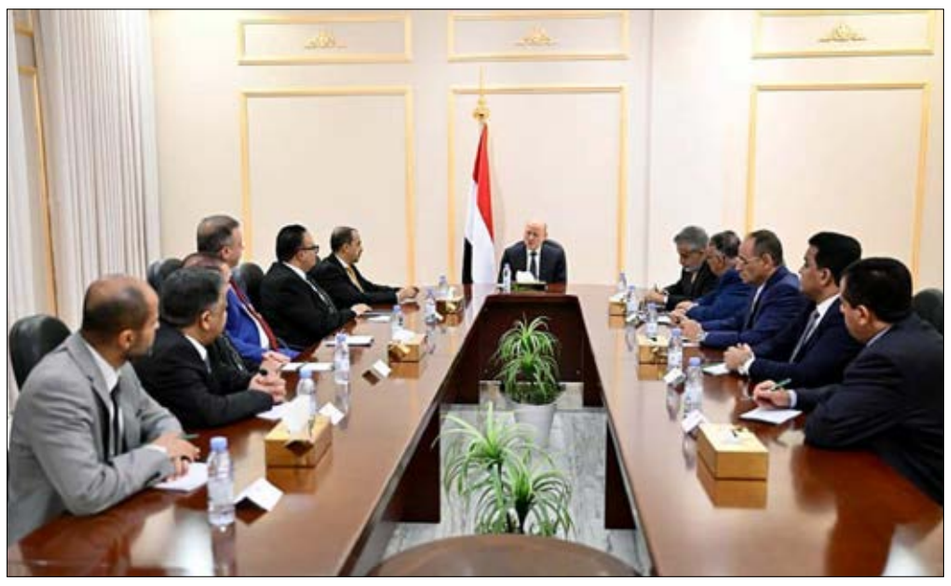

سبتمبر نت:
أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن الدولة اليمنية باتت اليوم أكثر قدرة وتماسكاً واستعداداً لحماية مواطنيها ومؤسساتها ومصالحها السيادية، بعد سنوات من العمل على توحيد القرار السياسي والعسكري والأمني

...تفاصيل صـ3

اجتمع برئيس الأركان وقائد محور الغيضة

العرادة يشدد على رفع الجاهزية في المهرة ومواجهة شبكات التهريب

شدد عضو مجلس القيادة الرئاسي سلطان العرادة على رفع مستوى اليقظة والجاهزية العسكرية والأمنية في محافظة المهرة، وتعزيز التنسيق بين الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية، والتصدي لأنشطة التهريب التي تديرها مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، وإحباط محاولاتها لزعزعة أمن المحافظة

...صـ2

خلال سلسلة اجتماعات ولقاءات شملت اللجنة الأمنية في حضرموت

الخنبشي يوجه بتحديث خطط الطوارئ ورفع الجاهزية الأمنية والعسكرية والخدمية

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي، رفع مستوى الجاهزية الأمنية والعسكرية والخدمية في المحافظة، وتعزيز حماية المنشآت الحيوية والاقتصادية والاستراتيجية، في ظل التصعيد العسكري لمليشيا الحوثي الإرهابية.

جاء ذلك خلال سلسلة اجتماعات ولقاءات وزيارات ميدانية في حضرموت، شملت اجتماعاً موسعاً للقيادات التنفيذية والخدمية، واجتماعاً استثنائياً للجنة الأمنية، إلى جانب تفقد مطار الريان الدولي وميناء المكلا

...صـ2

كلمة 26 سبتمبر

معركة الوعي

اثبتت الوقائع ولازالت أن معارك الشعوب ضد مشاريع التجريف والارتهان لا تُدار في ساحات المواجهة العسكرية وحدها، بل تتخلق بذورها الأولى في عمق الوعي الجمعي، حيث تتصارع إرادة الحياة والنور مع نزعات الهدم والظلام.

وفي الأزمات الوجودية التي تعصف بالأمم، لا تبدأ الحكاية من لحظة المواجهة الميدانية، بل من لحظة الاستهداف الفكري وتزييف المفاهيم التي تمهد للخراب، إذ يسبق الرصاصَ دوما طوفان من الشائعات وتغييب العقول.

ومن هذا المنطلق الفلسفي والوجودي، تبرز أهمية الرواية الوطنية بوصفها خط الدفاع الأول والعمود الفقري لحماية الهوية والمكتسبات التاريخية.

وفي قلب هذه المواجهة المصيرية التي يخوضها اليمنيون لاستعادة دولتهم والذود عن جمهوريتهم، يبرز الإعلام الوطني لا مجرد ناقل للحدث أو موثق للواقع، بل كركن أصيل ومحوري يتصدر جبهات التنوير، ويتحمل المسؤولية التاريخية في بناء حصون الوعي المجتمعي وتفكيك سرديات التضليل والخرافة التي تسعى الجبهات المليشياوية لإحلالها محل الحقائق الثابتة.

إن خطورة الرواية المضللة لا تقل أثرا عن المقذوفات العابرة للحدود، فالمليشيات الإرهابية المنفذة للأجندات التدميرية لا تكتفي بفرض سلطتها الغاشمة بقوة السلاح، بل تسعى جاهدة إلى إعادة تشكيل المفاهيم وتغيب العقول وتزييف التاريخ عبر ضخ الإعلام السام المحمل بالخرافة والمظلوميات الزائفة.

ومن هنا، تبدو الحاجة ملحة وأكثر حتمية لبناء إعلام وطني صلب، مهني ومبادر، يتجاوز النمطية والردود الانفعالية ليخوض معركة

...صـ2

عز في اتصال هاتفي بوفاة الشيخ ربيش بن كعلان

طارق صالح من غرفة عمليات الجبهة الغربية: جريمة المخا لن تمر دون رد

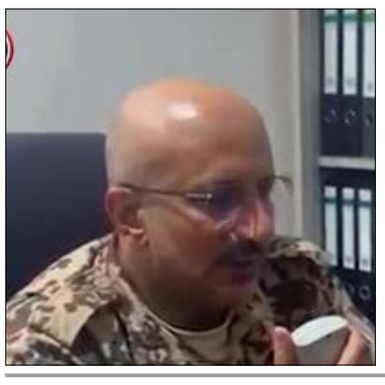

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي الفريق الركن طارق محمد صالح، أن الاعتداءات الإرهابية للمليشيا الحوثية الإيرانية على مدينة وميناء المخا، والمنشآت الاقتصادية والمرافق «لن تمر دون رد».

وقال عضو مجلس القيادة الرئاسي، خلال زيارته، مساء الأحد 9 أغسطس 2026، غرفة العمليات المركزية للجبهة الغربية للقوات المسلحة في الساحل الغربي: «إن الوضع الميداني والأمني في مدينة وميناء المخا وجبهات الساحل الغربي تحت السيطرة الكاملة».

وبثت قناة "الجمهورية" فيديو للفريق طارق صالح، وهو يتولى إدارة

...صـ2

أكد أنه يعمل مع الشركاء لبسط الدولة على كامل التراب الوطني

مجلس الوزراء: إنهاء الانقلاب الحوثي أساس السلام

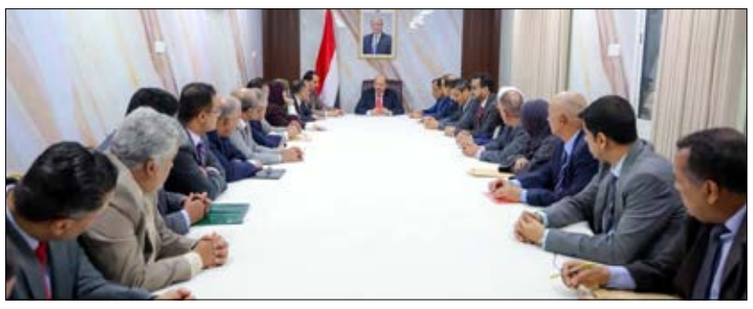

أكد مجلس الوزراء أن الحكومة ماضية في العمل مع الأشقاء والأصدقاء والشركاء الدوليين لاستكمال استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي وبسط سلطة الدولة على كامل التراب

...صـ2

في لقاءين منفصلين بسفيري واشنطن ولندن

الزنداني يدعو لدعم استكمال استعادة مؤسسات الدولة

دعا رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى تعزيز دعمهما للحكومة وإسناد جهودها الرامية إلى استكمال استعادة سلطات الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي، في ظل التصعيد العسكري المتواصل لمليشيا الحوثي الإرهابية وتداعياته الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

جاء ذلك خلال لقاءين منفصلين عبر الاتصال المرئي، مع القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى اليمن نيل هوب، والسفيرة البريطانية لدى اليمن عبده شريف، ناقشا العلاقات الثنائية ومستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة، والتطورات الناجمة عن التصعيد الحوثي.

وخلال لقائه بالقائم بالأعمال

...صـ2

عقدت سلسلة لقاءات مكثفة مع مسؤولين عرب وأجانب

وزيرة الخارجية: حان وقت الإجراءات العملية واستعادة الدولة مفتاح أمن اليمن والمنطقة

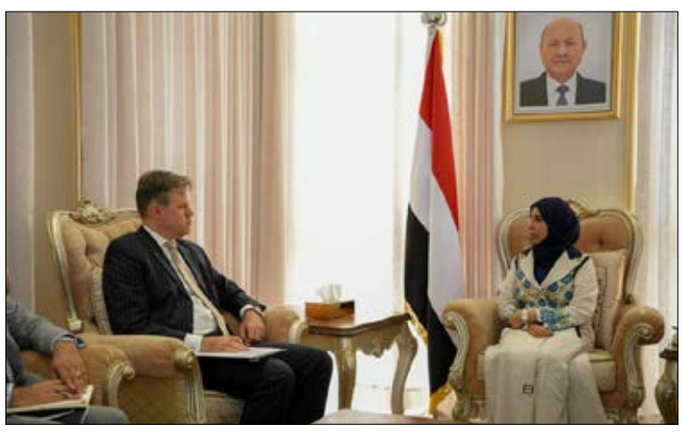

كثفت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين الدكتورة أفراح الزوبة تحركاتها واتصالاتها مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة والجامعة العربية والمملكة العربية السعودية، لبحث التصعيد العسكري لمليشيا الحوثي الإرهابية وحشد موقف إقليمي ودولي أكثر فاعلية لدعم الحكومة اليمنية واستعادة مؤسسات الدولة وحماية الملاحة الدولية.

وأكدت الزوبة، خلال اتصالات ولقاءات منفصلة مع وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو، والقائم

...صـ2

تتمات الأولى

الرئيس: مرحلة الاعتداء

وشـدد رئيس مجلـس القيادة عـلى أن الدولة لن تسـمح للمليشـيا باحتكار قـرار بدء المواجهـة وتحديـد توقيتها ومكانهـا وحجمها، ثم محاولـة فرض قـرار وقفها متى شـاءت، مؤكـداً أن اسـتمرار امتلاك جماعـة مسـلحة للصواريخ الباليسـتية والطائـرات المسـيّرة وقدرات عسـكرية عابرة للحدود خارج مؤسسـات الدولة يمثل عائقاً أساسـياً أمام أي سـلام مسـتدام.

ودعـا المجتمع الـدولي إلى الانتقال من سياسـة إدارة التهديد الحوثي إلى معالجة مصادره وأدواته، من خلال الضغط السـياسي والاقتصادي والدبلوماسي على المليشـيا وداعميها، وتعزيز مؤسسات الدولة وقدرتها على حماية أراضيها ومياهها ومنشـآتها ومصالح مواطنيها.

وفي السـياق ذاته، أكد العليمي خـلال لقائه القائم بأعمال السـفارة الأمريكية أهميـة تطوير الشراكة اليمنية الأمريكيـة في مواجهة الإرهاب وحمايـة أمن المنطقـة وحرية الملاحة الدولية، مشـيراً إلى أن اسـتهداف ميناء المخا، الواقع بالقـرب من باب المنـدب، يؤكد خطورة اسـتمرار امتلاك الجماعات المسـلحة لقدرات صاروخية ومسـيرة خارج سـلطة الدولة.

وأوضـح أن مـا يجـري في المنطقة يؤكـد أن مصدر عدم الاسـتقرار لا يرتبـط بأزمات منفصلـة، وإنما بقـدرة جماعات مسـلحة مرتبطة بأجنـدات خارجيـة عـلى اتخـاذ قـرار الحـرب وإطـلاق الصواريـخ والطائـرات المسـيّرة وتهديـد الممـرات الدوليـة بمعزل عن مؤسسـات الدولة وسـيادتها.

وحـذر مـن أن أي تفاهمـات لا تعالج بصـورة واضحة ومسـتدامة خطـر المليشـيات المدعومة من إيـران وقدراتهـا العسـكرية وتمويلها وتهديدهـا لـدول المنطقـة سـتؤدي إلى تأجيـل الأزمة بدلاً مـن حلها.

واكد أن السـلام والردع ليسـا خيارين متناقضين، وأن الدبلوماسية تحتاج إلى بيئـة تمنع الجماعات المسـلحة مـن الاعتقاد بـأن التصعيد وسـيلة فعالة لانتزاع مكاسب سياسـية واقتصادية.

وفي مـوازاة التصعيـد الميدانـي، أكد رئيـس مجلس القيـادة أهمية المعركـة الإعلامية في مواجهـة الرواية الحوثية، مشـدداً عـلى أن الإعلام الوطني يقع في قلـب المعركة من أجـل الحقيقة والوعـي وتعزيز الثقة بالدولـة والجمهورية ومكافحة التضليـل والخرافة.

وقال، خـلال لقائه وزيـر الإعلام معمـر الإرياني وعدداً من رؤسـاء المؤسسـات الإعلاميـة، إن المعركة لا تـدور في الجبهات وحدهـا، وإنما تشـمل أيضـاً الروايـة الإعلاميـة بشـأن الجهة التـي أشـعلت الحرب وأفشـلت جهود السـلام واسـتهدفت مـوارد اليمنيـين وتهـدد الموانئ والملاحـة الدوليـة. وشـدد العليمـي عـلى ضرورة أن يكـون الإعـلام الوطني مبادراً في تفكيك الادعاءات الحوثية بالوثيقة والرقم والشـهادة والصورة، وألا يسـمح بتكرار الروايات المضللة حتى تتحول إلى حقائق في وعي الجمهـور، داعياً المؤسسـات الإعلامية في المعسـكر الجمهوري إلى مزيـد من التنسـيق وتبـادل المعلومات والمـواد والخبرات.

وأكـد أن تعـدد المنابـر الإعلاميـة يمكـن أن يمثـل مصدر قـوة إذا توحـدت وجهتهـا في الدفـاع عـن الدولـة وكشـف انتهاكات مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة، مشـيراً إلى أهميـة توسـيع التنسـيق الإعلامي مع المملكة العربية السـعودية وتبادل المعلومات والمـواد وتوضيح الحقائق ومواجهـة حمـلات التضليل.

العرادة يشدد على رفع الجاهزية

وتهديد الأمن القومي والإقليمي والدولي.

جاء ذلـك خلال لقائـه، قائد محـور الغيضة العسـكري قائـد لواء الشرطـة العسـكرية اللـواء الركن سـالم كـدّه، بحضور رئيـس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشـتركة الفريـق الركن صغير بن عزيز، حيث جرى اسـتعراض الإجـراءات المتخـذة لتعزيز الأمن والاسـتقرار في ضوء المسـتجدات الراهنة.

وأكـد العـرادة أن المهـرة، باعتبارهـا البوابة الشرقية لليمـن، تتمتع بأهمية اسـتراتيجية في حماية المنافـذ والمصالح الوطنيـة، ما يضاعف مسـؤولية مؤسسـات الدولـة والقـوات المسـلحة والأجهـزة الأمنية في الحفاظ عـلى اسـتقرارها وتعزيـز حضور الدولـة فيها.

وشـدد على مواصلـة الجهـود لمكافحة شـبكات التهريـب المرتبطة بمليشـيا الحوثي، ومنع اسـتغلال المنافـذ والممرات في تمريـر ما يهدد أمن اليمـن والمنطقـة، مؤكداً أهميـة تعزيز قـدرات القـوات والأجهزة المختصـة وتمكينها مـن أداء مهامهـا بكفاءة.

وأشـاد العرادة بدور السـلطة المحلية بمحافظة المهرة في دعم جهود تثبيت الأمن والاسـتقرار وتعزيز حضور مؤسسـات الدولـة والحفاظ على التماسـك المجتمعي، مثمناً جهود قيادة محـور الغيضة والوحدات العسـكرية والأمنية في حماية المحافظة والسكينة العامة.

وأكـد رئيس هيئـة الأركان العامة أهميـة اسـتمرار الانضباط ورفع مسـتوى الجاهزية لمواجهة مختلف التهديدات، فيما جـدد قائد محور الغيضة تأكيد اسـتمرار القـوات في أداء مهامها الوطنيـة والحفاظ على أمن واسـتقرار المهرة.

... ويبحث مع مسؤولة أممية المستجدات الإنسانية

وفي الجانـب الإنسـاني، بحـث العـرادة، عـبر الاتصال المرئـي، مع المنسـق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسـانية في اليمن لوران بوكيرا، مسـتجدات الوضـع الإنسـاني والجهود الأمميـة للتخفيف من معاناة المدنيـين والنازحين.

وأشـار إلى استمرار اسـتهداف مليشـيا الحوثي للمدنيين ومخيمات النازحـين والمناطـق الآهلة بالسـكان، داعيـاً الأمم المتحـدة والمنظمات الإنسـانية إلى تعزيز حماية المدنيين ومضاعفة الاسـتجابة للاحتياجات المتزايدة.

ولفت إلى أن مأرب تسـتضيف نحو 62 بالمائة مـن إجمالي النازحين في اليمـن، الأمر الـذي يفـرض ضغوطاً متزايـدة على قطاعـات الغذاء والإيـواء والصحة والتعليم والميـاه والكهرباء، في ظـل محدودية الموارد وتراجع التمويل الإنسـاني.

وأكـد العـرادة اسـتعداد القيـادة السياسـية والحكومـة لتقديـم التسـهيلات اللازمة للمنظمات الإنسـانية وتعزيز التنسـيق معها، بما يضمـن وصـول المسـاعدات إلى مسـتحقيها والاسـتجابة للاحتياجات الفعليـة للنازحـين والمجتمعـات المضيفة.

الخنبشي يوجه بتحديث

ومينـاء الضبة النفطي، ولقائه قيادات حلف قبائل حضرموت.

وشـدد الخنبشي، خـلال اجتماعاتـه، عـلى رفـع درجـة اليقظـة والاسـتعداد في الوحدات العسـكرية والأجهزة الأمنيـة، وتحديث خطط الطـوارئ وتفعيـل غـرف العمليـات، بمـا يضمـن سرعة الاسـتجابة والتعامـل مـع أي تطـورات أو تهديـدات محتملة.

وفي اجتمـاع اللجنـة الأمنيـة، جـرى اسـتعراض الوضعـين الأمني والعسـكري ومسـتوى الجاهزية، حيث أكـدت اللجنة رفع الاسـتعداد إلى أعلى المسـتويات في المنطقة العسـكرية الثانية والوحـدات والأجهزة الأمنيـة، وحمايـة المواطنين والممتلـكات العامـة والخاصـة، والتعامل بحزم مـع أي ممارسـات من شـأنها الإخـلال بالأمن والاسـتقرار.

ودعت اللجنـة مختلف المكونـات والقوى السياسـية والمجتمعية إلى توحيـد الصـف الحضرمي وتغليـب مصلحـة المحافظة، محـذرة من الانجـرار وراء مظاهر التوتر أو الفوضى التي قـد تهدد أمن حضرموت ومصالح أبنائها.

كما ترأس الخنبشي اجتماعاً موسـعاً ضـم وكلاء المحافظة ومديري المكاتب التنفيذيـة والمرافق الحيويـة، ووجه برفـع الجاهزية وتحديث خطـط الطـوارئ وتوزيـع المهـام والمسـؤوليات بوضـوح، وتعزيـز التنسـيق بين الأجهـزة التنفيذية والأمنيـة والخدمية لضمان اسـتمرار الخدمـات وسرعـة التعامل مـع أي طارئ.

وفي إطار متابعـة جاهزية المنشـآت الحيوية، تفقـد الخنبشي مطار الريـان الـدولي ومينـاء المـكلا ومينـاء الضبـة النفطـي، واطلـع على الإجـراءات الأمنيـة والاحترازيـة وخطط الطـوارئ والسـلامة المتخذة لحماية هـذه المنشـآت وضمـان اسـتمرار عملها.

وفي ميناء الضبة النفطي، اطلع على سـير العمـل والإجراءات المتخذة لحمايـة المنشـآت والمرافـق الحيوية، بمـا في ذلـك العوامـات البحرية ومنصـة الشـحن ومنطقـة التخزيـن الاسـتراتيجي، كمـا اسـتمع إلى شرح حـول الأضرار التي تعرضـت لها بعض مرافق المينـاء ومنصات التصدير جـراء الاسـتهدافات السـابقة والاحتياجات اللازمـة لتعزيز الجاهزية.

وأكد الخنبـشي أهمية حمايـة المنشـآت الاقتصادية والاسـتراتيجية وتأمـين الكـوادر العاملة فيهـا، وتحديـث منظومات الأمن والسـلامة ورفع كفاءة الاسـتجابة للمخاطر، مشـدداً على تكامـل الجهود المدنية والعسـكرية والأمنيـة لضمـان اسـتمرار أداء هـذه المنشـآت لمهامهـا الحيوية.

وفي السـياق ذاتـه، التقـى الخنبـشي وفـداً مـن رئاسـة وقيـادات حلـف قبائـل حضرمـوت، وبحث معهـم مسـتجدات الأوضـاع وعدداً مـن القضايا التي تهـم أبنـاء المحافظة، مؤكـداً أهميـة توحيد الصف والكلمة والـرؤى وتعزيـز التفاهم بين مختلـف المكونـات والفعاليات الحضرميـة، بما يوجـه الجهود نحـو خدمة حضرمـوت ويحافظ على أمنها واسـتقرارها ونسـيجها الاجتماعي.

طارق صالح من غرفة عمليات

الموقـف العسـكري مبـاشرة عقـب الهجـوم الإرهابـي الصاروخي والمسّـير الذي شـنته مليشـيات الحوثي الإرهابية بعـشرات الصواريخ والطائرات المسـيرة عـلى المدينـة والميناء والأحيـاء السـكنية، موضحا أن القوات المسـلحة في أعـلى درجـات الجاهزية في كل محـاور الجهبة الغربيـة، مشـيداً بفعاليـة التحصينـات والتدريـب والتخطيـط التي أفشـلت خطط العدو الإرهابي الحوثي أداة المـشروع الإيراني في اليمن.

وفي ظهور مصور، وجّه القوات بالانتشـار وفـق التعليمات، والابقاء عـلى أهبة الاسـتعداد، واسـتهداف أي تحـركات حوثية بشـكل فوري ومباشر، وأسـفرت الهجمات عن سـبعة شهداء عسـكريون ومدنيون، وإصابـة عشرات آخريـن، إلى جانـب أضرار في البنية التحتيـة للميناء، بحسـب مصادر طبية وعسكرية.

وتسـتهدف مليشـيا الحوثـي الايرانية الارهابيـة، لليـوم الرابع على التوالي، مدينة المخا ومنشـآتها الاقتصادية وميناءها الحيوي والتاريخي بعشرات الصواريخ الباليسـتية والطائرات المسـيرة، أدت إلى استشهاد مدنيين وجـرح آخرين.

عـلى صعيـد متصل، عـزا عضـو مجلـس القيـادة الرئـاسي طارق صالـح في اتصـال هاتفي محسـن بـن ربيش بـن كعلان بوفـاة والده الشـيخ القبـلي ربيش بـن كعلان.

وعـبر طارق صالح في الاتصـال عن تعازيه لكل أسرة الشـيخ ربيش بن كعـلان وقبيلتـه، وكل الشـخصيات القبلية والاجتماعيـة بمأرب في رحيل أحد الرمـوز القبلية الوطنيـة في المحافظة.

مجلس الوزراء: استكمال

الوطني، باعتبار ذلك الأسـاس لأي سـلام مسـتدام في اليمن، مشدداً على أن التصعيد العسـكري لمليشـيا الحوثي الإرهابية لن يفرض واقعاً سياسياً جديداً بالقوة.

جـاء ذلك خـلال اجتماع مجلـس الـوزراء، الثلاثاء، برئاسـة رئيس الـوزراء الدكتور شـائع محسـن الزنداني في العاصمة المؤقتـة عدن، لمناقشـة التطـورات الناتجـة عـن التصعيـد الحوثـي وتداعياتـه على الأوضاع الأمنيـة والعسـكرية والاقتصادية والإنسـانية.

وشـدد المجلس على أن اسـتكمال اسـتعادة الدولة وإنهـاء الانقلاب الحوثـي يمثلان المدخـل الحقيقي لإنهاء الصراع وبناء سـلام مسـتدام قائـم على مؤسسـات الدولـة وسـيادة القانون، مؤكـداً أن أي تسـوية جـادة يجـب أن تفضي إلى دولـة يمنية موحـدة تحتكر وحدهـا أدوات القوة وقـرار الحرب والسـلام.

وناقـش المجلس مسـار التصعيد الحوثـي خلال الأيـام الأخيرة، بما في ذلـك الهجمات المتكـررة على ميناء المخـا، والاعتداءات على المنشـآت والأعيـان المدنيـة ومخيمـات النازحـين في حضرمـوت ومـأرب وتعز والضالع، واسـتمرار اسـتهداف السـفن التجارية، إلى جانب التصعيد في الجبهـات والهجمـات التي طالـت أعيانـاً مدنية في المملكـة العربية السعودية.

واعتـبر أن تزامـن هـذه الاعتداءات يكشـف عـن نهـج ممنهج لدى مليشيا الحوثي الإرهابية لتوسـيع دائرة التوتر واختبار قدرة الحكومة والمجتمـع الدولي عـلى التعامل مع سـلوكها العدائي.

وأكد أن اسـتمرار المليشـيا في امتـلاك قدرات عسـكرية وصاروخية وطائـرات مسـيّرة خارج سـلطة الدولـة، بدعم مـن النظـام الإيراني، يمثـل تهديداً مبـاشراً لليمـن والمنطقة والممـرات البحريـة الدولية.

وأكـد مجلس الـوزراء أن الحكومة لن تتعامل مـع التصعيد الحوثي باعتبـاره أمـراً واقعاً، ولن تسـمح للمليشـيا بفرض معـادلات جديدة بالقوة، مشـدداً على مواصلة القيـام بمسـؤولياتها في حماية المواطنين والمنشـآت الحيويـة والمصالـح الوطنيـة، ورفـع مسـتوى الجاهزيـة لمواجهة تداعيـات التصعيد.

ودعـا المجلس المجتمع الـدولي إلى إعـادة النظر في مقاربتـه للتهديد الحوثـي، وعـدم الاكتفاء بـإدارة نتائـج التصعيـد أو احتوائـه مؤقتاً، مؤكـداً أن المعالجـة الحقيقيـة تبـدأ مـن مصـادر القوة التـي تمكن المليشـيا مـن مواصلة أعمالهـا العدائيـة، وفي مقدمتها الدعـم الإيراني الذي يوفر لها وسـائل وقدرات تهدد بها اليمـن ودول المنطقة والملاحة الدولية.

وشـدد عـلى أن أمن الملاحـة الدولية واسـتقرار المنطقـة لا يمكن أن يبقيـا رهينة لمشروع مليشـياوي مرتبـط بأجندة خارجيـة، وأن إنهاء الانقـلاب الحوثي واسـتعادة مؤسسـات الدولة يمثلان شرطاً أساسـياً لإغلاق مصـادر الـصراع وتهيئة بيئـة مواتية لسـلام دائم.

واسـتعرض المجلـس تقاريـر حـول الموقـف العسـكري والأمنـي والخدمـي والإنسـاني ومسـتوى الجاهزيـة والاسـتعداد للتعامل مع التداعيـات المحتملة.

ووجـه رئيس الوزراء، الـوزارات والجهات المعنيـة بمواصلة المتابعة الدقيقـة للتطـورات وتعزيز التنسـيق ورفـع الجاهزيـة في القطاعات العسـكرية والأمنية والخدميـة والاقتصادية، وتأمين المنشـآت الحيوية وضمـان اسـتمرارية الخدمـات وحمايـة سلاسـل الإمـداد وحركـة المواطنين والسـلع.

الزنداني يدعو لدعم

الأمريكي، أكد الزنداني أهمية توسـيع مسـتوى التعـاون والشراكة بـين اليمـن والولايـات المتحـدة، بما يعـزز قـدرات مؤسسـات الدولة ويرسـخ الأمـن والاسـتقرار، ويسـهم في مواجهـة التهديـدات التـي تسـتهدف اليمـن والمنطقـة والملاحـة الدولية.

واسـتعرض رئيـس الـوزراء التصعيد الحوثـي الأخير، بمـا في ذلك اسـتهداف مينـاء المخا والسـفن التجاريـة ومواقـع القوات المسـلحة ومخيمات النازحين والأعيان المدنية، إلى جانب اسـتمرار تهديد الممرات البحرية، مؤكـداً أن هذه الاعتداءات تفرض تعزيـز الشراكة الدولية مع الحكومة اليمنية ومؤسسـاتها.

من جانبه، أكـد القائم بالأعمال الأمريكي حـرص بلاده على مواصلة التواصل والتنسـيق مـع الحكومة اليمنيـة، ودعم جهـود تعزيز الأمن والاسـتقرار ومواجهة التهديدات التي تطال الملاحـة والتجارة الدولية.

وفي لقائه بالسـفيرة البريطانية، أكـد الزنداني أن الحكومة تتعامل مـع التصعيد الحوثي بمسـؤولية، وتعمل على رفع جاهزية مؤسسـات الدولـة وحمايـة المنشـآت الحيويـة وضمـان اسـتمرارية الخدمـات وسلاسـل الإمداد، مشـدداً على أهمية الدعم البريطانـي والدولي لتمكين الحكومة مـن أداء مهامها.

وأشـار إلى أن اسـتكمال اسـتعادة سـلطات الدولة وإنهاء الانقلاب يمثلان أساسـاً لتحقيق الاستقرار والسلام المسـتدام في اليمن، بالتوازي مـع مواصلـة الإصلاحـات الاقتصاديـة والماليـة والإدارية، وتحسـين الخدمـات ومكافحـة الفسـاد وحماية مصالـح المواطنين.

وزيرة الخارجية: حان وقت الإجراءات العملية

بأعمـال السـفارة الأمريكيـة لـدى اليمن نيل هـوب، والأمـين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي، وسـفير المملكة العربية السـعودية لدى اليمن محمد آل جابر، أن التصعيـد الحوثي تجاوز الداخل اليمني إلى تهديـد أمـن المنطقـة والممـرات البحريـة الدولية، في ظل اسـتمرار الدعم الإيراني للمليشـيا.

وأوضحـت أن الهجمـات الأخـيرة، التي شـملت اسـتهداف القوات المسـلحة ومخيمـات النازحين والأعيـان المدنية في مـأرب وحضرموت، والاعتداءات على الأراضي السـعودية، وصولاً إلى استهداف ميناء ومدينة المخا والمنشـآت المدنيـة والاقتصاديـة القريبة من باب المندب، تكشـف خطورة اسـتمرار المليشـيا في تهديد مقدرات الشـعب اليمني والملاحة الدولية.

وشـددت وزيـرة الخارجية عـلى أهمية اسـتعادة مؤسسـات الدولة وبسـط سـلطتها على كامل التراب الوطني، باعتبار ذلك عاملاً أساسياً لتعزيـز الأمـن القومي العربـي وحماية الممـرات البحرية الحيوية، مؤكدة ضرورة دعم الحكومة وتمكين مؤسسـاتها من أداء مسؤولياتها في حماية الأراضي والمياه والمنشـآت والمصالح الوطنية.

ودعـت الزوبعة المجتمع الـدولي إلى ترجمة مواقفـه وإدانته للهجمات الحوثيـة إلى إجـراءات عمليـة ورادعة، والضغـط على النظـام الإيراني لوقـف دعمه وتسـليحه للمليشـيا، وإنفاذ قـرارات مجلـس الأمن ذات الصلة.

وفي هـذا السـياق، أكـد القائـم بالأعمـال الأمريكـي إدانـة بـلاده للهجمات الحوثية، ودعـم الحكومة اليمنية ومواصلة التنسـيق معها لمواجهـة التهديـدات وتعزيز أمـن اليمـن والمنطقة وحمايـة الملاحة الدولية.

كمـا أكدت وكيلـة الأمين العـام للأمم المتحـدة اهتمام الأمـم المتحدة بتطـورات التصعيـد، ورفضهـا الهجمـات التـي تسـتهدف المدنيـين والمنشـآت المدنيـة وتهـدد الملاحـة الدولية، مشـددة عـلى أهمية وقف التصعيـد وإعطـاء الملـف اليمني أولويـة في أجنـدة الاهتمـام الدولي.

مـن جانبه، أكد الأمـين العام لجامعة الـدول العربية دعـم الجامعة لوحدة اليمن وسـيادته وسـلامة أراضيه ومؤسسـات دولته، وحرصها عـلى مواصلـة التنسـيق مـع الحكومـة اليمنية، فيمـا شـددت الزوبة عـلى أهمية بلـورة موقف عربـي موحد وفاعـل في مواجهـة التهديدات الحوثية وتداعياتهـا الإقليمية.

وبحثت الزوبة مع السـفير السـعودي مسـتجدات الأوضاع وتعزيز الشراكة بـين البلديـن، مثمنة الدعم السـعودي السـياسي والاقتصادي والإنسـاني والتنمـوي للحكومـة والشـعب اليمني، ومجـددة تضامن اليمن مع المملكـة في مواجهة الاعتداءات الحوثية التي اسـتهدفت أعياناً مدنيـة في نجران.

وأكد آل جابـر موقف المملكة الثابت في دعم مجلـس القيادة الرئاسي والحكومـة والشـعب اليمنـي، ومواصلـة دعـم جهود الحل السـياسي والإصلاحـات الاقتصاديـة وتحسـين الخدمـات والمشـاريع التنمويـة والإنسـانية في اليمن.

معركة الوعي

الروايـة بـكل اقتـدار وشـجاعة، المعركة التـي تجيب بـكل وضوح عن الأسـئلة المبدئيـة الحاكمة:

مَـن الذي أشـعل فتيل هـذه الحرب ونسـف الاسـتقرار؟ ومَن الذي أجهـض مبـادرات السـلام وسـعى لإطالة أمـد المأسـاة؟ ومَـن الذي اسـتهدف مقـدرات الشـعب وقوتـه اليومي وهـدد الموانـئ وخطوط الملاحـة الدولية ورسـخ واحدة من أكـبر الكوارث الإنسـانية في العصر الحديث؟

إن أشـد ما يهـدد المعركة الوطنيـة في بعدها الفكـري والإعلامي هو السـقوط في فخ الفراغ الإعلامي.

فعندما تتلكأ مؤسسـات الدولـة الوطنية في تقديـم المعلومة الموثوقة والشـفافة في وقتهـا المناسـب، فإنهـا تمنـح خيـارات واسـعة للقوى الظلامية كي تسـتثمر في هذا الفراغ وتملأه بروياتها المفبركة وتسـوق خرافاتهـا كحقائق على حسـاب تضحيات الشـعب وآماله.

إن كسر هذه المعادلة هـو الواجب الأولي للإعـلام الوطني، إذ يتوجب عليه الانتقال المسـتمر مـن موقع المدافـع أو المتلقي إلى موقـع المبادرة والسـبق وتعريـة الزيف المليشـاوي في لحظة تشـكله وترسـيخ الثقة العامة بمؤسسـات الدولـة وقيـم الجمهورية كبديل صلـب لا يتزعزع أمام المشـاريع الطائفيـة الضيقة.

إن الرهـان اليوم يقـوم على إعلام قوي ومتماسـك بالرغم من شـح الإمكانات وظروف الحرب القاسـية.

وإن الصحفيين والإعلاميين حماة للكلمـة وهم يقفون جنبا إلى جنب مـع أبناء المؤسسـة العسـكرية والأمنيـة، يُقدمون أروع صـور الثبات والصمود، متمسـكين بالرسـالة الوطنية الأخلاقية ومهنية الكلمة.

ولأن معركـة الوعـي لا تتجزأ، فـإن تقوية هذا القطـاع وتمكينه من أدوات العـصر يُعد اسـتثمارًا اسـتراتيجيًا لا غنى عنـه لصيانة الهوية الوطنيـة، ودحر الشـائعات وتحصين الأجيـال القادمة مـن الوقوع في براثن التضليل المليشـاوي.

ختامـاً، إن الانتصـار في الميـدان يظل ناقصـا ما لم يُتـوج بانتصار صريـح في معركة العقـول والضمائر.

فالسـلاح يحـرر الأرض ولكن الإعـلام الوطني المهني والشـجاع هو الـذي يحمي هـذا التحرير ويغـرس في نفـوس المواطنين قيـم الحرية والعدالة وسـيادة القانون.

إنه صـوت الحق المدوي الـذي لا ينبغي له أن يصمـت والدرع المتين الذي تتحطم عليه موجـات الزيف، والمنارة التي تضيء طريق الشـعب نحو اسـتعادة دولتـه وكرامته ومحـو أوهـام السـيطرة والخرافة إلى غير رجعة.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عـن دائرة التوجيه المعنوي للقـوات المسـلحة اليمنية

نائبـا مديـر التحرير:
منصـور الغـدرة ■ عـارف المقطري

سـكرتيرا التحـرير:
عـمـر أحـمـد ■ تـوفيـق الحاج

المـديـر الـفـنـي :
عـبد المـلك الـسـامـعـي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444
+967 716065049
+967 713689408
+967 777650230

رئيس مجلس القيادة:

مرحلة الاعتداء بلا كلفة انتهت وعلى المجتمع الدولي دعم الحكومة لإنهاء التهديد

السـلام لا يعنـي منـح المليشيـات تصريحـاً مفتوحـاً

الدولة اختبـرت السلام أولاً.. واليوم نطلب من أصدقائنا أن يعطيها الفرصـة

- الدولة لن تسمح للمليشيات بعد اليوم بأن تحتكر بدء قرار المواجهة وتوقيتها
- القوات المسلحة أكثر جاهزية والاعتداء على الدولة لن يمر دون عقاب
- الصمت واللغة الملتبسة لا تساعد على التهدئة، والمليشيات تعتبرها مساحة لمزيد من التصعيد
- الحكومة حذرت المجتمع الدولي مرارا بشأن استحالة بناء سلام مستدام مع جماعة مسلحة بصواريخ بالستية

- تساهل المجتمع الدولي شجع الجماعة المارقة المزيد من الجرائم
- لا سلام مستدام مع جماعة تحتكر قرار الحرب وتمتلك الصواريخ
- استهداف الموانئ والمنشآت المدنية تجاوزٌ لقواعد النظام الدولي

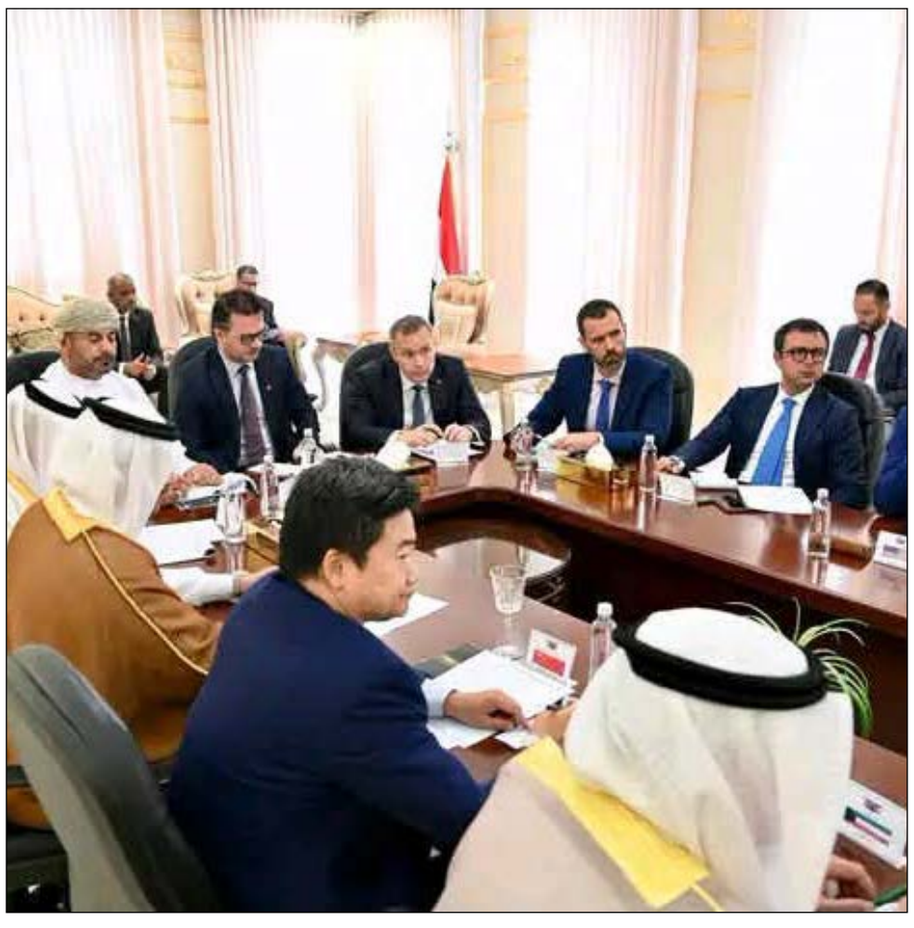

- نطلب من المجتمع الدولي الدفاع عن قواعد النظام الدولي لا مجرد بيانات التضامن

الرياض:

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ان التصعيد الأخير لمليشيا الحوثي الإرهابية يمثل اختبارًا جديدًا لجدية المجتمع الدولي في حماية فرص السلام التي استثمرت فيها الحكومة اليمنية والدول الشقيقة والصديقة على مدى سنوات.

وقال رئيس مجلس القيادة الرئاسي في لقاء بسفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، يوم الاثنين: إن "الدولة اليمنية لم تبدأ هذا التصعيد، ولم تبحث عنه، لكنها في الوقت نفسه لن تسمح بأن يصبح التزامها بالسلام تصريحا مفتوحا للمليشيات كي تختار متى تهاجم، وأين تهاجم، ثم تطلب من الجميع ضبط النفس عندما يأتي الرد".

وتطرق فخامة الرئيس للهجوم الإرهابي الحوثي بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة على ميناء المخا وما أسفر عنه من ضحايا مدنيين بينهم نساء وأطفال.

وأوضح فخامة الرئيس، ان الهدف لم يكن موقعًا عسكريا، وانما رصيفا بحريا ومرافق خدمية، ورافعات مناولة البضائع والسلع الغذائية، وعددا من السفن التجارية الراسية في الميناء، كما الحقت أضرارا بالغة بالمستشفى السعودي، ومصلحة الهجرة والجوازات، ومشاريع مياه.

واشار الرئيس الى ان ما حدث في المخا، كان حلقة في سلسلة تصعيد مستمر منذ اسابيع، بدءا بمحاولة تسيير رحلات جوية للحرس الثوري الى صنعاء، ومرورا باستهداف السفن التجارية، والاعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، وصولا الى الهجمات الإرهابية في مأرب وحضرموت على مواقع للقوات المسلحة والمنشآت السيادية والأعيان المدنية ومخيمات النازحين.

واعاد فخامة الرئيس التذكير بتحذير الحكومة للمجتمع الدولي مرارا بشأن استحالة بناء سلام مستدام مع جماعة مسلحة تحتفظ بصواريخ باليستية، وتختطف قراري السلم والحرب، وفوق ذلك ترى في قادتها فئة مصطفاة فوق الدولة وسيادة القانون.

وقال رئيس مجلس القيادة الرئاسي: "أريد أن أذكر أصدقاءنا بأن الحكومة اليمنية لم تختبر الخيار العسكري أولًا؛ بل اختبرت السلام أولًا، وبصبر استثنائي، احترمنا التهدئة، وضبطنا النفس، وسهلنا حركة الطيران والموانئ وتدفق السلع، وتجاوبنا مع جهود الأمم المتحدة والأشقاء والأصدقاء، وتحملنا كلفة سياسية واقتصادية كبيرة لأننا نؤمن بأن حياة اليمنيين أغلى من أي شيء اخر".

واعتبر فخامة الرئيس ان ما نشهده اليوم هو نتاج سنوات من التساهل الدولي، والحوافز التي اعتقدت هذه الجماعة المارقة انه يمكنها انتزاع المزيد منها بالصواريخ والمسيرات الانتحارية.

وأوضح فخامة الرئيس ان المعادلة الميدانية والسياسية تغيرت، وان المليشيات يجب أن تدرك أن مرحلة الاعتداء بلا كلفة انتهت، قائلا ان القوات المسلحة اليمنية اليوم أكثر جاهزية، وان التطورات الأخيرة اثبتت أن الاعتداءات على مأرب أو حضرموت أو الساحل الغربي لن يمر دون عقاب، ولم يكن اعتداءً على جبهة منفردة، وإنما اعتداء على الدولة بكاملها.

وشدد فخامته على ان الدولة لن تسمح للمليشيات بعد اليوم بأن تحتكر قرار بدء المواجهة وتوقيتها ومكانها وحجمها، ثم تحتكر أيضًا قرار اللحظة التي ينبغي أن تتوقف فيها.

ودعا فخامة الرئيس المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته في حماية قواعد النظام الدولي المتمثلة بحماية المدنيين، وحرمة المنشآت والاعيان المدنية والموانئ التجارية، وسيادة الدول، ورفض استخدام الصواريخ والمسيّرات لفرض مكاسب غير مشروعة.

وحذر من ان الصمت أو اللغة الملتبسة لا تساعد على التهدئة، بل يمكن أن تقرأ لدى المليشيات باعتبارها مساحة لمزيد من التصعيد.

وقال الرئيس: "نحن لا نطلب من أصدقائنا بيانات تضامن مع الحكومة بقدر ما نطلب الدفاع عن قواعد يفترض أنها تخص النظام الدولي كله، فلا تساووا مرة أخرى بين الدولة والمليشيات الارهابية".

ودعا رئيس مجلس القيادة المجتمع الدولي الى موقف سياسي واضح وسريع يدين استهداف الموانئ والمنشآت المدنية والمدنيين، ويحمّل المليشيات مسؤولية التصعيد، مؤكدا أهمية دعم حق الحكومة اليمنية في حماية مواطنيها ومؤسساتها ومنشآتها الاقتصادية في إطار القانون الدولي.

وخاطب فخامة الرئيس سفراء الدول الراعية للعملية السياسية قائلا: لقد طلب منا أصدقاؤنا طوال السنوات الماضية أن نعطي السلام فرصة، وفعلنا ذلك بكل مسؤولية، وربما أكثر مما كان متوقعا. واليوم نطلب من أصدقائنا أن يعطوا الدولة فرصة أيضًا".

من جانبهم، أدان سفراء الدول الراعية للعملية السياسية بشدة التصعيد والهجمات الحوثية الأخيرة على القوات الحكومية والأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية، بما في ذلك ميناء المخا، والهجمات التي طالت المملكة العربية السعودية الشقيقة، والسفن التجارية، مؤكدين دعم بلدانهم لجهود مواجهة هذه التهديدات، وحماية المدنيين وحرية وأمن الملاحة الدولية.

كما جدد السفراء دعم بلدانهم لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، مشيدين بما أبدته الدولة من ضبط للنفس ومسؤولية خلال موجة التصعيد الحوثية، والتزامها بالقانون الدولي، ومؤكدين رفض استخدام العنف والصواريخ والطائرات المسيّرة وسيلة لانتزاع مكاسب سياسية واقتصادية غير مشروعة.

كما رحب السفراء بموقف مجلس الأمن وإدانته للهجمات والانتهاكات الأخيرة، مؤكدين أهمية استمرار الضغط الدولي لوقف التصعيد، ومنع اتساع دائرة المواجهة، وحماية فرص السلام، ودفع المليشيات الحوثية إلى التخلي عن العنف والعودة الجادة إلى المسار السياسي، بما يضمن أمن واستقرار اليمن والمنطقة والممرات المائية الدولية.

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي، ووزيرة الخارجية وشؤون المغتربين الدكتورة افراح الزوبة.

26 سبتمبر
العدد (2258) الخميس 30 صفـر 1448هـ
المـوافـق 13 أغسطس 2026م

رئيس مجلسِ القيادة في رسالة أخيرة للمليشيات:

الدولة أكثر قدرة وتماسكاً واستعداداً لحماية مواطنيها ومصالحها السيادية

الفرصة ما تزال متاحة لإلقاء السلاح والانخراط في بناء وطن يتسع للجميع

هدفنا الاستراتيجي استعادة مؤسسات الدولة والخلاص من مليشيا الحوثي الإجرامية

على اليمنيين أن يثقوا بدولتهم ومؤسساتهم

لن يكون هناك بعد اليوم أي عمل تقوم به المليشيات الحوثية دون ردع متكامل

لدينا قوات مسلحة جاهزة للقيام بدورها في الدفاع عن اليمنيين ومنشآتهم

الحكومة ليست مع هدنة جديدة تعيد إنتاج التجارب السابقة

إعادة تصدير النفط قرار سيادي بامتياز

القوات المسلحة والأمن قطعت شرايين مهمة لتهريب الأسلحة والمخدرات

المملكة العربية السعودية ليست مانحاً وإنما شريك جوار ومصير ومستقبل مشترك

دماء الشهداء ليست أرقاماً وإنما أمانة في أعناقنا

سبتمبر نت:

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن الدولة اليمنية باتت اليوم أكثر قدرة وتماسكاً واستعداداً لحماية مواطنيها ومؤسساتها ومصالحها السيادية، بعد سنوات من العمل على توحيد القرار السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتغيير المقاربة الإقليمية والدولية تجاه المليشيات الحوثية الإرهابية.

وقال رئيس مجلس القيادة، في لقاء موسع مع قيادات وممثلي المؤسسات الإعلامية الرسمية والمحلية: إن استراتيجية الدولة واضحة في استعادة مؤسساتها وإسقاط الانقلاب، مؤكداً أن توقيت وخطوات تحقيق هذا الهدف تترك للقيادة، وأن على اليمنيين أن يثقوا بدولتهم ومؤسساتهم.

وشدد فخامة الرئيس على أن موقف الدولة اليوم مختلف تماماً، عن المراحل السابقة، في ظل وحدة داخلية وجبهة سياسية وعسكرية متماسكة، والتفاف شعبي متنامٍ، وتحول إقليمي ودولي جوهري في فهم طبيعة التهديد الحوثي.

وقال في هذا السياق: انه لن يكون هناك بعد اليوم أي عمل تقوم به المليشيات الحوثية دون رد، او ردع متكامل.

وأكد فخامة الرئيس أن "الموقف اليوم تغير"، قائلا ان "لدينا قوات مسلحة، تخضع لغرفة عمليات واحدة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، واللجنة العسكرية العليا. وهذه القوة جاهزة للقيام بدورها في الدفاع عن اليمنيين، ومنشآتهم، ومؤسساتهم الوطنية، وان الهدف الاستراتيجي بالنسبة لنا هو العمل على استعادة مؤسسات الدولة وإسقاط الانقلاب".

وأوضح فخامة الرئيس بان التجربة خلال العشر السنوات الماضية مع مليشيات الحوثيين، اثبتت دائماً بان الهدنة بالنسبة لها تمثل مرحلة إعادة بناء لقدراتها العسكرية والعودة إلى الحرب من جديد، مؤكدا بان الحكومة باتت مدركة جيدا بان هذه المليشيات هي مشروع حرب ومشروع تدمير، وليست مشروع سلام.

ووضع رئيس مجلس القيادة تجربة السنوات الأربع الماضية في سياق التحول من دولة أنهكتها الحرب والانقسامات وتراجع الموارد، إلى مؤسسات تستعيد تدريجياً قدرتها على العمل، موضحاً أن الهدف الاستراتيجي من تشكيل مجلس القيادة الرئاسي كان توحيد المكونات السياسية والعسكرية لمواجهة المليشيات الحوثية، وإسقاط الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة.

وأضاف: أن جهوداً كبيرة بذلت خلال هذه الفترة لتوحيد القرار السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، مؤكداً أن القوات المسلحة تعمل اليوم ضمن منظومة قيادة وعمليات موحدة، وباتت جاهزة للقيام بدورها في الدفاع عن اليمنيين ومنشآتهم ومؤسساتهم الوطنية.

وقال: إن الحكومة ليست مع هدنة جديدة تعيد إنتاج التجارب السابقة، وإنما مع سلام دائم ومستدام يقوم على وجود دولة تحتكر السلاح والسيادة، ودستور يحكم الجميع، ومساواة كاملة بين المواطنين، ومؤسسات يكون مسؤولوها موظفين لدى الشعب لا سادة عليه.

وأوضح رئيس مجلس القيادة، أن أحد أهم التحولات خلال السنوات الأربع الماضية تمثل في تغير نظرة المجتمع الدولي إلى الأزمة اليمنية، بعد أن ظلت لسنوات محكومة بسردية تعتبر ما يجري خلافاً سياسياً يمكن احتواء المليشيات الحوثية في إطاره بالحوافز والتسويات التقليدية.

وقال: إن الدولة تعاملت بمسؤولية مع الهدنة، وقدمت تنازلات كثيرة تحت ضغوط دولية شديدة، إلا أن سلوك المليشيات، بما في ذلك استهداف المنشآت النفطية والملاحة الدولية وتهديد أمن المنطقة، بدد الأوهام بشأن إمكانية تحولها إلى شريك للسلام.

وأشار إلى أن السؤال الدولي لم يعد اليوم: كيف نستوعب الحوثيين؟، وإنما كيف نحمي الدولة اليمنية، وكيف نحني المنطقة والممرات المائية والأمن والسلم الدوليين؟ .

ولفت الرئيس إلى أن الحكومة خاضت خلال السنوات الماضية معركة سياسية ودبلوماسية لتصحيح السردية المتعلقة باليمن، وتوضيح ارتباط المليشيات بالمشروع الإيراني وتهديده العابرة للحدود.

واعتبر تصنيف الولايات المتحدة للمليشيات الحوثية كجماعة إرهابية، وإدراج عشرات الكيانات والأفراد المرتبطين بشبكتها المالية والنفطية على قوائم العقوبات، فضلاً عن المواقف الدولية الأخيرة، مؤشرات على تحول جوهري لصالح الدولة والقضية اليمنية.

وأكد استمرار التحرك من أجل توسيع دائرة التصنيف الدولي للمليشيات، بما في ذلك لدى الاتحاد الأوروبي، مشيدا في هذا السياق بالدور الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في دعم الموقف اليمني في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، منوها بثقلها السياسي والدبلوماسي في دعم صدور المواقف الأخيرة لمجلس الأمن، والحفاظ على وحدة الموقف الدولي إزاء القضية اليمنية.

وفي الشأن الاقتصادي، أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي أن إعادة تصدير النفط قرار سيادي بامتياز، وأن ثروات اليمن يجب أن تعود إلى اليمنيين جميعاً، وأن توظف في دفع الرواتب وتوفير الخدمات وتحسين الأوضاع المعيشية.

وأوضح أن استهداف المليشيات الحوثية للمنشآت النفطية في أكتوبر 2022 أفقد الحكومة نحو 70 بالمئة من مواردها، وأن كلفة الأضرار الناجمة عن تلك الاعتداءات تجاوزت 40 مليون دولار، فيما مضت الدولة في إصلاح المنشآت والتحضير لاستئناف التصدير.

وقال: إن الحكومة تعمل بالتوازي على تنمية الإيرادات غير النفطية واستعادة صادرات النفط والغاز، مشيراً إلى أن بعض الموارد حققت زيادة تصل إلى 100 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأعرب عن أمله في أن تتمكن الحكومة بنهاية العام من الوفاء بفاتورة رواتب الموظفين اعتماداً على مواردها الداخلية، مع تجديد التزام الدولة بدفع رواتب موظفيها في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية وفق كشوفات 2014، بمجرد استعادة التصدير وتأمين الموارد اللازمة.

وأشار إلى أن مشروع بلحاف للغاز، باعتباره أكبر مشروع استثماري أجنبي في تاريخ اليمن، يمثل أحد الموارد الاستراتيجية القادرة على دعم التعافي الاقتصادي، وأن استعادة تشغيله وتصدير الغاز تمثل فرصة مهمة لاستقرار الأوضاع وتحسين معيشة اليمنيين.

واستعرض رئيس مجلس القيادة جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي نفذتها الدولة، وفي مقدمتها تنظيم وتمويل الاستيراد، وتنمية الإيرادات، وتفعيل اللجنة العليا للمناقصات، وإجراء تغييرات في المؤسسات الإيرادية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والرقابة على المال العام، مؤكدا أن مكافحة الفساد والإرهاب والتمويل والتهريب الداعم للمليشيات يجب أن تمضي في مسار واحد.

وكشف فخامة الرئيس عن إجراءات واسعة لمكافحة شبكات التهريب، وإغلاق منافذ استخدمت لتهريب الأسلحة والمخدرات والعناصر الإرهابية، ونشر قوات على امتداد خط يتجاوز 250 إلى 300 كيلومتر لقطع طرق التهريب الممتدة باتجاه مناطق سيطرة المليشيات.

وقال: إن القوات المسلحة تمكنت من قطع شرايين مهمة لتهريب الأسلحة والمخدرات، وضبط أوكار ومتفجرات وعبوات ناسفة مرتبطة بالمليشيات الحوثية وتنظيم القاعدة، مشيراً إلى أن استهداف القوات في منطقة العبر جاء في سياق محاولة المليشيات إعادة فتح هذه الشرايين.

كما أشار إلى نجاح الأجهزة المختصة في ضبط عشرات الخلايا الحوثية والإرهابية في المحافظات المحررة، وإحباط مخططات اغتيال، معتبراً ذلك أحد ثمار إعادة بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية.

وأكد رئيس مجلس القيادة، أن التطور الأهم في المشهد العسكري هو وحدة الجبهات وتكاملها، مشيراً إلى أن مأرب لم تعد تقف منفردة في مواجهة المليشيات، وأن الاعتداءات الأخيرة أظهرت تفاعلاً متزامناً من جبهات تعز وشبوة والضالع ولحج وحجة، وصعدة وغيرها من الجبهات.

ووصف فخامة الرئيس محافظة مأرب بأنها قلعة الجمهورية التي وقفت منذ اليوم الأول في وجه الانقلاب، مشيراً إلى أن استهدافها يرتبط بموقفها الوطني ومكانتها الاقتصادية والاستراتيجية.

وفي الملف الجنوبي، جدد فخامة الرئيس التأكيد أن القضية الجنوبية قضية سياسية عادلة نتجت عن مظالم واختلالات تراكمت خلال عقود، وأن استعادة مؤسسات الدولة لا تعني العودة إلى ما قبل الحرب أو إعادة إنتاج المركزية والممارسات السابقة.

وأشار إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة آثار حرب صيف 1994، بما في ذلك إعادة أكثر من 36 ألفاً ممن أقصوا إلى وظائفهم ومنحهم مستحقاتهم ورتبهم.

وأكد الرئيس ضرورة بناء إطار سياسي لمعالجة القضية الجنوبية، من خلال الحوار الجنوبي – الجنوبي الذي تستضيفه المملكة العربية السعودية تلبية لطلبه، قائلا إن مجلس القيادة والحكومة سيكونان ملتزمين بما تتوافق عليه المكونات الجنوبية من مخرجات لتسوية هذه القضية العادلة في إطار الحال الشامل.

وشدد على أنه لا تعارض بين استعادة الدولة وحل القضية الجنوبية، وأن استمرار الانقلاب الحوثي والحرب يعطلان الوصول إلى معالجة مستدامة لهذه القضية.

وفي حديثه عن حضرموت، قال فخامة الرئيس إن حضرموت ليست بئر نفط، وإنما تاريخ ومجتمع وثقافة وثقل اقتصادي وإنساني وموقع استراتيجي، مؤكداً التزام الدولة بحق المحافظة في حصتها من الموارد النفطية.

وشدد في الوقت نفسه على ضرورة إخضاع الموارد المحلية لمبادئ الحوكمة والشفافية والرقابة، وضمان توجيهها إلى المشاريع التنموية والخدمات.

وقال: إن الدولة ستظل تنظر إلى حضرموت باعتبارها قاطرة للتنمية واللامركزية المالية والإدارية ونموذجاً للسلطة المحلية والاستثمار والتعايش المجتمعي، مشيراً إلى مشاريع استراتيجية يجري التفكير فيها، بما فيها ميناء بروم ومشاريع الكهرباء والطاقة.

وأكد رئيس مجلس القيادة، أن الأوضاع الأمنية في عدن والمحافظات الجنوبية تحسنت بصورة ملموسة، مستشهداً بنجاح الأجهزة المختصة في ملاحقة الخلايا والعناصر المطلوبة وضبط مخططات إرهابية واغتيالات.

وفي المقابل، قال فخامة الرئيس، إن الدولة ليست راضية عن مستوى الخدمات والأوضاع الاقتصادية حتى الآن، لكنه أشاد بعمل الحكومة من العاصمة المؤقتة عدن في ظروف وصفها بالصعبة والمعقدة وغير المسبوقة، داعياً إلى دعم حكومة الدكتور شائع الزنداني، ووزرائها وتمكينهم من أداء مهامهم.

وفي ختام اللقاء، وجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي سلسلة رسائل إلى اليمنيين والقوات المسلحة والأشقاء والمجتمع الدولي والمليشيات الحوثية.

وقال مخاطباً اليمنيين: لا تفقدوا ثقتكم بالدولة، مشيراً إلى أن اليمن واجه حرباً وانقلاباً وإرهاباً وانهياراً اقتصادياً ونزوحاً وانقساماً وتشرداً، ومع ذلك بقيت الدولة وبقي اليمنيون قادرين على حماية مشروعهم الوطني.

وأضاف: أن الدولة لا تنكر الأخطاء أو التقصير، لكنها حافظت على التحالف الوطني ومنعت خلافات شركاء الدولة والجمهورية من العودة إلى الاقتتال، وأصبحت الجبهة الوطنية اليوم أكثر تماسكاً من أي وقت مضى.

ووجه رسالة خاصة إلى المواطنين في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية، مؤكداً أنهم ليسوا خصوماً للدولة، وأن المعركة ليست ضد منطقة أو قبيلة أو حزب، وإنما من أجل مواطن يحصل على راتبه وتعليمه وخدماته، ولا تفرض عليه الجبايات لتمويل الحروب.

وقال: نريد أن ندخل كلنا منتصرين للدولة، منتصرين للجمهورية وسيادة القانون.

كما خاطب القوات المسلحة والأمن والمقاومة والقبائل، مؤكداً أن دماء الشهداء ليست أرقاماً وإنما أمانة في أعناق قيادة الدولة، داعياً القوات إلى الحفاظ على أخلاق الدولة، وحماية المدنيين واحترام القانون ومنع الثأر والمناطقية والخصومات.

وقال: قوتنا ليست فقط بالسلاح، القوة هي بالقيم التي نحملها، وبالدولة التي نريد أن نستعيد مؤسساتها.

وعبر رئيس مجلس القيادة الرئاسي عن تقديره لمواقف أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي عهده رئيس مجلس الوزراء، وما قدمته المملكة لليمن من دعم سياسي واقتصادي وإنساني على مختلف المستويات.

وأكد أن المملكة العربية السعودية بالنسبة لليمن "ليست مانحاً أو حليفاً عادياً، وإنما شريك جوار ومصير ومستقبل مشترك".

كما عبر عن شكره لدول مجلس التعاون الخليجي، ومصر والأردن وتركيا وغيرها من الدول التي استضافت ملايين اليمنيين من الأسر والطلاب والمرضى والعاملين ورجال الأعمال، معرباً عن أمله في أن يعود اليمنيون إلى وطن آمن حاملين ما اكتسبوه من علم ومعرفة وخبرة للمساهمة في بناء مستقبله.

ودعا فخامة الرئيس المجتمع الدولي إلى مساعدة اليمنيين على إنهاء الحرب، لا إدارتها إلى ما لا نهاية، مؤكداً أن سياسة احتواء المليشيات والحوافز والرهان على تحولها إلى شريك أثبتت فشلها.

وشدد على أن السلام المستدام لا يمكن أن يقوم على تقاسم السيادة بين دولة وميليشيات، وأن الدولة وحدها يجب أن تحتكر السيادة والقوة.

وفي رسالته الأخيرة للمليشيات الحوثية، قال رئيس مجلس القيادة إن الفرصة ما تزال متاحة لإلقاء السلاح، والانخراط في الحياة السياسية والتنافس عبر صناديق الاقتراع على قدم المساواة مع سائر اليمنيين، مؤكداً أن اليمن يتسع للجميع تحت سقف الدولة والقانون.

واختتم فخامة الرئيس حديثه برسالة إلى مؤسسات الدولة، قائلاً: إن عليها أن تكون جديرة بصبر اليمنيين، وأن تعمل أكثر، وتخطئ أقل، وتحاسب المقصر، وتجعل المواطنين يرون كل يوم سبباً إضافياً للثقة بالدولة.

مجلس الأمن يدين التصعيد الحوثي ويؤكد ضرورة احترام سيادة اليمن

السعدي: لا سلام مع استمرار التهديد الإرهابي الحوثي للملاحة الدولية

في موقف دولي يحمل دلالات سياسية وقانونية واضحة، جدد مجلس الأمن الدولي تأكيده الراسخ على سيادة الجمهورية اليمنية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، مشدداً على ضرورة احترام سيادة اليمن على أراضيه ومجاله الجوي، في رسالة تؤكد أن أي تحركات أو ترتيبات تتجاوز الحكومة اليمنية وتمس سيادتها لا يمكن أن تشكل مساراً طبيعياً أو مقبولاً في التعامل مع الشأن اليمني.

ويأتي هذا الموقف من مجلس الأمن في وقت تواصل فيه جماعة تنظيم الحوثي الإرهابية تصعيدها العسكري الهمجي واستهدفها الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية والقوات المسلحة والسفن التجارية والملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، بما يضع الأمن الإقليمي وحرية الملاحة وسلاسل الإمداد العالمية أمام مخاطر متزايدة.

موقف دولي واضح

وأكد أعضاء مجلس الأمن، في بيان صحفي بشأن اليمن، أن جميع الرحلات الجوية إلى المطارات اليمنية يجب أن تتم بالتنسيق مع حكومة الجمهورية اليمنية والحصول مسبقاً على موافقتها، مع التشديد على ضرورة ضمان وصول جوي آمن ومأمون ومستدام للأغراض الإنسانية والمدنية، وفقاً للقانون الدولي والقواعد المنظمة للطيران المدني.

ويشكل هذا التأكيد رفضاً واضحاً لأي محاولة للتعامل مع المطارات اليمنية باعتبارها خارج سلطة الدولة، أو استخدامها في ترتيبات لا تحظى بموافقة الحكومة الشرعية، كما يؤكد أن السيادة الوطنية تظل أساساً لأي معالجة سياسية أو إنسانية أو أمنية للأزمة اليمنية.

وفي هذا السياق، أدان مجلس الأمن عمليات الهبوط غير المصرح بها لطائرة في مطار صنعاء الدولي في 3 يوليو، وأخرى في مطار الحديدة في 13 يوليو، والتي تمت دون الحصول على الأذونات والتصاريح اللازمة من الحكومة اليمنية، معتبراً تلك العمليات انتهاكاً للقواعد الدولية للطيران المدني.

إدانة للهجمات الحوثية

ولم يتوقف موقف المجلس عند ملف الطيران، بل شمل بصورة مباشرة التصعيد العسكري الحوثي في المنطقة.

فقد أدان مجلس الأمن الهجمات الصاروخية التي شنتها مليشيا الحوثي ضد المملكة العربية السعودية منذ 13 يوليو، وكذلك الهجمات التي استهدفت السفن التجارية منذ 22 يوليو، مؤكداً أن استمرار هذه الأعمال يشكل تهديداً للأمن الإقليمي وحقوق وحريات الملاحة الدولية.

ويكشف هذا الموقف عن اتساع نطاق القلق الدولي من النشاط الحوثي، الذي لم يعد محصوراً في الداخل اليمني، بل بات يمتد إلى دول الجوار والممرات البحرية الدولية، بما يهدد حركة التجارة والإمدادات العالمية.

كما جدد المجلس التأكيد على ضرورة الالتزام بقراراته ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 2216 لعام 2015، الذي يحظر توريد أو بيع أو نقل الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى الأفراد والكيانات المدرجين على قائمة الجزاءات، بما في ذلك الحوثيون، فضلاً عن حظر تقديم الدعم التقني والتدريب والمساعدة المالية المرتبطة بالأنشطة العسكرية.

تحرك دبلوماسي

وفي موازاة الموقف الدولي، تحركت الدبلوماسية اليمنية في مجلس الأمن لعرض خطورة التصعيد الحوثي وتداعياته على اليمن والمنطقة.

وبحث مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير عبدالله السعدي، مع رئيسة مجلس الأمن لشهر أغسطس، مندوبة مملكة الدنمارك الدائمة لدى الأمم المتحدة السفيرة كريستينا ماركوس لاسن، التطورات السياسية والاقتصادية والإنسانية في اليمن، ومستجدات الأوضاع في المنطقة، والتصعيد الأخير لمليشيا الحوثي الإرهابية.

واستعرض السعدي الاعتداءات الحوثية الأخيرة على معسكرات القوات المسلحة في محافظتي مأرب وحضرموت، واستهداف الأعيان المدنية ومخيمات النازحين في مأرب، وما نتج عنها من ضحايا في صفوف المدنيين ومنتسبي القوات المسلحة، إضافة إلى الهجمات التي استهدفت الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية والسفن والملاحة الدولية في البحر الأحمر.

وأكد أن هذه الاعتداءات تأتي ضمن نمط تصعيدي متزايد، في وقت تواصل فيه الحكومة اليمنية والأمم المتحدة والشركاء الإقليميون والدوليون جهودهم لخفض التصعيد وإحياء العملية السياسية.

وأشار إلى أن مليشيا الحوثي اختارت المضي في التصعيد العسكري بدلاً من الانخراط الجاد في جهود السلام، ووسعت دائرة اعتداءاتها لتشمل القوات المسلحة اليمنية وأراضي المملكة العربية السعودية وأعيانها المدنية والسفن التجارية والملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب.

التهدئة ليست غطاءً

وحذر السعدي من أن فترات التهدئة لا ينبغي أن تتحول إلى فرصة أمام مليشيا الحوثي لإعادة ترتيب صفوفها وبناء قدراتها العسكرية.

وأوضح أن حجم الهجمات الأخيرة وطبيعة الأسلحة المستخدمة فيها يؤشران إلى استغلال المليشيا لفترات التهدئة من أجل إعادة التموضع وتكديس الأسلحة والتقنيات وتعزيز قدراتها العسكرية، استعداداً لجولات جديدة من العنف، بدلاً من استثمار التهدئة في بناء الثقة والانخراط في مسار سياسي جاد.

وأكد أن مواجهة التهديد الحوثي بصورة مستدامة تتطلب وقف مصادر تمويل وتسليح المليشيا، ومنع تدفق الصواريخ والطائرات المسيّرة والمكونات والتقنيات والخبرات العسكرية إليها، عبر التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارين 2140 لعام 2014 و2216 لعام 2015، وتعزيز آليات إنفاذهما.

دعوة إلى موقف دولي

وجدد السفير السعدي التزام الحكومة اليمنية بخيار السلام، ودعمها للجهود التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، للتوصل إلى سلام عادل وشامل ومستدام يستند إلى المرجعيات المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، دعا مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ موقف دولي أكثر حزماً يتناسب مع خطورة التصعيد الحوثي داخل اليمن وعبر الحدود، واستهداف الملاحة الدولية.

وأكد أن استمرار الصمت أو الاكتفاء بالإدانة دون إجراءات عملية يتيح للمليشيا مواصلة بناء قدراتها العسكرية وتوسيع نطاق تهديداتها، بما يهدد فرص السلام ويقوض أمن المنطقة والممرات البحرية الدولية.

الدنمارك: دعم الحل السياسي والتهدئة

من جانبها، أكدت السفيرة كريستينا ماركوس لاسن موقف بلادها الثابت في دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة اليمنية، معربة عن قلقها إزاء تصاعد التوترات وتجدد الهجمات على دول الجوار والملاحة الدولية.

وأكدت استعداد بلادها للعمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن للدفع نحو التهدئة واستئناف الحوار، ودعم مسار الحل السياسي الشامل والمستدام للأزمة اليمنية.

الدولة مفتاح الأمن

وفي السياق ذاته، رحبت وزارة الخارجية اليمنية ببيان مجلس الأمن، وثمنت ما تضمنه من تأكيد على احترام سيادة اليمن، وإدانة انتهاكها من خلال هبوط طائرات إيرانية في مطاري صنعاء والحديدة دون موافقة الحكومة اليمنية، إلى جانب إدانة الهجمات الحوثية على المملكة العربية السعودية والسفن التجارية.

وثمنت الوزارة تأكيد المجلس ضرورة تنسيق الرحلات إلى المطارات اليمنية مع الحكومة والحصول على موافقتها، فضلاً عن التشديد على الالتزام بالقرار 2216، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة وتقديم الدعم العسكري للحوثيين.

وأكدت أن استعادة مؤسسات الدولة وبسط سلطتها على كامل الأراضي اليمنية يمثلان الطريق لتحقيق الأمن والاستقرار، داعية إلى وقف تدفق الأسلحة والخبرات العسكرية إلى الحوثيين، وتعزيز قدرات الحكومة لحماية السيادة الوطنية والمياه الإقليمية والملاحة الدولية.

من الإدانة إلى الفعل

ويحمل موقف مجلس الأمن والتحرك الدبلوماسي اليمني المشترك رسالة واضحة مفادها أن التصعيد الحوثي لم يعد شأناً داخلياً يمكن التعامل معه بمعزل عن تداعياته الإقليمية والدولية.

فاستهداف القوات المسلحة والأعيان المدنية ومخيمات النازحين، بالتزامن مع تهديد السعودية والسفن التجارية والممرات البحرية، يكشف اتساع دائرة الخطر الذي تمثله المليشيا، ويجعل من حماية أمن اليمن والمنطقة والملاحة الدولية مسؤولية دولية لا تحتمل التأجيل.

كما أن تأكيد مجلس الأمن على سيادة الحكومة اليمنية على المطارات والمجال الجوي، وإدانته للهجمات الحوثية، يعزز الموقف اليمني المطالب باستعادة مؤسسات الدولة وبسط سلطتها على كامل الأراضي اليمنية، باعتبار ذلك أساساً لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار وإنهاء الانقلاب.

وبالتالي فإن استمرار تدفق الأسلحة والتقنيات والخبرات العسكرية إلى مليشيا الحوثي الارهابية يمثل أحد أبرز العوامل التي تشجع المليشيا باستمرار جرائمها ، الأمر الذي يجعل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرار 2216، اختباراً حقيقياً لجدية المجتمع الدولي في مواجهة التهديدات التي تطال اليمن والمنطقة والملاحة الدولية.

السلام يحتاج لمن يحميه

ويؤكد الموقف الدولي المتجدد أن الحل السياسي لا يزال الخيار المطروح لإنهاء الأزمة اليمنية، لكن الوصول إلى سلام مستدام يتطلب بيئة آمنة لا تسمح لمليشيا مسلحة باستغلال التهدئة لإعادة بناء قدراتها والاستعداد لجولات جديدة من العنف.

ومن هنا، فإن الرسالة الأبرز التي يفرضها التصعيد الراهن تتمثل في ضرورة الانتقال من بيانات الإدانة إلى إجراءات عملية توقف مصادر تمويل وتسليح الحوثيين، وتحمي الملاحة الدولية، وتدعم الحكومة اليمنية في استعادة مؤسسات الدولة وبسط سيادتها.

فلا يمكن بناء سلام مستدام في اليمن بينما تستمر مليشيا الحوثي في تهديد المدن والأعيان المدنية والممرات البحرية، ولا يمكن حماية الأمن الإقليمي والدولي دون معالجة مصدر التهديد من جذوره.

وبينما جدد مجلس الأمن تمسكه بسيادة اليمن وأدان تصعيد جماعة تنظيم الحوثي الارهابية ، باتت الخطوة التالية مرتبطة بمدى قدرة المجتمع الدولي على ترجمة هذا الموقف إلى إجراءات حازمة تردع المليشيا، وتحمي فرص السلام، وتعيد للدولة اليمنية حقها في بسط سلطتها على كامل أراضيها ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية.

دعونا نفسّر الحالة التي تعيشها مليشيا الحوثيرانية من واقع عسكري

العميد الركن/ محمد عبدالله الكميم

الحوثي يواجه اليوم مشكلة كبيرة في الجبهات، وهذه المشكلة ليست سرًا. فهو خلال الفترة الماضية لم يتمكن من تحقيق انتصار عسكري حقيقي، ولا إحداث اختراق نوعي ومستدام في أي جبهة من جبهات المواجهة، رغم أنه كان يراقب عن قرب حالة الضعف التي مرت بها القوات المسلحة اليمنية خلال السنوات الماضية.

بل إن القوات المسلحة اليمنية، في مراحل سابقة، عاشت ظروفًا صعبة للغاية، ووصلت في بعض المراحل إلى حالة من الانقسام والاقتتال الداخلي، ومع ذلك لم يتمكن الحوثي من استثمار تلك الظروف لتحقيق أهدافه العسكرية. الحوثي يعرف جيدًا أن القوات المسلحة اليمنية التي يواجهها اليوم ليست هي القوات التي كان يراقبها قبل سنوات.

لقد حدثت عملية واسعة من إعادة التنظيم، وإعادة بناء القدرات، ورفع مستوى التدريب والتجهيز، وتحسين التنسيق والتكامل بين الوحدات، وتعزيز منظومات القيادة والسيطرة، وربط التشكيلات المختلفة ضمن مستويات أعلى من التنسيق والتعاون. كما أن القدرات العسكرية تطورت بصورة واضحة، سواء في مجال الطيران المسيّر، أو القدرات الجوية، أو القدرات البحرية، أو وسائل الاستطلاع والمراقبة، إلى جانب تطور مستوى التجهيز والعدة والعتاد، وزيادة أعداد القوات وانتشارها على امتداد خطوط المواجهة.

لذلك، فإن ما نشهده من تكثيف للهجمات وانتقاله من جبهة لجبهة في هذه المرحلة يمكن قراءته باعتباره محاولة لإدارة المعركة بطريقة مختلفة: إشغال القوات، ورفع مستوى الضغط الناري، بهدف منع القوات المسلحة اليمنية من الانتقال من حالة الاستعداد إلى حالة المبادرة الهجومية.

ويريد ثانيًا إبقائها في وضع دفاعي دائم، حتى لا تتمكن من تركيز قدراتها والاستعداد لعملية هجومية واسعة.

ويريد ثالثًا استنزاف الاحتياط والقدرات القيادية والخطوط الخلفية من خلال الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة.

ويريد رابعًا إحداث صدمة في الحاضنة المجتمعية للقوات المسلحة، معتقدًا أن استهداف المدن والمناطق الآمنة سيخلق حالة من الخوف والارتباك والضغط النفسي.

ويريد خامسًا جس نبض القوات واختبار ردود أفعالها، ومعرفة مواقع القوة والاحتياط، وطبيعة الاستجابة، ومستوى الجاهزية.

بمعنى آخر: الحوثي لا يبحث بالضرورة عن جبهة ينتصر فيها، بقدر ما يحاول أن يجعل كل الجبهات مستمرة في الحالة الدفاعية.

ولهذا فإن كثافة الهجمات في هذه المرحلة؛ دليل قاطع ان الحوثي يشعر بأن الوقت لم يعد يعمل لصالحه.

كلما حاول الحوثي إشعال الجبهات لمنع القوات المسلحة اليمنية من التحرك، فإنه يمنحها في المقابل صورة أوضح عن طبيعة خطته ونقاط ضغطه وأسلوب عمله.

وكلما وسّع دائرة الهجمات، زادت مسؤوليته عن التصعيد أمام المجتمع الدولي، خصوصًا مع تحول النظرة الدولية إلى المليشيات الحوثية باعتبارها جزءًا من مشروع إيراني عابر للحدود، لا مجرد طرف يمني في نزاع داخلي .

وهذا يعني أن التهور الحوثي تحول من ورقة ضغط إلى فرصة سياسية وعسكرية للدولة اليمنية. فالمرحلة التي كان المجتمع الدولي يراهن فيها على السلام بأي ثمن ليست بالضرورة هي المرحلة نفسها اليوم. والمزاج الدولي تجاه التهديدات التي تطال أمن المنطقة والملاحة الدولية والحدود والسيادة الوطنية أصبح أكثر تشددًا. إذاً فالحوثي يحاول تثبيت القوات لأنه يخشى حركتها.

وعندما تكون الإجابة هي أنه يحاول منع انتقال القوات من الدفاع إلى المبادرة، فإن ذلك يعني أن المعركة الحقيقية ليست في عدد الصواريخ التي يطلقها الحوثي، ولا في عدد الهجمات التي ينفذها خلال يوم أو أسبوع، وإنما في قدرته على منع خصمه من فرض إيقاع المعركة.

فالتكتيكات التي نجحت في بيئات الفوضى والانقسام لم تعد بالضرورة صالحة أمام قوات أكثر تنظيمًا وتنسيقًا وجاهزية.

إنه يتصرف بعقلية أن كثرة الضربات تعني السيطرة على المعركة، وهذا تكتيك لم يعد ينفع مع القوات المسلحة اليمنية ولا مع قيادة الدولة او حاضنتها المجتمعية. ولهذا فإن ما يفعله الحوثي اليوم، مهما بدا صاخبًا، لكنه لا يمتلك زمام المبادرة.

بل ان الحوثي يحاول بكل ما لديه أن يمنع لحظة يعرف أنها إذا جاءت، فلن يكون من السهل عليه إيقافها.

القوات المسلحة اليمنية ليست مطالبة بأن تنجرّ إلى معركة الإرباك التي يريدها الحوثي، بل أن تحوّل محاولاته لتشتيت الجبهات إلى فرصة لاستعادة زمام المبادرة وفرض إيقاعها هي على المعركة، وفق قرار الدولة وحساباتها العسكرية والسياسية.

فالعدو الذي يشعل الحرائق في كل مكان لأنه يخشى حريقًا واحدًا في مكان محدد، لا يبدو في أفضل حالاته.

والحوثي اليوم، بدل أن يثبت أنه قادر على تحقيق الانتصار، قد يكون يثبت شيئًا آخر: أنه خائف من اليوم الذي تبدأ فيه القوات المسلحة اليمنية باختيار مكان المعركة وزمانها وإيقاعها.

بل إن القوات المسلحة اليمنية، في مراحل سابقة، عاشت ظروفًا صعبة للغاية، ووصلت في بعض المراحل إلى حالة من الانقسام والاقتتال الداخلي، ومع ذلك لم يتمكن الحوثي من استثمار تلك الظروف لتحقيق أهدافه العسكرية.

الحوثي يعرف جيدًا أن القوات المسلحة اليمنية التي يواجهها اليوم ليست هي القوات التي كان يراقبها قبل سنوات.

26 سبتمبر
العدد (2258) الخميس 30 صفـر 1448هـ
المـوافـق 13 أغسطس 2026م

رد حازم على جرائم مليشيا الحوثي الإرهابية

القوات المسلحة جاهزية ردع وتكامل ميداني

- المشاهد المصورة أظهرت استهداف تجمعات وتعزيزات المليشيا في مختلف الجبهات وإحباط هجماتها الجوية والبحرية

على مدى أيام الأسبوع تدور معارك شديدة في مختلف الجبهات والمحافظات حيث تصدت القوات المسلحة وردت على تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية واستهدفها مواقع عسكرية ومدنية في عدد من المحافظات، فبالتزامن مع هذا التصعيد الارهابي أكدت القوات المسلحة جاهزيتها للرد والتعامل مع مصادر التهديد، واتبعت ذلك بتنفيذ عمليات عسكرية نوعية استهدفت تجمعات وتحركات وتعزيزات وعتاد مليشيا الحوثي الإرهابية في عدد من محاور المواجهة، بالتزامن مع إحباط هجمات جوية وبحرية استهدفت مدينة المخا وميناءها التجاري وأحياءها السكنية ومنشآتها المدنية.

وكان قد سبق أن شنت المليشيا الحوثية الإيرانية هجوما غادر بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة استهدف عدداً من معسكرات ووحدات القوات المسلحة في محافظتي مأرب وحضرموت، أثناء أداء منتسبيها مهامهم الوطنية في تأمين المناطق المحررة والطرق الدولية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات التهريب.

وأسفر الهجوم عن استشهاد وجرح 17 منتسبي القوات المسلحة،

وأكدت القيادة السياسية والعسكرية أن الاعتداء لن ينال من معنويات القوات المسلحة أو جاهزيتها، بل سيزيدها ثباتاً وتماسكاً وإصراراً على أداء واجبها الوطني في حماية الدولة والنظام الجمهوري.

تصعيد إرهابي

جاء استهداف معسكرات القوات المسلحة في مأرب وحضرموت في وقت كانت فيه الوحدات المستهدفة تنفذ مهاماً أمنية وعسكرية تتصل بحماية المواطنين وتأمين الطرق الدولية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وملاحقة شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات المرتبطة بمليشيا الحوثي.

وقد أكدت قيادة العمليات المشتركة أن القوات المستهدفة كانت تؤدي مهاما وطنية، مشيرة إلى أنها حققت خلال الفترة الماضية نجاحات مهمة في إحباط مخططات إرهابية، وضبط شبكات تهريب، وإفشال محاولات تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار.

وشددت القيادة المشتركة على أن القوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها لا تزال في أعلى درجات الجاهزية والكفاءة، وأن الاعتداء لن يثنيها عن أداء واجبها، مؤكدة أن القيادة العليا وجهت بتوفير أفضل مستويات الرعاية الطبية للجرحى، واتخاذ الإجراءات اللازمة لرعاية أسر الشهداء، إلى جانب التدابير الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه الاعتداءات والرد عليها بصورة رادعة.

توجيهات عليا

وفي أعقاب الهجوم، وجّه رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، الدكتور رشاد محمد العليمي، الحكومة والجهات العسكرية والأمنية والصحية المختصة بتسخير جميع الإمكانات لرعاية الجرحى والمصابين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكريم الشهداء ورعاية أسرهم، وفاءً لتضحياتهم في الدفاع عن الوطن والنظام الجمهوري.

وتابع الرئيس العليمي تطورات الاعتداء على مدار الساعة، وأجرى اتصالات بقياديي مجلس القيادة الرئاسي، ومحافظي مأرب وحضرموت، والقيادات العسكرية والأمنية، للاطلاع على الموقف الميداني ومستوى الجاهزية والإجراءات المتخذة للتعامل مع تداعيات الهجوم.

وفي حضرموت، أدانت اللجنة الأمنية الاعتداء الحوثي، مؤكدة أنه يأتي في سياق محاولات تقويض الأمن والاستقرار والانتقام من النجاحات التي حققتها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب وتأمين الطرق الدولية.

وجددت اللجنة تأكيدها أن أمن حضرموت واستقرارها خط أحمر، وأن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ستواصل أداء مهامها الوطنية بكل ثبات، ولن تسمح بتهديد أمن المواطنين أو زعزعة الاستقرار.

الرد المناسب

وفي موقف عسكري واضح، أكدت وزارة الدفاع أن القوات المسلحة سترد على العدوان الحوثي في الزمان والمكان المناسبين، مشددة على أن الهجوم لن يحقق أهدافه ولن يؤثر في قدرة القوات المسلحة على مواصلة مهامها.

وأكدت الوزارة أن الاعتداء سيزيد أبطال الجيش ثباتاً وإصراراً على الدفاع عن الجمهورية واستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، في رسالة تؤكد أن استهداف القوات المسلحة لن يغير من معادلة المواجهة، ولن يمنح مليشيا الحوثي القدرة على فرض وقائع جديدة بالقوة.

ويأتي هذا الموقف بالتزامن مع تحرك ميداني للقوات المسلحة على عدد من الجبهات، حيث استهدفت عمليات عسكرية تجمعات وتعزيزات وتحركات للمليشيا وعتادها، في رد يعكس الانتقال من التعامل مع الاعتداءات إلى استهداف مصادر التهديد وحرمان المليشيا من تحقيق أهدافها الميدانية.

تعز.. ضربات دقيقة

وفي محافظة تعز، شهدت جبهات القتال اشتباكات عنيفة ترافقت مع قصف مدفعي استهدف مواقع وتحركات مليشيا الحوثي، بالتزامن مع رصد تعزيزات كانت المليشيا تدفع بها باتجاه عدد من محاور المواجهة.

وبحسب مصادر عسكرية فأن القوات المسلحة استهدفت تجمعات لمليشيا الحوثي الإرهابية في تبة المدرجات شمال غرب مدينة تعز، كما دكت بالمدفعية تجمعات وتحركات أخرى للمليشيا في جبهتي حمير بمديرية مقبنة، والأقروض بمديرية صبر المسراخ جنوب المدينة.

وأضاف المصدر أن القوات المسلحة تعاملت كذلك مع تحركات لعناصر المليشيا في منطقة المحرور شمال غرب مدينة تعز، بالتزامن مع رصد تعزيزات حوثية كانت تتحرك باتجاه الجبهة الشرقية للمدينة.

وأشار إلى أن هذه التطورات تزامنت مع اشتباكات عنيفة خاضها أبطال القوات المسلحة في عدد من جبهات القتال، مؤكداً أن الوحدات المرابطة في الميدان تتعامل مع الاعتداءات الحوثية بجاهزية ويقظة عالية، وتواصل أداء مهامها بكفاءة واقتدار وفقاً لمقتضيات الموقف العسكري وطبيعة التهديدات القائمة.

وتكشف العمليات في تعز والضالع ومأرب وشبوة والحديدة وصعدة ولحج عن مستوى عالٍ من الرصد والمتابعة لتحركات المليشيا، وقدرة القوات المسلحة على التعامل مع التجمعات والتعزيزات قبل تحولها إلى تهديد فعلي، بما يحول دون تمكين مليشيا الحوثي من تغيير موازين الميدان أو فرض وقائع جديدة.

إحباط هجوم جوي وبحري

وبالتزامن مع التصعيد في تعز، وسعت مليشيا الحوثي الإرهابية نطاق اعتداءاتها باتجاه مدينة المخا وميناءها التجاري، مستخدمة الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة لاستهداف منشآت حيوية وأحياء سكنية وأعيان مدنية.

وتمكنت قوات خفر السواحل من إحباط محاولة لاستهداف رصيف ميناء المخا التجاري بواسطة زوارق مفخخة مُسيّرة، حيث جرى التعامل معها وتدميرها قبل وصولها إلى هدفها.

كما شنت المليشيا قصفاً بالطائرات المسيّرة المفخخة والصواريخ استهدف أحياء سكنية وأعياناً مدنية في مدينة المخا، من بينها محطة كهرباء الطاقة الشمسية، في تصعيد يضع المنشآت الحيوية والسكان المدنيين في دائرة الاستهداف المباشر.

وفي السياق ذاته، أعلنت المقاومة الوطنية أن دفاعاتها الجوية تمكنت من إسقاط أكثر من 20 طائرة مسيّرة تابعة لمليشيا الحوثي الإرهابية كانت موجهة لاستهداف ميناء المخا وعدد من الأعيان المدنية منذ مطلع الاسبوع.

ويبرز التعامل مع هذه الهجمات قدرة القوات والوحدات المرابطة في الساحل الغربي على مواجهة تهديدات متعددة الوسائط، وإفشال الهجمات قبل وصولها إلى أهدافها، سواء عبر البحر أو الجو.

رد موحد في جبهات عدة

وتشير التطورات المتزامنة في مأرب وحضرموت وتعز والمخا إلى اتساع نطاق التصعيد الحوثي ومحاولته الضغط على أكثر من محور في وقت واحد، عبر استهداف القوات المسلحة، ودفع التعزيزات إلى الجبهات، واستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق المفخخة.

غير أن تعدد الجبهات لم يقابله تشتت في الاستجابة؛ بل أظهرت العمليات الأخيرة أن القوات المسلحة تعمل ضمن منظومة موحدة من القيادة والسيطرة والرصد والاستجابة، بما يتيح التعامل مع مصادر التهديد وفق طبيعة كل محور وتوقيته.

وأكد المتحدث باسم القوات المسلحة، العقيد ماجد النزيلي، أن العملية العسكرية جاءت رداً على الاعتداءات الحوثية، مشيراً إلى أن القوات المسلحة تعاملت مع مصادر التهديد وفق الواجب الوطني والعسكري، وبما يكفل حماية القوات والمناطق المدنية من الهجمات التي تنفذها المليشيا.

وأوضح النزيلي أن العملية عكست وحدة المحاور والقيادة والسيطرة في القوات المسلحة، مؤكداً أن اتساع رقعة المواجهة وتعدد الجبهات لم يؤثرا في تماسك المؤسسة العسكرية وقدرتها على التعامل مع التهديدات، وأن التصعيد الحوثي سيواجه برد عسكري حازم.

وتؤكد هذه المعادلة أن القوات المسلحة لا تكتفي بصد الهجمات، وإنما تتابع تحركات المليشيا وتعزيزاتها ومصادر نيرانها، وتتعامل معها وفق مقتضيات الموقف الميداني، بما يحول دون تحقيق أهدافها.

استهدف اليمنيين والمؤسسات

وأكد وزير الإعلام معمر الإرياني أن المعسكرات المستهدفة يمنية، وأن منتسبيها من الضباط والجنود اليمنيين ومن مختلف محافظات الجمهورية، وأنهم كانوا يؤدون واجبهم الدستوري في حماية الدولة والجمهورية.

وأوضح أن محاولات مليشيا الحوثي الارهابية تبرير الجريمة عبر روايات مضللة لا تغير من الحقيقة شيئاً، مؤكداً أن الهجوم يمثل عدواناً مخططاً استهدف قوات يمنية ومؤسسات وطنية داخل الأراضي اليمنية.

وحمل الإرياني مليشيا الحوثي والنظام الإيراني الداعم لها المسؤولية الكاملة عن الهجوم وتداعياته، مشيراً إلى أن استخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة يؤكد استمرار المليشيا في تطوير قدراتها العسكرية والاستفادة من فترات التهدئة لإعادة التموضع والتحضير لجولات جديدة من التصعيد.

وتتزامن هذه الاعتداءات مع استمرار استهداف الأحياء السكنية والمنشآت المدنية والمرافق الحيوية، بما في ذلك ميناء المخا ومحطة الطاقة الشمسية، الأمر الذي يؤكد اتساع دائرة الاستهداف الحوثي من المواقع العسكرية إلى مقدرات الحياة اليومية ومصالح المواطنين.

مواقف وطنية

سياسياً، أدان التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية الهجوم الحوثي، مؤكداً أن المليشيا تقوض فرص السلام وتثبت مجدداً اعتمادها على القوة والعنف، داعياً إلى موقف وطني موحد وإجراءات رادعة لحماية الشعب والقوات المسلحة.

كما أشاد عضو مجلس القيادة الرئاسي الفريق الركن طارق صالح بثبات المقاتلين وروحهم القتالية العالية في مواجهة الاعتداء، مؤكداً أن هذه الجرائم لن تثني القوات المسلحة عن أداء واجبها الوطني.

وشدد عضو مجلس القيادة الرئاسي الشيخ عثمان مجلي على أنه لا سلام ولا أمن ولا استقرار في ظل استمرار المشروع الحوثي وتهديده لليمن والمنطقة، داعياً القوى الوطنية إلى توحيد الصفوف والقيام بمسؤولياتها التاريخية.

إسناد إقليمي وإدانة دولية

إقليمياً، جددت قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية موقف المملكة العربية السعودية الثابت في دعم الحكومة والشعب اليمني، وقدمت تعازيها في شهداء القوات المسلحة، فيما أعلنت إصابة 11 مدنياً في منطقة نجران جراء اعتداءات حوثية استهدفت أعياناً مدنية.

ودولياً، أدانت السفارة الأمريكية لدى اليمن الهجمات الحوثية في مأرب وحضرموت، ووصفتها بأنها إرهاب موجه ضد الشعب اليمني، معربة عن تعازيها لأسر الشهداء وتمنياتها بالشفاء للمصابين.

وتعكس هذه المواقف اتساع دائرة الرفض للاعتداءات الحوثية الإرهابية، خصوصاً في ظل استهدافها المتكرر للقوات اليمنية والمنشآت المدنية والمناطق السكنية، وما يترتب على ذلك من تهديد مباشر للأمن والاستقرار.

التحكم بمسرح العمليات

ويحمل الرد العسكري الذي قامت به القوات المسلحة دلالة تتجاوز التعامل مع هجمات منفردة؛ إذ يؤكد قدرة القوات المسلحة على الانتقال من احتواء الاعتداءات إلى استهداف مصادرها وفرض كلفة ميدانية على منفذيها.

ففي الوقت الذي استهدفت فيه مليشيا الحوثي القوات المسلحة في مأرب وحضرموت، جاءت العمليات العسكرية في عدد من الجبهات لتطال تجمعاتها وتعزيزاتها وتحركاتها وعتادها، بالتزامن مع إفشال الهجمات الجوية والبحرية على المخا.

وتكشف هذه الاستجابة عن تكامل الأدوار بين مختلف الوحدات والمحاور، وعن أهمية القيادة والسيطرة وتبادل المعلومات والرصد الميداني في إدارة معركة متعددة الجبهات، بما يحول دون قدرة المليشيا على استثمار اتساع رقعة المواجهة لإرباك القوات المسلحة أو تشتيت قدراتها.

كما تؤكد أن استهداف القوات المسلحة والمنشآت المدنية لن يمر دون رد، وأن أي محاولة لتغيير المعادلة الميدانية بالقوة ستواجه باستجابة عسكرية تتناسب مع طبيعة التهديد ومصدره.

تضحيات وبطولات

وبينما تتواصل رعاية الجرحى والاهتمام بأسر الشهداء، تبرز من الميدان رسالة واضحة: أم هجوم مليشيا الحوثي الارهابية، ولم يغير معادلة الثبات والجاهزية، بل زاد المقاتلين تمسكاً بواجبهم الوطني.

فالجيش الذي يحمي المواطنين ويؤمّن الطرق الدولية ويواجه الإرهاب والتهريب، يرى في هذه الاعتداءات دافعاً إضافياً لمواصلة مهمته، فيما تؤكد القيادة السياسية والعسكرية أن دماء الشهداء ستظل أمانة، وأن حماية الوطن والجمهورية واستعادة الدولة ستبقى الهدف الذي لا تراجع عنه.

وفي ظل استمرار مليشيا الحوثي الارهابية في إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة ودفع التعزيزات نحو الجبهات واستهداف المناطق المدنية والعسكرية، تواصل القوات المسلحة رفع مستوى الجاهزية واليقظة، ومراقبة تحركات المليشيا ومصادر نيرانها، والتعامل معها وفق مقتضيات الموقف العسكري.

وتؤكد الوقائع الميدانية أن محاولات المليشيا فرض معادلة جديدة عبر التصعيد لم تحقق أهدافها، في ظل قدرة القوات المسلحة على صد الهجمات، وإفشال التحركات، واستهداف مصادر التهديد، وحماية المناطق والمنشآت الواقعة تحت مسؤوليتها.

وبقدر ما تكشف الهجمات الحوثية عن استمرار الرهان على القوة والعنف لفرض واقع جديد، تكشف الاستجابة العسكرية عن معادلة مغايرة قوامها الجاهزية، ووحدة القيادة، وتكامل الجبهات، وسرعة الرد، والقدرة على الردع.

استهداف ميناء المخا.. إرهاب حوثي يضرب شريان الاقتصاد الوطني ويهدد الملاحة الدولية

استمرار الاعتداءات على المدن يكشف الطبيعة الإجرامية للمليشيا الإيرانية

عمر أحمد

في تصعيد إرهابي جديد يكشف الطبيعة الإجرامية لمليشيا الحوثي المدعومة من النظام الإيراني، تعرض ميناء المخا بمحافظة تعز لهجوم مكثف بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، استهدف منشأة مدنية واقتصادية وملاحية حيوية، وألحق أضراراً كبيرة بالبنية التحتية والمرافق التشغيلية، وأوقع شهداء وجرحى في صفوف العاملين والمدنيين.

ويأتي هذا الاعتداء في سياق تصعيد ممنهج استهدفت مليشيا الحوثي الإيرانية المدن والمنشآت الخدمية والحيوية للشعب اليمني ، في انتهاك واضح لحرمة الأعيان المدنية، بما يؤكد أن المليشيا لا تستهدف مواقع عسكرية في إطار مواجهة مسلحة فحسب، وإنما تضرب مقومات الحياة والاقتصاد والخدمات، وتسعى إلى تعطيل حركة التجارة والإمدادات وتهديد الملاحة في البحر الأحمر.

• هجوم مكثف يستهدف منشآت مدنية

و في السياق أكد وزير النقل محسن حيدرة العُمري أن الهجوم الحوثي على ميناء المخا نُفذ بعشرات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وأسفر عن سقوط شهداء وجرحى من العاملين، إضافة إلى أضرار واسعة في البنية التحتية والمنشآت التي جرى تأهيلها وتجهيزها خلال الفترة الماضية.

وأوضح الوزير أن الميناء تعرض لنحو 30 صاروخا بالستيا وموجات من الطائرات المسيّرة المفخخة ، طالت مختلف مكوناته والمرافق الاقتصادية والمدنية، بما في ذلك المناطق الاقتصادية، وسكن الموظفين، والهنجر الخاص، ومحطات الوقود، والمنشآت والخزانات التابعة للميناء، ومساكن العاملين،ومحطة توليد الطاقة الكهربائية للمدينة .

ويكشف اتساع نطاق الأهداف التي طالتها الهجمات الارهابية لم تكن عشوائية ، بل استهدفت بصورة مباشرة وعمدا مكونات مرتبطة بالنشاط المدني والخدمي والاقتصادي للميناء والمدينة وسكانها، في محاولة لتعطيل دوره الحيوي وشل قدرته على تقديم خدماته واستقبال حركة التجارة والإمدادات.

وشدد وزير النقل على أن الاستهداف الإرهابي يؤكد بوضوح أن مليشيا الحوثي لم تكن تستهدف منشآت عسكرية، وإنما منشآت مدنية واقتصادية حيوية تخدم المواطنين وحركة التجارة والإمدادات، في محاولة ممنهجة لتعطيل النشاط الاقتصادي وتعميق المعاناة الإنسانية للشعب اليمني برمته.

ولم تتوقف تداعيات الهجوم عند الأضرار التي لحقت بالميناء، بل امتدت إلى العاملين والمدنيين والمنشآت الصحية في مدينة المخا.

وبحسب وزارة الصحة، أسفرت الاعتداءات الحوثية على ميناء ومدينة المخا ومدينة الخوخة عن استشهاد سبعة مدنيين وإصابة 30 آخرين، بينهم طفلان، وفق الإحصاءات الأولية.

وأكدت الوزارة أن الهجوم طال المستشفى السعودي الميداني ومحيطه، وهو أحد المرافق الصحية المهمة التي تقدم خدمات طبية وإسعافية لسكان الساحل الغربي التهامي، معتبرة أن استهداف المنشآت الصحية أو محيطها يعرض حياة المرضى والعاملين الصحيين للخطر، ويهدد استمرار الخدمات الطبية والإسعافية المنقذة للحياة.

ويؤكد وصول الاعتداء إلى استهداف المنشآت الصحية واتساع دائرة الأضرار فإن التصعيد الحوثي بات يهدد بصورة مباشرة الخدمات الأساسية وحياة السكان، خصوصاً في المناطق التي تعتمد على مرافق محدودة لتقديم الرعاية الصحية والإغاثية.

تنبع خطورة استهداف ميناء المخا من كونه منشأة مدنية واقتصادية وملاحية حيوية، ولذلك فإن تداعيات استهدافه لا تتوقف عند الأضرار المباشرة التي لحقت بالمباني والمعدات والرصيف ، وإنما تمتد إلى حركة التجارة وسلاسل الإمداد والنشاط الاقتصادي والتجارة العالمية.

وأكدت وزارة النقل أن الهجوم ألحق أضراراً جسيمة بالبنية التحتية للميناء، محذرة من انعكاسات استمرار استهداف الموانئ والمنشآت المدنية على سلامة الملاحة البحرية والبيئة البحرية وحركة السفن التجارية والإنسانية.

كما شددت الوزارة على ضرورة تحييد الموانئ والمنشآت المدنية عن الأعمال العسكرية، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي البحري، بما يضمن حماية العاملين والمنشآت المدنية واستمرار حركة الملاحة والتجارة بصورة آمنة.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن النظر إلى استهداف مليشيا الحوثي الارهابية مدينة المخا باعتباره حدثاً عسكرياً معزولاً، بل هو استهداف مباشر لأحد شرايين الاقتصاد الوطني والخدمات والإمدادات، ومحاولة لإحداث آثار تتجاوز حدود الميناء إلى حياة المواطنين المرتبطين بهذا الميناء الحيوي في محافظتي تعز والحديدة والنازحين من مختلف المحافظات الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الايرانية واستهداف مباشر للاستقرار الاقتصادي وحركة الملاحة في البحر الأحمر.

وأدانت الحكومة اليمنية بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي شنته مليشيا الحوثي الارهابية على ميناء المخا، مؤكدة أن الاعتداء يمثل حرباً على الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني، ويأتي ضمن نهج ممنهج لاستهداف الموانئ والمنشآت الحيوية والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية للبلاد .

وأكدت الحكومة أن المليشيا الحوثية التي تتذرع بما تسميه "الحصار" هي نفسها التي تستهدف موانئ اليمن ومنشآته الحيوية، وتضرب بنيته التحتية وتعطل النشاط التجاري والاقتصادي، بما يؤدي إلى تعميق معاناة المواطنين وقطع شرايين الحياة عن ملايين اليمنيين.

وشددت على أن استهداف ميناء المخا يكشف خطورة المشروع الحوثي المدعوم إيرانياً، الذي يسعى إلى إبقاء اليمن في دائرة الفوضى والدمار، واستخدام أراضيه وموانئه وممراته البحرية منصة لتهديد الأمن الإقليمي والدولي وحرية الملاحة والتجارة.

وحملت الحكومة مليشيا الحوثي المسؤولية الكاملة عن الاعتداء وتداعياته، كما حملت النظام الإيراني مسؤولية استمرار إمدادها بالأسلحة والخبرات والتكنولوجيا العسكرية التي تمكنها من تنفيذ الهجمات ضد المنشآت المدنية والموانئ والملاحة الدولية.

جاهزية الموانئ والمطارات والمنافذ

وفي مواجهة تداعيات الهجوم الارهابي ، ترأس وزير النقل محسن العُمري اجتماع لجنة الطوارئ العليا، بمشاركة قيادات القطاعات البحرية والبرية ورؤساء الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة، لمناقشة الأضرار التي خلفها الاعتداء وتعزيز الجاهزية في الموانئ والمطارات والمنافذ البرية.

ووقف الاجتماع أمام مستوى الأضرار التي لحقت بميناء المخا والإجراءات المتخذة للتعامل معها، إلى جانب تقييم جاهزية قطاعات النقل المختلفة للتعامل مع أي تطورات أو تداعيات محتملة نتيجة التصعيد.

وأكد الوزير ضرورة رفع مستوى التأهب وتعزيز إجراءات الطوارئ، وإعداد خطط عملية وبدائل تشغيلية تضمن استمرار حركة النقل والخدمات وعدم توقفها، مع تعزيز الجاهزية الفنية والتشغيلية والقدرة على استئناف العمل بصورة سريعة ومنظمة في حال حدوث أي أضرار أو توقف.

كما وجه قيادات القطاعات والهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة بمواصلة تنفيذ إجراءات الطوارئ، ورفع مستوى التنسيق، واتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة أي طارئ وضمان استمرار الخدمات للمواطنين والمسافرين وحركة البضائع.

وأكد أن الاعتداءات التي تستهدف الموانئ والمنشآت الحيوية تمثل تهديداً مباشراً لحركة الملاحة والنقل والاقتصاد الوطني، مشدداً على أهمية الاستعداد المستمر لمواجهة المخاطر والتداعيات الناجمة عن التصعيد.

استهداف المخا جريمة حرب

وحملت السلطة المحلية بمحافظة تعز مليشيا الحوثي والنظام الإيراني المسؤولية عن الهجوم، معتبرة أن استهداف ميناء المخا يمثل جريمة حرب مكتملة الأركان واعتداءً صارخاً على البنية التحتية وسلاسل الإمداد، وحرباً ممنهجة على الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني.

وأوضحت أن الهجوم طال منشآت جرى إعادة تأهيلها وتجهيزها مؤخراً، وأدى إلى سقوط ضحايا مدنيين وإصابة عاملين وموظفين، فضلاً عن تدمير أجزاء من البنية التحتية والتشغيلية ومعدات العمل الرئيسية.

وأكدت السلطة المحلية أن هذا التصعيد لن يثني مؤسسات الدولة عن مواصلة إعادة بناء وتفعيل المنشآت الحيوية والتنموية، مجددة دعمها للحكومة ووزارة النقل والجهات المختصة في حماية الموانئ والمنشآت الحيوية وضمان استمرار الخدمات والنشاط الملاحي.

من جانبها، أدانت وزارة حقوق الإنسان الاعتداءات الحوثية على المخا والمدينة والمنشآت المدنية والمستشفى السعودي الميداني، مؤكدة أن استهداف المناطق المأهولة والأعيان المدنية والمنشآت الطبية يمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وأشارت الوزارة إلى أن حماية المدنيين والمنشآت الطبية والخدمية ليست قضية سياسية قابلة للتفاوض، وإنما التزام قانوني وإنساني يتعين احترامه في جميع الظروف.

كما أعلنت مواصلة جمع المعلومات وحصر الضحايا والأضرار وتوثيق الشهادات وحفظ الأدلة، والعمل على إعداد ملف حقوقي وقانوني متكامل بشأن الاعتداءات، بما يتيح اتخاذ الخطوات اللازمة للمساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

وفي السياق ذاته، جددت دولة الكويت دعمها للحكومة اليمنية والجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في اليمن، مرحبة بما تضمنه بيان أعضاء مجلس الأمن من تأكيد على الالتزام بالقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة باليمن، واحترام سيادة الجمهورية اليمنية واستقلالها ووحدة أراضيها.

وأكدت الكويت رفض الأعمال التي تهدد الأمن الإقليمي وحقوق وحريات الملاحة البحرية، كما أدانت الهجمات الصاروخية الحوثية ضد المملكة العربية السعودية والهجمات التي استهدفت السفن التجارية.

ويعكس هذا الموقف اتساع نطاق القلق الإقليمي والدولي من تداعيات استمرار الهجمات الارهابية الحوثية الايرانية ، خصوصاً عندما تمتد إلى المنشآت الملاحية وتهدد حركة التجارة الدولية في البحر الأحمر.

تكشف مجمل المعطيات المرتبطة بهجوم المخا أن مليشيا الحوثي لا تستهدف موقعاً جغرافياً أو منشأة منفردة، وإنما تستهدف شرايين الحياة المدنية والاقتصادية والخدمية.

فالصواريخ والطائرات المسيّرة التي ضربت الميناء لم تقتصر آثارها على المنشآت التشغيلية، بل طالت مساكن العاملين والمنشآت الاقتصادية والمرافق الخدمية، بالتزامن مع استهداف محيط منشأة صحية وسقوط ضحايا مدنيين.

ويؤكد هذا النهج أن الإرهاب الحوثي يسعى إلى توسيع دائرة الضرر لتشمل الاقتصاد والخدمات وحركة التجارة والإمدادات، بما يجعل حماية المنشآت الحيوية والموانئ والمرافق الصحية والطرق والمطارات مسؤولية وطنية ودولية عاجلة.

وفي هذا الإطار، يأتي اجتماع لجنة الطوارئ العليا بوزارة النقل كاستجابة مؤسسية مباشرة للهجوم، هدفها الحد من تداعيات الاعتداء، وضمان استمرار عمل الموانئ والمطارات والمنافذ البرية، وعدم السماح للتصعيد الحوثي بتعطيل الخدمات وحركة التجارة والإمدادات.

ويضع الهجوم الحوثي على المخا المجتمع الدولي أمام مسؤولية تتجاوز إصدار بيانات القلق والإدانة، خصوصاً في ظل تكرار استهداف المنشآت المدنية والموانئ وتهديد الملاحة.

فحماية الموانئ والمنشآت المدنية ليست شأناً يمنياً داخلياً فقط، وإنما ترتبط مباشرة بأمن الملاحة والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد في البحر الأحمر.

ومن هنا، فإن مواجهة هذا النهج تتطلب موقفاً دولياً عملياً ورادعاً، وتجفيف مصادر تمويل وتسليح المليشيا، ومحاسبتها على استهداف المنشآت المدنية وتهديد الملاحة، إلى جانب دعم مؤسسات الدولة وتمكينها من حماية مقدرات البلاد واستعادة احتكار الدولة للسلاح.

ويمثل استهداف ميناء المخا محطة خطيرة في مسار تصعيد مليشيا الحوثي الارهابية ، لأنه جمع بين استهداف منشأة اقتصادية وملاحية حيوية، وضرب البنية التحتية، وتعريض العاملين والمدنيين للخطر، والوصول إلى المنشآت الصحية المدينة تحتضن ملايين النازحين في الساحل الغربي من مختلف محافظات اليمن .

وبينما تكشف الأضرار البشرية والمادية حجم الاعتداء، تعكس إجراءات الحكومة ووزارة النقل مستوى الاستجابة الرسمية للتهديد، من خلال رفع الجاهزية وتأمين استمرار الخدمات وحماية المنشآت الحيوية.

وتبقى الرسالة الأبرز التي يفرضها هجوم المخا أن الإرهاب الحوثي ذراع ايراني بات يضرب مقومات الحياة والاقتصاد والملاحة، الأمر الذي يجعل مواجهته مسؤولية وطنية ودولية، ويجعل حماية الموانئ والمنشآت المدنية أولوية لا تحتمل التأجيل.

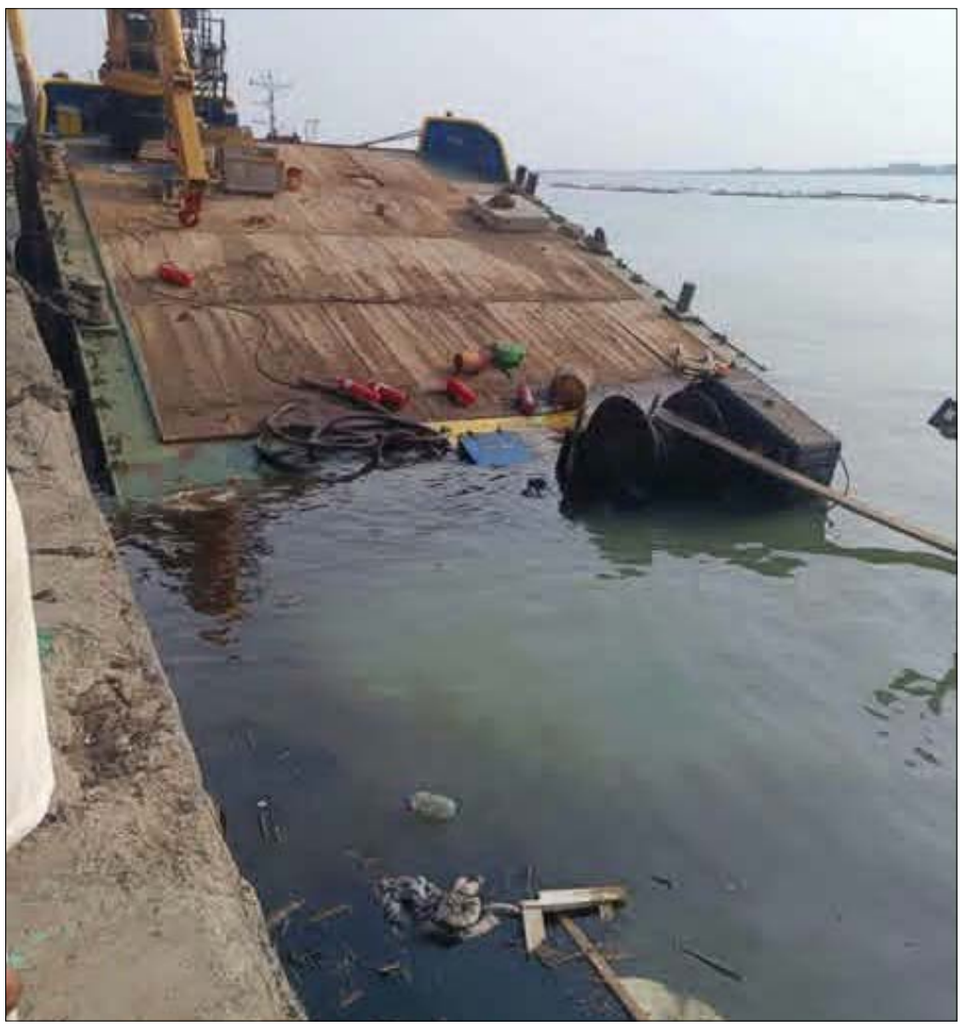

«تهامة التجارية» شاهدة على جرائم مليشيا الحوثي في باب المندب

26 سبتمبر :

في تصعيد إرهابي جديد، استهدفت مليشيا الحوثي الارهابية ، صباح الثلاثاء، السفينة التجارية اليمنية «تهامة» بثلاثة صواريخ باليستية قرب مضيق باب المندب، ما أدى إلى اندلاع حريق على متنها وسقوط قتلى وجرحى، وإلحاق أضرار جسيمة بها، في اعتداء يهدد أمن الملاحة الدولية وحركة التجارة العالمية . وبحسب المعلومات الاولية فان طاقم العبارة المكون من 11 فردا.

وأدانت وزارة النقل الهجوم، موضحة أن السفينة كانت تحمل مواد غذائية، وأن الاعتداء أسفر في حصيلته الأولية عن مقتل أربعة من أفراد طاقمها، بينهم ثلاثة باكستانيين وإندونيسي، وإصابة 7 آخرين بينهم اصابتهم حرجة .

وأكدت الوزارة أن المليشيا عاودت إطلاق صاروخ باتجاه السفينة أثناء وصول فرق الإنقاذ لإجلاء الطاقم والجرحى، ما أدى إلى استشهاد أحد أفراد فريق الإنقاذ، معتبرة ذلك سلوكاً إجرامياً وارهابيا متعمداً يعرض حياة البحارة والمنقذين للخطر.

من جهتها، أعلنت مصلحة خفر السواحل ارتفاع الحصيلة الأولية إلى ستة قتلى و10 جرحى من أفراد طاقم السفينة والقوات المسلحة.

وأوضحت أن القتلى شملوا أربعة من أفراد الطاقم، بينهم ثلاثة باكستانيين وإندونيسي، إضافة إلى اثنين من منتسبي القوات المسلحة، فيما توزع الجرحى بين سبعة من أفراد الطاقم، واثنين من قوات خفر السواحل اليمنية ، ومنتسب للواء الثاني بحري.

وأشارت إلى أن قوات خفر السواحل، بالتعاون مع فرق الإنقاذ، تمكنت من إجلاء جثث القتلى والجرحى وإنقاذ أفراد الطاقم، البالغ عددهم 11 بحاراً، بعد تعرض السفينة لهجمات صاروخية متكررة وإصابتها بأضرار جسيمة.

تهديد للملاحة والتجارة

وأكدت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين أن الهجوم يمثل امتداداً للاعتداءات الحوثية المنهجة على المصالح اليمنية والموانئ والمنشآت وشرايين الإمداد الحيوية، وتهديداً مباشراً لأمن وسلامة الملاحة البحرية والتجارة الدولية في البحر الاحمر ومضيق باب المندب.

وشددت على أن استهداف سفينة تحمل إمدادات غذائية يكشف استهداف المليشيا الارهابية للمصالح المدنية والاقتصادية وحياة البحارة، وليس أهدافاً عسكرية، في محاولة لتوسيع دائرة التهديد في أحد أهم الممرات البحرية العالمية وتجويع الشعب اليمني .

ويأتي الاستهداف الارهابي الحوثي بالتزامن مع شن هجمات ارهابية وتدميرية على ميناء المخا والمنشآت والمرافق الخدمية والصحية للمدينة بينها المستشفى الميداني السعودي الوحيد الذي يقدم خدمات طبية للنازحين من مختلف مناطق تهامة الفارين من سطوة مليشيا الحوثي الارهابية .

كما ان الهجوم جاء بعد سلسلة من الهجمات الارهابية شنتها مليشيا الحوثي الاسابيع الماضية خدمة للمشروع الايراني التوسعي , الا ان خطورة هذا الهجوم على سفينة تهامة تكمن بوقوعه في مضيق باب المندب، الذي يمثل ممراً استراتيجياً لحركة السفن والتجارة الدولية، ما يجعل الاعتداء الحوثي تهديداً يتجاوز اليمن إلى أمن الملاحة الإقليمي والدولي وسلاسل الإمداد.

كما أن استهداف سفينة تحمل مواد غذائية يهدد تدفق السلع والمواد الأساسية إلى ملايين اليمنيين، ويضاعف المخاطر على الاقتصاد والأمن الغذائي.

ويكشف إطلاق صاروخ جديد أثناء عملية الإنقاذ عن استخفاف واضح بحياة الضحايا والمنقذين، وتحويل مهمة إنسانية لإنقاذ الأرواح إلى هدف للهجوم.

وأكدت وزارة الخارجية أن هذا السلوك يمثل اعتداءً متعمداً على مهمة إنسانية، وانتهاكاً للقواعد والأعراف المنظمة لسلامة الملاحة البحرية.

إرهاب يهدد الاقتصاد

ويؤكد استهداف «تهامة» أن التهديد الحوثي لم يعد محصوراً في البر، بل امتد إلى البحر والموانئ والممرات الدولية، مستهدفاً السفن التجارية وشرايين الإمداد وحركة التجارة.

وتبرز الجريمة الحاجة إلى موقف دولي أكثر حزماً لردع هذه الاعتداءات وحماية حرية الملاحة، بعدما تحولت الممرات البحرية إلى ساحة جديدة للإرهاب الحوثي، بما يهدد الإنسان والاقتصاد وأمن التجارة الدولية.

26 سبتمبر
العدد (2258) الخميس 30 صفـر 1448هـ
المـوافـق 13 أغسطس 2026م

في تصعيد متواصل بالصواريخ والمسيّرات

الإرهـاب الحوثـي يلاحـق النازحيـن

ان تنظيم جماعة الحوثي الارهابية المدعومة من ايران ارهاب يتخذ من المدنيين والنازحين هدفاً مباشراً له، في واحدة من أخطر صور الانتهاكات التي تمارسها هذه المليشيا الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني.

بينما تواصل مليشيا الحوثي ارهابها عبر هجماتها الاجرامية على مواقع القوات المسلحة في مأرب وحضرموت، وفي المحافظات المحررة امتدت صواريخها وطائراتها المسيّرة إلى قلب مدينة مأرب ومخيمات النازحين والأحياء السكنية، لتضع آلاف المدنيين أمام خطر متجدد يهدد حياتهم وأمنهم.

وفي السادس من أغسطس 2026، استهدفت المليشيا عدداً من معسكرات ووحدات القوات المسلحة في مأرب وحضرموت بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، قبل أن تصعّد في اليوم التالي بقصف ممنهج لمدينة مأرب ومخيمات النازحين والأحياء السكنية، في هجوم أسفر، وفق السلطة المحلية، عن استشهاد شخصين وإصابة 14 آخرين، بينهم نساء وأطفال.

النازحون.. هدف متعمد

يشكل استهداف مخيمات النازحين في مأرب أخطر جوانب التصعيد الأخير، كون هذه المخيمات تؤوي آلاف الأسر التي اضطرتها حرب المليشيا إلى مغادرة مناطقها بحثاً عن الأمن والحياة.

وبحسب السلطة المحلية بمحافظة مأرب، فقد طال القصف الحوثي الارهابي عدداً من مخيمات النازحين وأحياء سكنية متفرقة في المدينة، مستخدماً الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين، بينهم نساء وأطفال.

وهكذا يجد النازحون أنفسهم امام دائرة من المعاناة التي لا تنتهي؛ لقد فرّوا من مناطق سيطرة المليشيا هرباً من انتهاكات وسطوة مليشيا الحوثي الإرهابية، ليجدوا صواريخ المليشيا تلاحقهم إلى أماكن نزوحهم التي استقروا فيها على أساس أنها كانت الملاذ الآمن.

وتحمل هذه الهجمات الإرهابية دلالات بالغة الخطورة، إذ إن استهداف مخيمات النازحين لا يمثل مجرد امتداد للعمليات العسكرية، بل يكشف عن منهجية لمليشيا الحوثي الإيرانية الإرهابية، واستماتة واضحة بحياة المدنيين، وعن استخدام القوة في مناطق مكتظة بالسكان، بما يضاعف حجم الخطر على الفئات الأكثر ضعفا.

مأرب.. تدفع الثمن

على مدى سنوات، تحولت مأرب إلى ملاذا آمنا لملايين اليمنيين الذين فروا من مناطق سيطرة الحوثي الارهابية وأصبحت المدينة ومخيماتها مساحة لاستقبال الأسر النازحة وتعمل السلطة المحلية في المحافظة، جاهدة على توفير مقومات الحياة لهؤلاء النازحين.

لكن استمرار الهجمات الإرهابية الحوثية الإيرانية، جعلت هؤلاء النازحين عرضة للخطر مرة أخرى، بعدما قصفتهم المليشيا بالصواريخ والطائرات المسيّرة واستهدفت عمدا مخيماتهم وأحيائهم.

ويكشف ذلك عن مفارقة مؤلمة؛ فالأسر التي تركت منازلها هرباً من حرب مليشيا الحوثي الإرهابية، باتت حياتها مهددة داخل مخيمات النزوح، في وقت يفترض فيه أن تحظى بالحماية وفق القواعد الإنسانية الدولية.

ولذلك فإن استهداف مأرب لا يقتصر أثره على الضحايا المباشرين، وإنما يزرع الخوف بين المجتمع المضيف- السكان- والنازحين على حد سواء، ويهدد الاستقرار الاجتماعي، ويضاعف الأعباء الإنسانية على المحافظة التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين.

تصعيد يمتد إلى المدن

جاء قصف مليشيا الحوثي مخيمات النازحين والأحياء السكنية بعد ساعات من هجوم الحوثي الإرهابي استهدف معسكرات القوات المسلحة في محافظتي مأرب وحضرموت.

في هذا السياق أكدت وزارة الدفاع أن الهجوم الذي وقع صباح السادس من أغسطس استهدف عدداً من معسكرات ووحدات القوات المسلحة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وأسفر عن استشهاد وإصابة عدد من الجنود أثناء أدائهم واجبهم في تأمين المناطق المحررة والطرق الدولية والتصدي لمخططات المليشيا الحوثية الإرهابية، وتفكيك شبكاتها التي تنشط في جرائم التهريب والاغتيالات لقيادات عسكرية وسياسية ومشايخ قبائل.

وأوضح ان الشهداء والجرحى من أبناء الشعب اليمني ومن مختلف محافظات الجمهورية، وليس كما تدعي جماعة الحوثي الارهابية انهم محتلون أجانب ، مشددة على أن دماء الشهداء لن تذهب هدراً.

واكدت وزارة الدفاع أن الرد على الاعتداءات سيأتي في الزمان والمكان المناسبين.

إن استمرار استهداف المدنيين والنازحين يستدعي موقفاً دولياً أكثر حزماً، يحمي السكان ويضع حداً للإفلات من العقاب، ويمنع استمرار تحويل اليمن إلى ساحة مفتوحة للإرهاب والتصعيد وزعزعة الأمن والاستقرار.

وفي مأرب، زار وكيل المحافظة الدكتور عبدربه مفتاح جرحى القوات المسلحة في هيئة مستشفى مأرب العام، واطلع على مستوى الرعاية الطبية المقدمة لهم، مؤكداً الاهتمام الرسمي بأوضاعهم وتوفير الدعم والرعاية اللازمة.

وبينما كانت المستشفيات تستقبل جرحى الهجمات الإرهابية الحوثية، على منتسبي القوات المسلحة، كانت مستشفيات المدينة تستقبل ضحايا جدد من المدنيين نتيجة القصف الحوثي على الأحياء السكنية ومخيمات النازحين، في صورة تختزل حجم التصعيد الذي توجهه مليشيا الحوثي الإرهابية ضد المحافظة.

في دائرة الاستهداف

لم يكن التصعيد محصوراً في مأرب، إذ شمل الهجوم الحوثي عدداً من معسكرات ووحدات القوات المسلحة في محافظة حضرموت.

ويأتي ذلك في إطار توسع نطاق الهجمات الإرهابية باتجاه محافظات ومناطق بعيدة عن خطوط المواجهة التقليدية، بما يرفع من مستوى التهديد ويؤكد أن المليشيا الحوثية تسعى إلى إبقاء حالة التوتر مفتوحة على نطاق واسع خدمة للأجندة الإيرانية.

ويكتسب استهداف حضرموت أهمية خاصة بالنظر إلى موقعها الجغرافي وثقلها الاقتصادي، وإطلالها على الطرق الدولية البحرية والبرية التي تمر في نطاقها، ما يجعل أي تصعيد فيها تهديداً للأمن والاستقرار وحركة النقل والتجارة بين اليمن والسعودية وعمان، وبينها وبين المحافظات اليمنية.

تهديد للملاحة

في الوقت الذي تقصف فيه المليشيا المدن ومخيمات النازحين، تواصل أيضاً هجماتها على الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

فقد أدان مجلس النواب بشدة استهداف سفينة شحن هندية محملة بالسلع التجارية كانت في طريقها إلى ميناء المخا بواسطة زورق مفخخ، ما أدى إلى إغراقها بالكامل، معتبراً الهجوم امتداداً لنهج وصفه بالقرصنة البحرية، واليوم الثاني- الثلاثاء- استهدفت سفينة تهامة التجارية ودمرتها، وكانت قبلهما قد استهدفت ناقلات تجارية ونفط، فضلا عن السفن التجارية التي استهدفتها مليشيا الحوثي الإرهابية على مدى السنوات الماضية.

وتكشف هذه الوقائع عن نمط واحد من السلوك، يبدأ باستهداف المدنيين والقوات المسلحة داخل اليمن، ويمتد إلى تهديد السفن والممرات البحرية خارج المياه الإقليمية، بما يجعل الإرهاب الحوثي تهديداً يتجاوز حدود الجغرافيا اليمنية.

إدانة أوروبية

وجاءت الإدانة الدولية لتؤكد خطورة استهداف المدنيين، حيث أدان الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الحوثية، مؤكداً أن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف فوراً.

واعتبر الاتحاد الأوروبي الهجمات تصعيداً خطيراً يقوض الاستقرار الإقليمي ويهدد الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل سلمي للنزاع، داعياً المليشيا إلى الوقف الفوري لهجماتها الإرهابية داخل اليمن وخارجه.

وتكتسب هذه الإدانة أهمية خاصة في ظل استهداف مخيمات النازحين والأحياء السكنية، إذ إن حماية المدنيين تمثل أحد المبادئ الأساسية التي لا يجوز أن تكون رهناً للتجاذبات العسكرية والسياسية.

تصعيد متواصل

تأتي الهجمات الإرهابية الأخيرة لمليشيا الحوثي الإيرانية متناقضة مع المساعي الدولية التي استجابت لها الحكومة الشرعية، غير أن مليشيا الحوثي الايرانية تواصل استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة كأداة للضغط وفرض واقع عسكري جديد.

فاستهداف النازحين والأحياء السكنية، بالتزامن مع استهداف القوات المسلحة والملاحة الدولية، يعكس استمرار مليشيا الحوثي الإيرانية الإرهابية في خيار التصعيد بدلاً من التهدئة، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية أكبر في حماية المدنيين ومنع تحويل المدن ومخيمات النزوح إلى ساحات للاستهداف، بل يتوجب على المجتمع الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تقديم الدعم الجيوسياسي للحكومة اليمنية لفرض سلطتها على كامل الأرض اليمنية، وضبط هذه المليشيا الإيرانية، لأن النازحين والمدنيين أصبحوا في صدارة دائرة الاستهداف، وأن مأرب تدفع مجدداً ثمناً باهظاً لاحتضانها آلاف الأسر الفارة من بطش الارهاب الحوثي الذي لا يؤمن بالسلام ويتغذى على نار الحرب.

فمن استهداف معسكرات القوات المسلحة في مأرب وحضرموت، إلى قصف مدينة مأرب ومخيمات النازحين والأحياء السكنية، وصولاً إلى المخا وميناءها الحيوي ومنشآتها الخدمية وإلى تهديد الملاحة الدولية، تتسع دائرة الإرهاب الحوثي الايراني وتتعدد أدواته وأهدافه.

ويبقى استهداف المنشآت الحيوية والخدمية والمدن والنازحين الحلقة الأكثر قسوة في هذا التصعيد، لأن من فقدوا منازلهم بسبب الحرب وجدوا أنفسهم مهددين داخل أماكن لجوئهم، فيما تسقط الصواريخ والمسيّرات على الأحياء والمخيمات، حاملة معها مزيداً من الضحايا والدمار والخوف.

أكدوا أن معركة استعادة مؤسسات الدولة خلاصٌ وطني

وزراء: استهداف مليشيا الحوثي للمنشآت الحيوية نهج تدميري لتعطيل الحياة

اعتبر عدد من الوزراء ان تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية، المدعومة من إيران، باعتداءاتها السافرة على المنشآت الحيوية في مدينة المخا بمحافظة تعز عقب استهداف لمواقع عسكرية ومدنية ومخيمات للنازحين ومنشآت خدمية في مأرب وحضرموت، يعيد إلى الواجهة المخاطر التي يمثلها الارهاب الحوثي على الاقتصاد الوطني وحركة التجارة والإمدادات ومصادر رزق المواطنين، فضلاً عن تداعياته الإنسانية والأمنية، ويعرقل فرص التعافي.

واكدا أن ما يجري لم يعد مجرد تصعيد عسكري محدود أو اعتداءات منفصلة، وإنما يأتي ضمن مسار يستهدف مؤسسات الدولة والمنشآت الحيوية ومصالح المواطنين، الأمر الذي يستدعي، وفق مواقفهم، حماية مقدرات البلاد واستكمال مسار استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب.

في السياق اكد وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم علي حيدان أن التصعيد الحوثي الذي طال القوات المسلحة في مأرب وحضرموت، واستهدف المدنيين ومخيمات النازحين، وصولاً إلى ميناء المخا، يكشف بوضوح ما وصفه بالمنهجية التدميرية للمليشيا واستهدافها المتعمد لمقدرات الوطن ومصالح الشعب اليمني.

وأوضح أن الاعتداءات الأخيرة لن تنجح في كسر إرادة الشعب اليمني أو ثنيه عن مواصلة معركة استعادة الدولة، مؤكداً جاهزية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمقاومة الشعبية للتعامل مع التطورات الميدانية، وفق توجيهات القيادة السياسية والعسكرية.

وأشار حيدان إلى أن استهداف البنية التحتية ومصالح المواطنين يعكس، بحسب تقديره، حالة من اليأس لدى المليشيا ومحاولة لإلحاق أكبر قدر من الأضرار بالوطن ومقدراته.

وأكد أن وعي الشعب اليمني وجاهزية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية يمثلان عاملاً حاسماً في مواجهة الاعتداءات، مشدداً على أن المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق اليمنيين سيواجهون المساءلة أمام القضاء.

مسؤولية وطنية

وفي السياق ذاته، أدان وزير الأوقاف والإرشاد الشيخ تركي الوادعي استهداف مليشيا الحوثي لميناء المخا المدني، معتبراً الهجوم امتداداً لنهج يستهدف المنشآت الحيوية المرتبطة بحياة المواطنين ومعيشتهم.

وأشار الوادعي إلى أن استهداف الميناء، بعد الاعتداء على منشآت ومحطات بترول في مأرب، يطال مرفقاً حيوياً يرتبط بحركة البضائع والسلع والتجارة، وينعكس بصورة مباشرة على التجار والعمال والصيادين والمستهلكين.

وأوضح أن ميناء المخا يمثل أحد الشرايين التجارية والاقتصادية المهمة، وأن استهدافه يمكن أن ينعكس على حركة الإمدادات وتكاليف النقل والأسواق والأسعار، في وقت يواجه فيه المواطنون أصلاً ظروفاً اقتصادية ومعيشية صعبة.

ولفت إلى أن استهداف الصيادين ومصادر رزق المدنيين يوسع دائرة الأضرار الناجمة عن التصعيد، ويضع حياة المواطنين ومصادر دخلهم في دائرة الخطر.

وأكد الوزير أن حماية المنشآت والمرافق التي تقوم عليها مصالح الناس تمثل مسؤولية وطنية، مشيراً إلى أن استهداف المدنيين والمرافق العامة يتعارض مع مبادئ حماية النفس والمال والمصلحة العامة.

واجب وطني

أكد وزير الثقافة والسياحة مطيع دماج أن مواجهة مليشيا الحوثي تتجاوز مجرد الرد على الاعتداءات الأخيرة، لتصل إلى استكمال مهمة استعادة الدولة وبسط سلطتها على كامل التراب اليمني وإنهاء الانقلاب.

وقال دماج: إن مليشيا الحوثي لحوثي تمارس أقصى ما تستطيع من قتل وتدمير وإرهاب بحق اليمنيين ومؤسسات الدولة والجيش، رغم عدم قدرتها على تحقيق تقدم ميداني يغير من واقع المعركة.

وشدد على أن الدولة أمام واجب وطني ومسؤولية تاريخية تتمثل في تحرير كل شبر من أرض الوطن، واستعادة مؤسسات الدولة، وتخليص الشعب اليمني والمنطقة من المشروع الحوثي وما يحمله من تهديد للأمن والاستقرار.

مضاعفة المعاناة

فيما أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مختار اليافعي أن استهداف المرافق والمنشآت الحيوية من قبل مليشيا الحوثي يمثل امتداداً لسلوك عدواني وتخريبي يستهدف بصورة مباشرة مصالح المواطنين ويزيد من الضغوط الإنسانية والمعيشية التي يعاني منها الشعب اليمني.

وأوضح أن هذه الاعتداءات تأتي في وقت تحتاج فيه البلاد إلى حماية بنيتها التحتية ومقومات التعافي، لا إلى مزيد من الأضرار التي تستنزف الموارد المحدودة وتبدد الإمكانات التي يمكن توجيهها إلى قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وشدد اليافعي على أن المنشآت المدنية والخدمية تمثل مقدرات وطنية تخدم جميع المواطنين دون تمييز، وأن المساس بها ينعكس بصورة مباشرة على حياتهم ومصادر رزقهم.

وأكد أن حماية هذه المنشآت ليست مجرد إجراء أمني، وإنما ضرورة وطنية وشرط أساسي لأي مسار جاد نحو التعافي والاستقرار والسلام.

عمل إرهابي

أكد وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى، الدكتورعبدالله أبو حورية، أن قصف مليشيا الحوثي الإرهابية ميناء المخا واستهداف المنشآت الحيوية والمدنية التي يعتمد عليها المواطنون في حياتهم ومعيشتهم، ليس عملًا عسكريًا، وإنما سلوك إرهابي يستهدف اليمنيين ومصالحهم ومصادر رزقهم.

وقال أبو حورية: إن مليشيا الحوثي حين تعجز عن المواجهة تتجه إلى استهداف المواطنين والمنشآت المدنية، في محاولة لاستعراض قدرتها على الإرهاب والتخريب. وأضاف أن المليشيا لا تبني شيئًا لليمن، ولا تجيد إلا تدمير ما تبقى من مقومات الحياة، في امتداد لمشروعها التدميري المدعوم من إيران.

وأكد أبو حورية أن حق الشعب اليمني في الأمن والحياة وإعادة بناء بلده سيظل أقوى من إرهاب مليشيا الحوثي ومشروعها التدميري المدعوم إيرانيًا.

مواقف الوزراء اجمعت على أن خطورة التصعيد الأخير لا تكمن في الجانب العسكري وحده، وإنما في انتقال الاستهداف إلى منشآت ترتبط بصورة مباشرة بالاقتصاد والخدمات ومعيشة المواطنين.

وبالتالي تبرز معركة استعادة الدولة وحماية مقدرات الشعب باعتبارها معركة وطنية شاملة، تتطلب توحيد الموقف الوطني، وحماية مؤسسات الدولة، ومحاسبة المسؤولين عن الاعتداءات، والعمل على إنهاء أسباب الصراع بما يضمن لليمنيين حقهم في الأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

لن نظل نحصي الشهداء

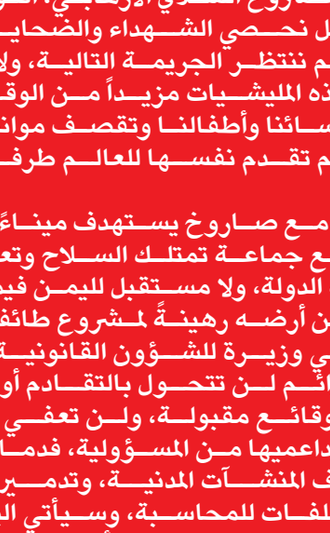

إشراق المقطري

ما جرى في ميناء المخا ليس حادثاً عسكرياً عابراً، بل جريمة مكتملة المعنى، وإعلان حرب على الدولة ومؤسساتها ومنشآتها السيادية، وهو امتداد مباشر للدم الذي سفكته مليشيات الحوثي الإرهابية قبل أيام في مأرب وحضرموت والضالع، ضمن مشروع تصعيدي واحد غايته إخضاع اليمن بالقوة وتحويله إلى ساحة مفتوحة لتنفيذ أوامر إيران.

ومن موقع المسؤولية الحكومية، ومن قناعة شخصية ووطنية اكتسبتها خلال سنوات في مواجهة المشروع السلالي الارهابي، أقول: كفى.. فلن نظل نحصي الشهداء والضحايا بعد كل اعتداء، ثم ننتظر الجريمة التالية، ولا يجوز أن تُمنح هذه المليشيات مزيداً من الوقت لتقتل رجالنا ونسائنا وأطفالنا وتقصف موانئنا، وتهدد مدننا، ثم تقدم نفسها للعالم طرفاً راغباً في السلام.

لا سلام مع صاروخ يستهدف ميناءً يمنياً، ولا شراكة مع جماعة تمتلك السلاح وتعتدي على مؤسسات الدولة، ولا مستقبل لليمن فيما عاصمته وأجزاء من أرضه رهينةً لمشروع طائفي مسلح.

وبصفتي وزيرة للشؤون القانونية، أؤكد أن هذه الجرائم لن تتحول بالتقادم أو بالصمت الدولي إلى وقائع مقبولة، ولن تعفي مرتكبيها وقادتها وداعميها من المسؤولية، فدماء الضحايا، واستهداف المنشآت المدنية، وتدمير مقدرات الشعب، ملفات للمحاسبة، وسيأتي اليوم الذي يمثل فيه المسؤولون عنها أمام العدالة.

المخا ستنهض، والدولة ستستعيد مؤسساتها، والجمهورية ستنتصر، أما مشروع المليشيات والإرهاب والارتهان لإيران، فمصيره الزوال.

فـرض مـعـادلـة الـردع!

منصور السروري

في زمن تتكسر فيه بوصلة التاريخ على أحجار المصالح الضيقة، وتغدو الأوطان مجرد أرصفة تُباع وتُشترى في أسواق النخاسة السياسية، وقف فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي أمام سفراء الدول الراعية للعملية السياسية، لا ليستجدي تضامناً باهتاً، أو يبكي على أطلال الاتفاقات المهدورة، بل ليضع العالم أجمع أمام مرآة مسؤولياته التاريخية والأخلاقية.

كان حديثه صرخة حقٍّ تأبى أن تخنقها أدخنة البارود، ونشيدَ كرامةٍ يُعيد رسم حدود العزة على خرائطٍ تنزف كبرياءً ووجعاً، ومرحلة فاصلة تعلن انتهاءَ زمن الرهانات المراهقة على السلم مع من ينبذون أصل السلام.

لم يكن اللقاء الرئاسي مجرد استعراضٍ دبلُوماسيٍّ تقليدي أو مجرد لقاء بروتوكولي لإعادة تدوير التصريحات المعتادة، بل كان تفكيكاً شجاعاً لأوهام السلام الأحادِيّ ومكاشفة استراتيجية غير مسبوقة للضمير الدولي.

لقد واجه العليمي الدبلوماسية الدولية بذاكرة الوجع ومظلومية الدولة التي منحت التهدئة من دمها ونبضها، فلم تحصد سوى صواريخ باليستية وطائراتٍ مسيّرة تُغير على ميناء المخا، وتنهك أجساد النساء والأطفال، وتغتال رصيف الحياة ورافعات الغذاء وحرمة المستشفيات والمنشآت الخدمية.

تساءل الخطاب في جوهره العميق: كيف يستوي في الميزان الدولي جلادٌ يختطف قرار الحرب والسلم ويستعلي بعرقيةٍ مصطفاة فوق سيادة القانون، ودولةٌ صابرة احتملت الكلفة السياسية والاقتصادية الباهرة لتصون حياة مواطنيها وتفسح المجال لجهود الوسطاء؟

لقد كشفت الهجمات الأخيرة بما لا يدع مجالاً للشك أن المليشيات الحوثية لم تعد عابئةً ولا مؤمنةً بأي مسارٍ لتسوية سياسية مع السلطة الشرعية، ولا بتوافقٍ يضمن التعايش وإعادة بناء مؤسسات الدولة الوطنية.

تدرك المليشيا الحوثية تماماً ما تنطوي عليه مطالب الدولة والمجتمع الدولي في أي تسوية قادمة؛ فهي مطالب تُفضي حتماً إلى استعادة المؤسسات، وتفكيك سلاح الانقلاب، وإنهاء سلطة الأمر الواقع، وتحقيق العدالة الانتقالية وسيادة القانون التي لا إله فيها إلا للوطن.

ولأنها تدرك ذلك وتخشى استحقاقاته السياسية والأخلاقية، فإنها لا ترى اليوم ما يمنعها من تعقيد مرحلة الهدنة الأممية، والرمي بشروط التهدئة جهاراً في وجه مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ودول الإقليم، عبر المقامرة بأمن المنطقة بأسرها.

لقد ذهبت الجماعة بعيداً في مقامرتها من خلال مهاجمة السفن التجارية في البحر الأحمر، واستهداف جبهات الشرعية بالصواريخ والمسيرات، محاولةً تحويل الجغرافيا البحرية والبرية إلى ساحة مفتوحة لتسديد الفواتير الإقليمية.

إن الاستهداف الهمجي لميناء المخا وما تبعه من اعتداءات لم يكن حادثاً عابراً أو مجرد نزوة ميدانية، بل هو رسالةٌ حوثية صريحة ومباشرة مضمونها الاعتماد الكلي على سياسة "إحراق الأرض".

هي سياسةٌ إجرامية لا تتورع عن توسيع دائرة الدمار لتمس كل ما تبقى من مقومات الدولة وحياة الناس، بغية إلحاق أكبر قدرٍ من الخسائر الفادحة بالشرعية، بشريةً ومادية، مدنيةً وعسكرية، لشل قدرة الدولة على النهوض والتعافي.

تتوهم المليشيات أن تدمير المرافق الخدمية ورافعات البضائع واستهداف المستشفيات ومشاريع المياه سيكسر إرادة الدولة ويجبر المجتمع الدولي على الخضوع لابتزازها الصاروخي، لكنها نسيَت أن الشعوب الأبية تستمد صلابتها من حجم التحدي.

أمام هذا العبث الشامل والمتمرد على كل الأعراف، وضع الرئيس العليمي نقطة النهاية لمعادلة "الاعتداء بلا كلفة"؛ فالدولة التي امتدت يدها بغصن الزيتون وسهّلت حركة الطيران والموانئ وتدفق السلع، لن تجعل من التزامها بالسلام تصريحاً مفتوحاً للمليشيات لتختار أين ومتى تهاجم ثم تطالب الجميع بضبط النفس حين يجيء الرد.

لقد أوضح الخطاب أن صبر الدولة الاستثنائي كان اختباراً لنية السلام، وحين أُطيح به تحت أقدام التصعيد، فإن القوات المسلحة اليمنية اليوم باتت في أعلى درجات الجاهزية والاستعداد لخوض معركة صون السيادة والكرامة.

كانت رسالة العليمي للسفراء صريحةً وحازمة كالسيف حين قال: "لا تساووا مرة أخرى بين الدولة والمليشيات الإرهابية"، فإن الصمت واللغة الملتبسة ليسا حياداً محموداً، بل هما المدى الأكسجيني الذي تتنفس فيه المليشيات لتصعيد عدوانها على مأرب وحضرموت والساحل الغربي والملاحة الدولية.

وعلى أرصفة الموانئ النازفة وأمام بوابات المستشفيات المهدومة، كُتبت المعادلة الجديدة بوضوح لا يقبل التأويل، ولا يتحمل الدبلوماسية المائعة: إن الاعتداء على أي جبهة أو منشأة حيوية هو اعتداءٌ مباشر على الدولة بكاملها يستوجب رداً شاملاً وموحداً.

لقد خاطب الرئيس سفراء الدول الراعية قائلاً بملء الفم وبكل ثقة ومسؤولية: "لقد طلبتم منا أن نعطي السلام فرصة وفعلنا ذلك بأكثر مما كان متوقعاً، واليوم نطلب منكم أن تعطوا الدولة فرصةً أيضاً" لتمارس حقها المكفول في القانون الدولي لحماية شعبها ومؤسساتها ونظامها الحيوية.

إن الشجر لا يخلع خضرة ورقه ليبتسم للحطاب، والأمم الحرة لا تستجدي وجودها وأمنها من فوهة بندقية غادرة؛ بل تقتلع بقوة الحق والشرعية كل يدٍ خبيثة تمتد لتصادر حريتها وكرامتها ومستقبل أبنائها.

لقد أعلن الخطاب الرئاسي بداية مرحلة استراتيجية جديدة لا تساهل فيها ولا ارتهان للوعود الخاوية، مرحلةٌ تتطلب تكاتف كافة القوى الوطنية وتوحيد الجهود العسكرية والاقتصادية لمواجهة هذا الخطر الداهس.

سوف يدرك العالم - ولو بعد حين- أن الدولة الوطنية المؤسسية هي الركيزة الوحيدة الضامنة لسلامٍ عادل وشامل واستقرار الملاحة الدولية، وأن كل ما دُونها مجرد سرابٍ تحسبه المليشيات ماءً، وستتحطم أوهامه قريباً على صخرة الحق والسيادة.

إن التاريخ لا يرحم الضعفاء ولا يخلد المتخاذلين، والشعب اليمني الصامد يستحق أن تقاد معركته المصيرية بوضوح الرؤية وصلابة الموقف ورفض العبودية.

وستظل يد الشرعية القابضة على جمر الوطن قادرةً على حماية التراب وإعادة بناء الدولة على أسس من العدل والحرية والمواطنة المتساوية، لتسقط عند أعتابها كافة مشاريع الهيمنة وإحراق الأرض إلى الأبد.

26 سبتمبر
العدد (2258) الخميس 30 صفـر 1448هـ
المـوافـق 13 أغسطس 2026م

دعماً لخوض معركة اليمنيين ضد جماعة الحوثي الإرهابية الفارسية

الاصطفاف الإعلامي جبهة ترعب الحوثي وتصنع النصر

سعيد الصوفي

يتفـق الاعلاميـون عـلى أهميـة توحيـد الجبهـة الإعلاميـة والاصطفـاف خلـف القيـادة السياسـية وابطـال القـوات المسـلحة لخـوض معركـة اسـتعادة مؤسسـات الدولـة وتخليـص اليمنيـين مـن جماعـة الحوثـي المصنفـة إرهابيـة مـن قبـل المجتمـع الـدولي.

فمعركـة الوعـي والكلمـة لا تقـل شـأنا عـن معركـة السـلاح.. في هـذا الاسـتطلاع يتحـدث لـ 26 سـبتمبر عـدد مـن الإعلاميـين المخضرمـين عـن الاصطفـاف الإعلامـي في دعـم وإسـناد المعركـة الوطنيـة وعـن دور الإعـلام وتوحيـد الخطـاب الإعلامـي وتجييـره لصالـح القضيـة الوطنيـة، وكحائـط صـد منيـع يحمـي وعـي المجتمـع، ويشـد مـن أزر أبطـال الجيـش المرابطـين في ثغـور الوطـن.

الإعلام بوابة التنوير

ويصف الباحث الإعلامي توفيق السامعي، ان المعركة مع الكهنوت الإمامي الحوثي هي معركة شاملة يجب أن يخوضها كل اليمنيين على السواء بمختلف طبقاتهم وتخصصاتهم للتخلص من إرهاب دمر البلاد وقتل المواطنين وأعاد إليها الفقر والجهل والمرض والتخلف.

ويأتي الإعلاميون في طليعة كل التخصصات لخوض هذه المعركة من خلال التبيين والتوضيح ومقارعة الحجة، ومواجهة الفكر المغلوط والخرافة الإمامية الحوثية؛ فهم بوابة التنوير وصناعة التوجيه المعنوي ومعبئو التعبئة للشعب ورافعوا الراية المعنوية للجيش والمحرضون لهم، وصانعو النصر قبل وقوعه.

وأكد على الإعلاميين بأهمية الإيمان المطلق برسالتهم التنويرية لهذا الشعب وخوضهم هذه التعبئة سنداً للجيش والشرعية والوطن ونصرة المظلوم وإحقاق الحق، وتثوير الشعب وتنويره، ولا يكونوا مرجفين يستفيد منهم العدو في الميدان؛ فثلثا المعركة هي إعلامية لا شك، ولا تقل أهمية عن المعركة العسكرية التي تعتبر ثلث النصر والتمكين.

التعبئة الروحية والمعنوية

واستعرض مقتطفات من تاريخنا العربي والإسلامي وكيف كان الشعراء والخطباء والمثقفون هم حملة الراية المعنوية والتعبئة الروحية والواقعية، وكيف أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يعتبر حسان بن ثابت جبهة معنوية وإعلامية لوحده وقال له: "اهجُ المشركين فإن جبريل معك". وذلك حين استأذن حسان الرسول صلى الله عليه وسلم أن يرد على قريش هجاءهم لهم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَكَيْفَ بِنَسَبِي؟ فَقَالَ حَسَّانُ: لَأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعَرَةُ مِنَ العَجِينِ.

وكذلك كان الشعراء في كل المعارك التاريخية هم طليعة الجبهات ومشعلو حماسها؛ فالمعركة دون تعبئة معنوية تكون بلا دافع ولا حماسة وعاملاً من عوامل الهزيمة والنكسة.

ألم تر إلى قول الشاعر الكبير عبدالله البردوني:

ما أصدقَ السيفَ إن لم يُنضِه الكذبُ
وأكذبَ السيفَ إن لم يصدق الغضبُ
بيض الصفائح أهدى حين تحملها
أيد إذا غلبت يعلو بها الغلبُ
وأقبحَ النصر نصر الأقوياء بلا
فهمٍ سوى فهمِ كم باعوا وكم كسبوا
أدهى منَ الجهل علمٍ يطمئن إلى
أنصافِ ناسٍ طغوا بالعلم واغتصبوا

الزبيري.. جبهة تثويرية

ويشير إلى أهمية أخذ الدروس من تعبئة الأحرار في سبتمبر، وكيف كان الزبيري رحمة الله تغشاه جبهة تثويرية متكاملة، يوجه كل خطابه للشعب تنويراً وتثويراً ومقارعة الإمامة في كل مجالاتها حتى استحق لقب الأب الروحي للأحرار، وحامل مشعلها الإعلامي والثقافي.

لافتا إلى أن المعارك عادة تسبقها تعبئة إعلامية شاملة على كل المستويات؛ دفعاً معنوياً، وتوضيح الغايات، ودحض الشبهات، ومقارعة حجج العدو، وتعرية مواقفه، وتبيان مواطن ضعفه، ودفع الدعايات المضللة التي يبثها ضد الجيش، وذلك له تأثيره في تحشيد العناصر القتالية في الميدان، ويظهر قوة المواطن في الدفاع عن نفسه، ويجلي الأحزان عن المصابين، وفوق كل ذلك يعمل على تماسك الجبهة الداخلية وشد أزرها، وعدم خلخلتها، حتى لا يدخل التفكك وتتسرب الشحناء إلى الجبهة فتعمل على إضعافها، وفي الحروب وعند الجيوش تسمى مثل هذه الثغرات ومشعليها بالطابور الخامس الذي يجب تنقية الجبهات منه.

حماية من الاختراق

ونوه بأن لا يكون الإعلامي في صف الشرعية أول من يهدم، وأول من يشكك، وأول من يُخَذِّل، فقد رأينا كيف مهد الإعلام للانقلاب الحوثي وساق كل الأخبار المضللة حتى احتشد الرأي العام كله ضد الدولة وحماتها من الجيش والوطنيين الذين تصدوا للانقلاب وشيطنوهم حتى صاروا قطرة في بحر هائج، وغلب على القوم منطق (أخرجوهم من قريتكم إنهم أناس يتطهرون) حتى دفعت اليمن كلها سبب هذه الشيطنة والتعبئة الخاطئة وقلب حقائق الأمور وتزييف الوقائع.

لذلك لا نريد اليوم إعادة الكرة من جديد، ولنقف صفاً واحداً ومتقدماً أمام الجيش ونحمي جبهتنا الإعلامية من الاختراق؛ فنحن على ثغرة مهمة من ثغور الوطن.

- **توفيق السامعي: يجب أن نحمي جبهتنا الإعلامية من الاختراق فنحن على ثغرة مهمة من ثغور الوطن**
- **الهديانـي: الإعـلام المجتمعـي رافـد ومسـاند للمعركـة الوطنيـة ضد جماعـة الحوثـي الإرهابية**
- **عبدالله إسماعيل: اشتداد المعركة ضد الحوثي يوحد الخطاب الإعلامي**
- **د. الأحمـدي: الإعـلام يـؤدي دورا مشـرفا ومسـاندا للمعركـة الوطنيـة وبشـكل مهنـي واحترافـي رغـم شـحة الإمكانيات**
- **الجبيحي: سلاح الكلمة لا يقل شأناً عن البندقية في المعركة**
- **سـمية الفقيـه: الإعـلام يرفـع المعنويـات ويعـزز ثقـة المجتمـع بقدرة القوات المسـلحة**

الإعلام ضرورة حتمية

ويرى الصحفي حمزة الجبيحي الإعلام الحكومي يقوم بدور كبير وله تأثيره على الواقع ويبذل أقصى جهوده في سبيل إسناد المعركة الوطنية.. لكن اعتقد ان التأثير الأكبر له سيكون اذا عادت المؤسسات الإعلامية بكامل مقدراتها الفنية والبشرية للعمل من داخل الوطن ومن قلب المعركة.

اما ما يخص الإعلام غير الحكومي وهو المساند للشرعية سواء حزبي أو اهلي.. فهو يقوم أيضا بدور مهم ومحل تقدير كبير سواء يعمل من داخل الوطن أو من خارجه، ومطلوب من الجهات الرسمية التعاون الدائم مع الإعلام المساند بتسهيل الحصول على المعلومة.

وأوضح الجبيحي أن دور الإعلام عموما دور مهم واساسي في المعركة الوطنية من خلال الدعم المعنوي والنفسي في الميدان فسلاح الكلمة لا يقل شأناً عن السلاح الناري.

دور محوري

وتؤكد الصحفية سمية الفقيه أن للإعلام دور محوري في معركة استعادة الدولة مثله مثل الرصاصة في ارض المعركة.

ووجهت الفقيه رسائل عدة لوسائل الإعلام في مناطق الشرعية ومنها، أن تكون سندًا حقيقيًا لأبطال القوات المسلحة، وأن توثق تضحياتهم وبطولاتهم، وتنقل الحقيقة بمهنية وصدق، وتواجه حملات التضليل الحوثية، وقالت إن المعركة ليست في الميدان فقط، لكنها في الوعي والرواية أيضًا. وعلى الإعلام أن يرفع معنويات المقاتلين ويعزز ثقة المجتمع بقدرة الجيش على استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب.

الإعلام.. سلاح فتاك

ويؤكد الصحفي عبدالرقيب الهديانـي، أن الإعلام اليوم هو سلاح فتاك، والعمل الإعلامي في هذا الظرف هو أحد الجبهات المهمة في هذا الظرف، الإعلام المجتمعي او الإعلام الجديد هو الرافد الأهم وهو التوجيه المعنوي وهو الروح وهو الرسالة.. وكلما أحسن إتقانه ليكون رافدا وداعما ومساندا للمعركة الوطنية التي يسطرها اليمنيون فإن ذلك ادعى واضمن للنجاح ورفع المعنويات وشحن الطاقات وتوحيد الصفوف وصناعة الاصطفاف.. اصطفاف الشعب اليمني في ملحمة واحدة خلف قيادتهم السياسية وابطال القوات المسلحة لتحقيق الانتصار الذي يتمناه اليمنيون اليوم.

اصطفاف يرعب الحوثي

لماذا اتحدث عن الإعلام باعتباره سلاحا وباعتباره جبهة من أهم الجبهات؛ لأنه يصنع الروح، وما المعركة وما القتال والحرب وما الانتصار الا معنويات اذا كانت المعنويات مرتفعة تطاول السماء اذا كان الايمان بالقضية الوطنية وبالمشروع الوطني الكبير إذا استطاع الإعلام أن يصنع هذا الاصطفاف، وان يحقق هذه المعنويات الكبرى؛ فالحرب هي إرادة والمعنويات يصنعها الإعلام والتوجيه المعنوي، لذلك المطلوب اليوم منا كإعلاميين ومن وسائل الإعلام ومن الإعلام المجتمعي والسوشال ميديا أن يتحرك اليوم في هذا الاتجاه، وترك الماضي والصراعات القديمة، وأن نشحذ الهمم، وان نسند القضية الوطنية وكفريق واحد جنبا إلى جنب خلف قيادتنا وجيشنا الوطني.. هذا الذي يجب أن نعمل به.

وأشار إلى أن هناك بعض الأصوات كانت بعيدة عن الصف الجمهوري، الا أنها اليوم أدركت خطورة المعركة وواجب الوقت، وايقنت أننا اليوم أمام معركة تاريخية تستعيد صنعاء، وان هذا الكهنوت قد وصل إلى منتهاه السياسي والعسكري.

وقال الهديانـي: إن هناك فريقا كبيرا من الإعلاميين والمشتغلين في الاعلام المجتمعي قد أدركوا هذه اللحظة ويتصرفون باقتدار، وهناك بعض الأصوات التي لازالت غير متيقنة نتيجة الأخطاء خلال العشر السنوات الماضية ونتيجة الاحباطات، وهؤلاء سيأتون عندما تتحرك الجبهات بشكل واضح.

وأضاف: الحوثي اليوم لأول مرة يواجه هذا الاصطفاف في عموم اليمن، وهذه الحرب في كل الجبهات في تعز والساحل وحريب ومأرب والضالع وتهامة وكل الجبهات ومختلف المحاور تشتعل ويضرب الحوثي في كل الجبهات منذ 2016م لم تشتعل مثل اليوم، فالمتغير الجديد هو تحرك الجبهات في وقت واحد.

تهذيب الإعلام الجديد

دور الإعلام دوره جيد في اسناد المعركة وان اليمنيون قد أيقنوا الدرس، والوقع الإعلامي اليوم يؤكد أن وسائل الإعلام المنتظمة والإعلاميين المهنيين يؤدون دورهم باقتدار، ولكن المتغير اليوم هو الإعلام الجديد وهو بحاجة إلى التوجيه والارشاد وإلى حشد اكبر إلى رص صفوفه ليؤدي دورا مساندا بشكل جيد وان نقوده ونكون في الطليعة للتخلص من هذه الآفة الحوثية التي اختطفت من اليمنيين 12 عاما من أعمارهم.

متفائلون بأن النصر قادم وأدعو الإعلام الرسمي إلى استنطاق القيادات السياسية بتصريحات قوية تعبر عن سرديات المعركة وعن هذه المرحلة التي أبطالها رجال القوات المسلحة، وهذا حتما سيؤدي إلى اصطفاف كبير لعامة الشعب؛ لأن الشارع سيتحرك وفق هذه السرديات.

تقارب إيجابي

في تصوره يرى الكاتب والإعلامي عبدالله إسماعيل، أنه في الأحداث الأخيرة كان هناك تقارب بين مختلف التشكيلات الإعلامية، وارجع ذلك أنه في حال كان هناك اتفاق على مواجهة الحوثي دائما ما كانت توحد الخطاب الإعلامي وتوحد النبرة الإعلامية، وكلما كان هناك تراخ يؤدي ذلك إلى الذهاب الى مساحات من العبث الداخلي والتشكيك المضاد.

واضاف: لم نصل إلى مرحلة التوحد الكامل في الخطاب الإعلامي، هنالك بعض التباينات حتى فيما حصل بالأمس في بعض التسميات، لكن في تصوري انه إذا ما علت أصوات البنادق وتطهير المناطق من بقايا جماعة الحوثي، فإن الجماعة تحاول شق الصف الإعلامي وبث الشائعات وتفكك في النسيج الإعلامي بالأمس كانت هناك محاولة لفتح حسابات باسم الناطق العسكري الرسمي للجيش، وتم رصد ذلك وكشف تلك المحاولات، وأشار إلى أن هناك بعض المغرضين ممن يخدمون الحوثي وهم محسوبون على الصف الجمهوري.

داعيا الجميع الى فهم هؤلاء المغرضين والذين يحيكون هذه الدسائس في مناطق الشرعية خدمة لجماعة الحوثي الإرهابية، وقال: نحن اليوم أمام مسئولية مجتمعية كبيرة تتلخص اولا على المستوى السياسي والعسكري على أساس معركة الحسم واتخاذ القرار، وانا اعتقد ان الجميع سيكونون ضمن هذه المعركة.

الإعلام المهني والشعبوي

ويؤكد د. يحيي الأحمدي - جامعة إقليم سبأ، على أن دور الإعلام مهم في أوقات الحروب أو في غيرها، وما يجري اليوم من مساندة من الاعلام الموجود في الداخل وعلى تراب الوطن فإنه يؤدي دورا مشرفا ومساندا للمعركة الوطنية، وبشكل مهني واحترافي رغم الأوضاع، ورغم شحة الإمكانيات، وتباطؤ في المرتبات وفي البنية التحتية، إلا أنه ورغم ذلك يؤدي دورا جيدا.

وقال الاحمدي: يجب أن نفرق بين الاعلام المهني الحقيقي وبين الأنشطة المواكبة التي يقوم بها رواد نوافذ التواصل الاجتماعي فهنا فرق كبير، حيث أن الإعلام المهني من يقوده هم صحفيون مخضرمون مهنيون، فإنهم يؤدون دورهم بشكل متميز ومعظم القنوات تستقي اخبارها من هذه الفرق الميدانية الذين يعملون في المؤسسات الرسمية مثل صحيفة "26 سبتمبر" وموقعها "سبتمبر نت" وصحيفة الثورة وموقع المركز الاعلامي للقوات المسلحة، فهؤلاء يؤدون دورا مهما ويواكبون التطورات الميدانية، وقد بذلوا جهودا كبيرة، ويبقى القول: إن هناك فرقا بين من يعمل بهذه المهنية ومن يعمل وفق الاجتهادات الفردية وطريقة الرد والرد المضاد.

وهؤلاء يعتبر عملهم مرافقا، ولكن لا يعتمد عليهم في تغطية الحروب، ولا في تقديم رسالة، ومن هنا وجب التمييز بين هذين المجالين الإعلام الرسمي ورواد التواصل الاجتماعي أو الإعلام الشعبوي، والفرق واضح من حيث المهنية، وواجب المسئولية بين من يعمل في مجال الإعلام الرسمي، وبين رواد التواصل الاجتماعي.

قبل اعتدائها الإرهابي على الميناء والمنشآت الخدمية والسكنية في المخا

48 ساعة.. حقائق الميدان تدحض شائعات مليشيا الحوثي الإرهابية

- الحوثية تنظيم إرهابي والتعامل معها بلغة الدبلوماسية والمداهنة لن يزيدها إلا غطرسة وإرهابا يهدد أمن الطاقة العالمي

- الهجوم الإرهابي على مدينة المخا بعشرات الصواريخ الباليستية يبرهن للعالم أنها مجرد أداة تخريبية عابرة للحدود تهدد الأمن القومي الإقليمي والدولي

منصور أحمد

خاضت الآلة الإعلامية لـ مليشيا الحوثي الارهابية خلال الـ48 ساعة- مساء الخميس حتى مساء السبت- حرب تضليل واسعة النطاق، ضخت عبر منصاتها الرقمية طوفاناً من الشائعات والبيانات العسكرية الكاذبة المقترنة بمقاطع فيديو قديمة ومضللة جرى اجتزاؤها وإعادة تركيبها لصناعة "انتصارات وهمية". إلا أن الحقائق الصلبة على الأرض في محافظات مأرب وحضرموت وتعز وجبهات الخوخة بمحافظات الحديدة، سرعان ما فككت هذه السردية المفبركة وألجمت أبواقها الإجرامية أمام الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.

وتعمدت مليشيا الحوثي الايرانية الارهابية، ضخ شائعات لا حدود في محاولات منها تمثلت اظهار لاتباعها والمواطنين القاطنين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، قوتها وقدراتها العسكرية، وهي صارت اليوم هزيلة وأوهن من بيت العنكبوت، بثت سردية مضللة بأنها قصفت قوات سعودية في محافظتي حضرموت ومأرب، ولم تتوقف عند هذا بل استمرت في اصدار البيانات والفيديوهات المفبركة بقصف كامل معسكرات القوات الحكومية في مأرب، وسيطرت على مأرب، إلى حد ان توارت الرسائل من كل المحافظات ومن مصر والسعودية والاردن ودول اوروبية عديدة تتأكد من صحة سرديات مليشيا الحوثي الإرهابية، وحينما أرسلت للسائلين تلك الفيديوهات المفبركة، التي بثتها المليشيا الحوثية في محاولات منها تأكيد كذبها والشائعات التي تطلقها على الدوام، انصدموا من السخافة التي تغرق بها مليشيا الحوثي والبجاحة وذهابها الى صناعة سرديات خيالية لكنه مفضوحة، غير مدركة أن الأكاذيب والشائعات التي اعتادت عليها مليشيا المحور الإيراني، صارت مفضوحة وعاجزة أمام تقنيات المعلومات ومحركات البحث في الفضاء الرقمي، وان البجاحة والسخافة التي كانت مليشيا الحوثي الإرهابية تسوقها لتخادع من خلالها اتباعها والرأي العام المحلي والدولي، صارت اليوم في خبر كان ومفضوحة.

وهناك مجموعات من الأكاذيب والشائعات التي حاولت مليشيا الحوثي الإرهابية تقديم روايتها بصورة انتصارات حققتها، لكن سرعان ما فضحتها منصات ومحركات البحث واثبتت عكس ادعاءات هذه المليشيا الكهنوتية.

في هذا التحليل السياسي والعسكري المعمق، الذي يدمج حقائق الميدان الأخيرة ويفكك أبعاد الاستراتيجية الإرهابية الحوثية:

أولاً: حقائق الـ48 ساعة التي أسقطت فبركات المليشيا الإرهابية

إذ تعمدت المليشيا الحوثية الإرهابية تسويق سرديات مضللة ومفبركة، جرى تفكيكها عملياً في الميدان وفضحها على النحو التالي:

أكذوبة «استهداف قوات سعودية» يوم الخميس الفائت، فقد ادعت المليشيا الإرهابية في بيان لها أنها استهدفت قوات سعودية (قوات إقليمية) في معسكرات بمأرب وحضرموت.. لكن الحقيقة على أرض الميدان تكذبها، وتفضح اكاذيبها المعتادة، لأن الحقيقة الناصعة أن هذا الادعاء هو محض افتراء وتضليل استراتيجي؛ تهدف المليشيا الحوثية الارهابية، من ورائه إلى إعطاء ممارساتها الإجرامية طابعاً إقليمياً استعراضياً أمام أتباعها، وللتغطية على الحقيقة البشعة وهي أن صواريخها ومسيراتها لم تستهدف سوى منشآت حيوية يمنية ومواقع تابعة للقوات المسلحة اليمنية التي تدافع عن مكتسبات النظام الجمهوري.

وأما حول فبركتها قصف وشل حركة مطار سيئون: روجت المطابخ الإعلامية للمليشيا شائعات تزعم قصف مطار سيئون الدولي في محافظة حضرموت وشل حركته تماماً وعززت ذلك بمقاطع فيديو مفبركة ومجتزأة من سياقها لحرائق قديمة. والواقع الميداني والشهادات الحية للمواطنين والمسؤولين أكدت أن المطار يعمل بكامل طاقته التشغيلية، وأن هذه الشائعات ما هي إلا محاولة بائسة لترهيب المدنيين، وضرب المنشآت الخدمية، ومحاولة إظهار المليشيا بمظهر القادرعلى تهديد العمق الاستراتيجي للمحافظات المحررة، بل ان المقاطع التي بثتها تعود الى شهر يناير الماضي، خلال احتلال مليشيا الانتقالي المنحل لمدينة سيئون.

وفي ادعائها واكذوبتها إسقاط محافظتي مأرب وحضرموت(ثبات عسكري مقابل غدر إرهابي): ادعت المليشيا واهمة السيطرة على كامل معسكرات مأرب والتقدم نحو سيئون. والحقيقة الميدانية الصادمة للمليشيا هي أن مأرب وحضرموت تمثلان عمقاً استراتيجياً منيعاً للدولة، وأن قواتنا المسلحة ثابتة في مواقعها بكامل جاهزيتها. كل ما جرى لا يتعدى كونه اعتداءات غادرة وعشوائية من مسافات بعيدة طالت الأحياء السكنية ومخيمات النازحين بهدف إخافة المدنيين، دون إحداث أي تغيير في خارطة السيطرة العسكرية.

وأما تفنيد اكذوبتها في استهداف ميناء المخا، وفشل هجومها الانتحاري الذي استهدفت به ناقلة نفط في ميناء المخا، فقد بدأتها مليشيا ايران بأكذوبة في اليوم الأول، وعادت في نفس اليوم الى تطبيق الاكذوبة بهجمات ارهابية على أرض الواقع؛ ويمكن تفكيك ذلك بالآتي:

أكذوبة ميناء المخا وفشل الهجوم الانتحاري: كانت المطابخ الحوثية قد روّجت الجمعة، لبيانات تزعم استهداف ناقلة نفط في ميناء المخا. الحقيقة الموثقة هي الفشل العملياتي الذريع للمليشيا الكهنوتية؛ حيث أحبطت قوات خفر السواحل اليمنية المخطط الإرهابي وفجرت الزورق المفخخ بيقظة عالية قبل وصوله إلى الناقلة، لتتحول الدعاية الحوثية إلى دليل إدانة يثبت ممارستها للإرهاب البحري المنظم.

ثانياً: أبعاد وأهداف تضخيم الشائعات والفيديوهات المضللة

وجاء توقيت مليشيا الحوثي وكثافة ضخها الإعلامي لمليشيا الحوثي الارهابية، الأخير يكشفان عن ثلاثة أهداف خبيثة تحاول المليشيا تحقيقها، الترهيب النفسي للمدنيين والنازحين، والثاني صناعة تخدير موضعي للداخل الواقع تحت سيطرتها، والثالث، محاولة مليشيا الحوثي الارهابية البحث عن وقود بشري جديد لجبهات، ويمكن توضيح هذه الأهداف الثلاثة على النحو الآتي:

ففي مسألة هدف الترهيب النفسي للمدنيين والنازحين، حيث تهدف المليشيا من وراء قصف الأحياء السكنية واستهداف المنشآت الحيوية كمطار سيئون، بالتزامن مع نشر شائعات الاندفاع العسكري، إلى كسر إرادة الصمود الذي يبديه أبناء المؤسستين الدفاعية والامنية، والدعم الشعبي والقبلي الذي يجسد بالتفاف منقطع النظير حول القوات المسلحة اليمنية المدافعة عن النظام الجمهوري من ارتداد كهنة الامامة السلالية الفارسية، في محاولات متكررة لمليشيا إيران تفريق التأييد والدعم الشعبي والسياسي والعسكري لرئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي التي تؤكد بصورة دائمة على مضيها في معركة هزيمة مليشيا الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة، في المحافظات المحررة، وفي نفس الوقت إنقاذ المواطنين الذين يقطنون في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا السلالية التي ما فتأت وهي تحاول خلق بيئة من الذعر والإحباط، في المحافظات المحررة، خاصة وأن مواقف أعضاء مجلس القيادة والحكومة الشرعية تجاه الاعتداءات والهجمات الأخيرة الاسبوع الفائت.

وتحاول المليشيا الحوثية، صناعة تخدير موضعي للسكان القاطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا الحوثي الارهابية، التي تعيش حالة غليان واحتقان شعبي غير مسبوق نتيجة الانهيار الاقتصادي، ونهب المرتبات، ومصادرة لقمة العيش؛ لذا تلجأ الجماعة إلى ادعاء استهداف القوات السعودية وبث والفيديوهات المفبركة لإشغال المواطنين بوهم "التمكين" وصرف أنظارهم عن المطالبة بحقوقهم الأساسية العادلة. بينما الهدف الثالث الذي تسعى من ورائه مليشيا الحوثي البحث عن وقود بشري جديد للجبهات بعدما افتضحت هذه المليشيا اكاذيبها وخداعها للمواطن الخاضع لسيطرتها خلال السنوات الماضي، ما شكل هذا رفضا شعبيا لدى الآباء وعدم الدفع بالمزيد من أبنائهم الى جبهات المعارك والحروب العبثية التي تخوضها مليشيا الحوثي الارهابية لخدمة أجندة المشروع الإيراني التوسعي في اليمن والمنطقة.

إذ إن المليشيا الحوثي الإرهابية، تعاني من نزيف بشري هائل وانكفاء ميداني؛ ولأنها تعجز عن جذب مجندين جدد تحت واقع الخسائر، فإنها تخترق عقول الشباب بروايات "التقدم السريع والانتصار الوشيك والحصول على غنائم الكفار" لجرهم إلى محارق الموت.

لكن المليشيا الحوثية الايرانية الارهابية، عادت الأحد، لتعتدي في عمل إرهابي وتقصف مدينة المخا بعشرات الصواريخ الباليستية والطيران المسير واستهداف أحيائها السكنية والمنشآت المدنية، في مقدمتها ميناء وكهرباء المخا، والمستشفى المخا العام الوحيد في المدينة. وتزامن الهجوم الإرهابي لمليشيا الحوثي الإيرانية على ميناء ومدينة المخا، هجوم إرهابي للمليشيا الإيرانية هجوم إرهابي آخر من البحر عبر الزوارق المفخخة، مما اسفر- حسب مدير ميناء المخا عن خسائر مادية في الميناء والكهرباء وسقوط شهداء في أوساط عمال الميناء والكهرباء،وبين المدنيين.

ثالثا: أهداف المليشيا الإرهابية من قصف مدينة المخا ومنشآتها المدنية

تهدف مليشيا الحوثي الإرهابية من اقدامها على قصفها مدينة المخا ومنشأتها والأحياء السكنية والميناء التاريخي والمدني للمدينة، بالصواريخ الباليستية والطيران المسير، تحقيق ثلاثة أهداف إجرامية ممنهجة تشمل:

- حرب تجويع وابادة جماعية لليمنيين، حيث يمثل ميناء المخا شريان الحياة الرئيسي الذي يعتمد عليه ملايين المواطنين في تدفق السلع والإنقاذ الغذائي، واستهدافه المباشر هو محاولة حوثية واضحة لفرض حصار مطبق وخنق الاقتصاد اليمني لمضاعفة الأزمة الإنسانية والمجاعة.

- وأما استهدافها للمنظومة الصحية لرفع الكلفة البشرية، إنما يعكس القصف المتعمد للمستشفى العام الوحيد في مدينة المخا نزوع المليشيا الإرهابية لتعطيل أي بنية تحتية تقدم الرعاية الطبية للمدنيين والمصابين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني يرقى إلى جرائم الحرب.

- ترهيب المدنيين وتقويض نموذج الاستقرار التنموي، إذ تسعى مليشيا الحوثي الايرانية الارهابية عبر تساقط عشرات الصواريخ والمسيرات فوق الأحياء المأهولة بالسكان إلى ترويع وإخافة العائلات والنازحين، وتدمير البيئة الحاضنة للمشاريع التنموية في الساحل الغربي لإظهار المحافظات المحررة كأماكن غير آمنة للعيش أو الاستثمار.

رابعا: الرسالة الدولية والإقليمية(حتمية استحالة السلام الدائم)

تضع هذه الاعمال الارهابية والاجرامية المتلاحقة للمليشيا الحوثية الإيرانية المجتمع الدولي والإقليمي أمام الحقيقة العارية التي تثبت بالدليل القاطع الاستحالة المطلقة للوصول الى سلام دائم أو استقرار مع هذا الكيان الإرهابي، وذلك بناءً على معطيات ثابتة:

-الايديولوجيا الوظيفية القائمة على الحرب: مليشيا الحوثي الإرهابية لا تمتلك مقومات بناء دولة ولا تؤمن بالسياسة؛ فالحرب المستدامة هي شريان الحياة الوحيد لبقائها واستمرار سطوتها القمعية؛ فالسلام بمفهومه العادل والشرعي يعني تجريدها من السلاح، والمحاسبة، والامتثال للقانون، وهو ما تراه المليشيا بمثابة انتحار لوجودها.

- عقيدة نقض العهود والمواثيق: أثبتت التجارب التاريخية مع هذه المليشيا أن طاولات المفاوضات ومبادرات السلام ومقترحات الهدنة ليست سوى "تكتيك ومناورة لالتقاط الأنفاس"، وإعادة ترتيب الصفوف، وتجهيز الزوارق المفخخة والصواريخ لجولات قادمة من الموت والتخريب.

- تهديد وجودي للمنطقة ولأمن الملاحة الدولية: إن إصرار المليشيا على استهداف ميناء المخا التاريخي والمنشآت الصحية والمدنية، وإرسال الزوارق المفخخة لضرب ناقلات النفط وحركة التجارة العالمية في البحر الأحمر، بالتزامن مع قصف المدنيين ومطارات النقل في الداخل، يبرهن للعالم أجمع أنها مجرد أداة تخريبية عابرة للحدود، وأن التعامل معها بلغة الدبلوماسية والمداهنة لن يزيدها إلا غطرسة وإرهاباً يهدد أمن الطاقة العالمي والأمن القومي الإقليمي والدولي.

26 سبتمبر
العدد (2258) الخميس 30 صفـر 1448هـ
المـوافـق 13 أغسطس 2026م

أهلنا في مناطق سيطرة المليشيا الحوثية الإرهابية

بين مطرقة الانتهاك وتطلعات الخلاص

- معركة قواتنا تتجاوز حدود الجغرافيا الميدانية لتتحول إلى دفاع عن القيم والمبادئ والكرامة

- لا تراجع ولا تهاون في اجتثاث المليشيا الحوثية الإيرانية واستعادة مؤسسات الدولة

- أكثر من عقد واليمنيون خارج دائرة الفعل الإنساني بسبب كوارث المليشيا السلالية الفارسية

تقرير/ عارف المقطري

في المشهد المعقد الذي يعيشه اليمن، لم يعد التمييز الدقيق بين مليشيا الحوثي الإرهابية كجماعة غير أخلاقية وبين المواطنين الواقعين تحت وطأة سيطرتها مجرد خطاب إعلامي أو تكتيك سياسي بالنسبة للدولة الشرعية، بل غدا محدداً استراتيجياً ثابتاً في عقيدة القوات المسلحة اليمنية وتوجيهات قيادتها السياسية والعسكرية منذ بدء المواجهات الأولى مع مليشيا الحوثي الإرهابية، حيث تبث القيادة رسائل صريحة ومتواترة تؤكد أن المعركة التي يخوضها أبطال القوات المسلحة ومعهم كل أحرار اليمن موجهة حكماً ضد مشروع مليشاوي إرهابي ينفذ أجندة إيرانية تستهدف اليمن والمنطقة، فيما يظل السكان المدنيون في صنعاء وإب والحديدة وغيرها من المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيا ينظرون إلى تقدم القوات المسلحة بوصفه لحظة الخلاص المرتجاة لاستعادة المؤسسات وكرامة الإنسان.

عقيدة وطنية

وقد حرصت القيادة الشرعية على التأكيد علناً في مختلف المناسبات والخطابات الرسمية أن القاطنين في مناطق سيطرة المليشيا هم أبناء هذا الوطن وأن الدولة ملتزمة بحمايتهم وعدم استهدافهم. وتتجسد هذه العقيدة في التكييف القانوني لمبدأي التمييز والتناسب كركيزتين أساسيتين للأداء العسكري، استناداً إلى القواعد الآمرة في القانون الدولي الإنساني، ويعني مبدأ التمييز الفصل التام بين المقاتلين والأهداف العسكرية من جهة، والمدنيين والأعيان المدنية من منازل ومستشفيات ومدارس من جهة أخرى، مع حظر تام لشيطنة المجتمعات المحلية.

ويتكامل ذلك مع مبدأ التناسب الذي تعتمده القيادة اليمنية السياسية والعسكرية في تعاملها العسكري والذي يحظر شن أي هجوم ينجم عنه خسائر مدنية تفوق الميزة العسكرية المتوقعة، وهو ما يمنح المؤسسة العسكرية تفوقاً أخلاقياً ويشكل جدار صد يحمي النسيج الاجتماعي من خطورة الانزلاق نحو المناطقية والتفتيت.

رجفة النفس الأخير

وعلى النقيض تماماً من هذه المبادئ، تؤكد المليشيا الحوثية نهج الاستهانة بأرواح المدنيين واستهدافهم المباشر منذ انقلابها المشؤوم، حيث شكلت الهجمات المتكررة على مناطق مثل مأرب وحضرموت والمخا ومقبنة واستهدافها السفن العابرة في البحر الأحمر وباب المندب والتي تأتي امتداداً لسلسلة من الجرائم الموثقة ضد الأطفال والنساء واستهداف الأحياء السكنية ومخيمات النازحين باستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة وهو ما خلف الآلاف من المدنيين الأبرياء، وصل عددهم التقريبي وفقا للتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإنسانية اكثر من 25000 مواطن، كما لم تتوقف تلك الانتهاكات عند حد السكان و المنشآت الاقتصادية ودور العبادة، بل تعدتها إلى تحويل الأحياء السكنية إلى دروع بشرية ومخازن للمتفجرات، كما حدث في انفجار مستودع الأسلحة بحي خشم البكرة بمديرية بني الحارث في مايو 2025، والذي أسفر عن مقتل وإصابة نحو تسعين مدنياً وتدمير عشرات المنازل في خرق صارخ للاتفاقيات الدولية كاتفاق جنيف.

وها هي في هذه الأيام تتخبط المليشيا في اعتداءاتها على المواطنين والأعيان المدنية مرورا إلى المنشآت الاقتصادية والحيوية وصولا الى استهدافهم السفن المدنية في البحر الأحمر وباب المندب ، وهي بذلك تؤكد لليمنيين انها تعيش اللحظات الأخيرة.

حقول الموت.. إنجازات حوثية

وتتجلى أبشع صور هذا الإرهاب الممنهج للمليشيا الحوثية الايرانية في حصد أرواح اليمنيين بزراعتها ملايين الألغام والعبوات الناسفة عشوائياً ودون خرائط في المزارع والطرقات ومحيط آبار المياه، والمدارس والمستشفيات، لتتحول الأرض اليمنية إلى أكبر حقل ألغام في التاريخ الحديث منذ الحرب العالمية الثانية. وتكشف التقارير الرسمية لمشروع "مسام" لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام حجم الفاجعة، حيث تتمكن الفرق الميدانية سنوياً من نزع ما بين خمسين ألفاً إلى سبعين ألف لغم وذخيرة، ليصل إجمالي ما تم تطهيره منذ انطلاق المشروع إلى أكثر من 580 ألف لغم وذخيرة غير منفجرة، وهي أرقام تعكس نجاحاً في إنقاذ عشرات الآلاف من الأرواح من موت محقق أو إعاقات دائمة.

انتهاكات ومقاصل!

ويزداد المشهد الإنساني قتامة داخل أمانة العاصمة والمناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيا الحوثية الارهابية من خلال انتهاكاتها المتعددة ضد المواطنين نساء واطفال وشيوخ ، إذ وثقت منظمة "دي يمنت للحقوق والتنمية" 761 انتهاكاً خلال العام الماضي 2025 وحده ضمن سياسة قائمة على القمع التجويعي واستهداف القضاء. فقد عمدت هذه المليشيا الإرهابية في مايو 2025 إلى إنشاء ما يسمى "جهاز أمن الثورة" الذي شن حملات اعتقال استباقية لملاحقة النشطاء واستهداف الهوية الوطنية، وقد رصد خلال سبتمبر وحده 156 انتهاكاً طالت مواطنين لمجرد رفعهم العلم الوطني في ذكرى ثورة 26 سبتمبر. ويترافق هذا البطش مع استمرار قطع رواتب نحو 70% من الموظفين واقتطاع الإتاوات، مما هبط بالقدرة الشرائية بنسبة 80% وأوقع نصف سكان مدينة صنعاء وبقية المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيا في عجز غذائي حاد، إلى جانب قيامها بتجفيف شريان الإغاثة عبر تسجيل 129 انتهاكاً بحق المنظمات الإنسانية واعتقال وإخفاء عشرات الكوادر الإغاثية للسيطرة على المساعدات وتسخيرها للمجهود الحربي.

القبيلة.. هدف حوثي مباشر

ولم تسلم البنية الاجتماعية التاريخية من هذا التجريف، إذ ركزت المليشيا جهودها على تفكيك القبيلة اليمنية وتصفية رموزها لإخضاعها بالكامل، حيث وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات 1,937 انتهاكاً بحق مشايخ القبائل والوجهاء في 13 محافظة بين يناير 2016 ومارس 2026. وتنوعت هذه الانتهاكات بين اقتحام المنازل والاغتيالات والسحل والتفجير، كحادثة التمثيل بجثمان الشيخ مجاهد قشيرة الغولي في عمران، فضلاً عن الحملات العسكرية الانتقامية وضغوط الابتزاز لتحويل أبناء القبائل إلى خزان بشري يُزف إلى الجبهات.

إلى معركة الخلاص

إن هذا السجل الحافل بالجرائم ضد الإنسانية وتجريف الاقتصاد والهوية هو ما خلق حالة من الغليان المكتوم في المحافظات الخاضعة لسيطرة المليشيا الحوثية الإرهابية، حيث أصبحت الملايين تتطلع إلى تقدم القوات المسلحة اليمنية واستعادتها لزمام المبادرة الميدانية بوصفها معركة خلاص ضرورية وملحة ترسي سيادة القانون وتنهي اسوأ عهد عاشته اليمن في العصر الحديث.

ومن هنا تتضاعف قيمة "عقيدة التمييز" التي تنتهجها المؤسسة العسكرية، لكونها الجسر المتين الذي يربط بين نضال الجيش وتطلعات الشارع نحو استعادة الدولة، وحماية الجمهورية وبناء مستقبل آمن تسقط على أعتابه كل المشاريع الطائفية الإرهابية.

ختاما.. تجدر الإشارة إلى أن استئصال المليشيا الحوثية الإرهابية لم يعد مجرد خيار سياسي بل أضحى ضرورة وطنية وأخلاقية ملحة لا تقبل أي مساومة، وذلك لضمان استقرار اليمن والمنطقة.

واليوم تقف القوات المسلحة كبنيان مرصوص ورقم صعب في معادلة المعركة المصيرية واستعادة الدولة مستندة إلى إمكانيات عسكرية متطورة وجاهزية قتالية عالية وإرادة صلبة لا تلين.

إن الرسالة باتت واضحة للجميع: لا تراجع بعد اليوم وعهد التردد قد مضى فالغاية هي إنهاء هذا المشروع الإرهابي واستعادة الدولة.

عتمة.. ملحمة أشعلت شرارة التحرير

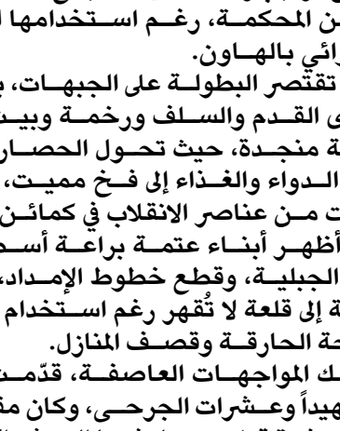

محمد العياشي

تحل الذكرى الحادية عشرة لمقاومة أبناء مديرية عتمة بمحافظة ذمار، تلك الملحمة التي سطرها رجال صنعوا المستحيل، وواجهوا آلة الحرب الحوثية المدججة بالسلاح الإيراني بصدورهم العارية، وإيمانهم الراسخ، ليقدموا للوطن نموذجاً فريداً في التضحية والصمود.

لم تكن مقاومة عتمة مجرد مواجهة محلية، بل كانت محطة فارقة في تاريخ اليمن، بدأت المعركة في 12 أغسطس 2015، حيث تحولت المديرية إلى قلعة تصدت لمشروع الهيمنة الطائفية، وأثبتت أن الإرادة الوطنية حين تتوحد تهزم أعتى الجيوش وأحدث الأسلحة.

امتدت رقعة المواجهات لتشمل جبهات حيفان وسوق الثلوث والمهلالة، حيث دارت أشرس المعارك بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وكبّد المقاومون المليشيا خسائر فادحة في العتاد والروح، وأجبروها على التراجع تحت وطأة الكمائن المحكمة، رغم استخدامها القصف العشوائي بالهاون.

ولم تقتصر البطولة على الجبهات، بل امتدت إلى قرى القدم والسلف ورخمة وبيت شولة ومنطقة منجدة، حيث تحول الحصار الخانق، ومنع الدواء والغذاء إلى فخ مميت، وسقط العشرات من عناصر الانقلاب في كمائن متتالية، بينما أظهر أبناء عتمة براعة أسطورية في الحرب الجبلية، وقطع خطوط الإمداد، محولين كل قرية إلى قلعة لا تُقهر رغم استخدام المليشيا الأسلحة الحارقة وقصف المنازل.

في تلك المواجهات العاصفة، قدّمت عتمة 23 شهيداً وعشرات الجرحى، وكان مقابل كل شهيد عشرة قتلى من مليشيا الحوثي الإرهابية، ومقابل كل جريح عشرة جرحى منهم، في معادلة تعكس الفارق في الروح المعنوية، والإيمان بالقضية، رغم فارق التسليح الهائل.

لم تقتصر جرائم المليشيا على القتل في ساحات المعارك، بل عاثت الفساد في الأرض، وارتكبت جرائم جسيمة بحق المدنيين، على رأسها القتل العمد، والاختطاف، وتفجير المنازل، ونهب الممتلكات الخاصة والعامة، إضافة إلى استخدام الأسلحة الحارقة في قصف القرى والمنازل الآمنة، ومنع الدواء والغذاء عن سكان المنطقة من ثلاث جهات، في حصار جوع استهدف إخضاع الأهالي، لكنه زادهم إيماناً وصموداً.

خلف هذه البطولات، يقف قائد استثنائي، هو الشيخ عبدالوهاب معوضه، الذي قاد المقاومة الشعبية بحكمة عسكرية وبصيرة ثاقبة. لم يكن مجرد قائد ميداني، بل كان رمزاً للثبات والولاء للوطن، يتقدم الصفوف، ويشارك أبناءه في خنادق القتال، مما زاد من تماسك المقاومة ورفع من روحها المعنوية، وجعل من عتمة مدرسة في القيادة والإخلاص.

خطط الشيخ معوضه للمعارك بدقة، ووزع قواته على الجبهات بحنكة، محولاً تضاريس المنطقة إلى كمائن طبيعية، وأثبت أن القيادة الحكيمة قادرة على هزيمة التفوق العددي والتسليحي.

لم تقتصر بطولة أبناء عتمة على حدود مديريتهم، بل كان لهم شرف المشاركة في معركة تحرير محافظة مأرب من المليشيا الطائفية، جنباً إلى جنب مع المقاومة الشعبية والجيش الوطني، حيث سطروا بطولات جديدة في جبهات العزة.

واليوم، يواصل أبطال عتمة مسيرتهم الوطنية، منتشرين في كل جبهات الشرف والبطولة، من الساحل إلى الجوف، ومن مأرب إلى البيضاء، يحملون راية التحرير، ويؤكدون أن هدفهم تحرير اليمن كاملاً، وأن موعدهم صنعاء، حيث يرفعون شعارهم الخالد: "صنعاء موعدنا.. واليمن كله هدفنا."

في هذه الذكرى، يرسل أبناء عتمة رسالة واضحة إلى العالم: أن اليمن لا يُرهب، وأن مقاومة المشروع الإيراني ستتواصل حتى تحرير كل شبر من تراب الوطن، وأن صنعاء ليست بعيدة، بل هي الموعد الذي يجمع كل الأحرار.

عتمة اليوم ليست مجرد مديرية في ذمار، بل هي رمز وطني يرفع راية الصمود، وموقف تاريخي يشهد لأبنائها بأنهم صنعوا المستحيل، وكتبوا بدمائهم الطاهرة سطراً من نور في كتاب النصر اليمني.

تظل ذكرى مقاومة عتمة محفورة في وجدان الشعب اليمني، مصدر إلهام للأجيال، ودليلاً على أن الإرادة الوطنية حين تتوحد، لا يقف في وجهها أي طغيان، وأن التحرير قادم مهما طال الطريق، وصنعاء ستكون لقاء الأحرار.

26 سبتمبر
العدد (2258) الخميس 30 صفـر 1448هـ
المـوافـق 13 أغسطس 2026م

اليمـــن نحـــو الحســـم العسكـــري.. دلالات التحـــول الجيوسياسـي لشرعيـة الدولـــة

منصور الغدرة

أطلقهـا فخامـة الرئيـس دكتـور رشـاد محمـد العليمـي رئيـس مجلـس القيـادة الرئـاسي القائـد الاعـلى للقـوات المسـلحة، صراحـة في وجـه سـفراء الـدول الراعيـة للعمليـة السياسـية في اليمـن، دول مجلـس التعـاون الخليجـي والـدول دائمـة العضويـة في مجلـس الأمـن+ جمهوريـة ألمانيـا الاتحاديـة + بعثـة الاتحـاد الأوروبـي، الصبر نفـد، والفرصة التـي منحتهـا الدولـة اليمنيـة للمجتمـع الدولي في تحقيـق وفـرض السـلام العـادل والدائـم في اليمـن، مـع مـرور عقـد ونصـف، وسـنوات عجـاف لـم يفـرض المجتمـع الـدولي خلالـه السـلام في اليمـن والمنطقـة علـى مليشـيا إيران الحوثيـة الارهابيـة-المصنفـة جماعـة ارهابيـة وطنيـا واقليميـا ودوليـا، بـل عـلى العكـس فقـد زادت في عتوهـا وعنادهـا وغطرسـتها لتذهـب إلى الإيغـال في القتـل المفـرط للشـعب اليمنـي ونهـب مقدراتـه، والتدمـير الممنهـج لمؤسسـاته الاقتصاديـة والخدميـة في حـروب عبثيـة خدمـة للأجنـدة الايرانيـة؛ والآن جـاء الـدور عـلى المجتمـع الـدولي إعطـاء الفرصـة للدولـة اليمنيـة في فـرض السـلام العـادل الذي يبحـث عنـه اليمنيـون منـذ أن انقلاب مليشـيا ايـران عـلى شرعيـة الدولـة اليمنيـة واسـتولت عـلى مقدراتهـا العسـكرية والاقتصاديـة عـلى مـرأى ومسـمع مـن المجتمـع الـدولي إن كان متواطئـا معهـا في امـر ذلـك.

مثـل خطـاب الرئيـس العليمـي القائـد الاعـلى للقـوات المسـلحة، نقطـة تحـول اسـتراتيجية وفصـلًا جديـدًا في إدارة الـصراع مـع مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة. يحمـل الخطـاب أبعـادًا ودلالات حاسـمة يمكـن تفكيكهـا مـن المنظورين العسـكري والسـياسي عـلى هـذا النحـو:

انتقال من الدفاع السلبي إلى الردع الفاعل

مـن الناحيـة العسـكرية والميدانيـة، ينهـي خطـاب الرئيـس العليمـي القائـد الاعـلى للقـوات المسـلحة، بوضـوح مرحلـة "الالتـزام الأحـادي" بالتهدئـة، ويؤسـس لمعادلـة جديدة:

-إنهـاء اسـتراتيجية "الاسـتنزاف المريـح" لمليشـيا الحوثـي: كانـت المليشـيا الحوثيـة الايرانيـة طـوال السـنوات الماضيـة تتحكـم في مسـرح العمليـات؛ تهاجـم مـأرب أو تعـز أو السـاحل الغربـي في الوقـت الـذي تختـار، وعندمـا تفشـل وتتكبـد خسـائر وتتحـول القـوات الشرعيـة نحـو الهجـوم المضـاد، تلجأ المليشـيا للاختبـاء خلـف دعـوات التهدئـة الدوليـة. التصريـح ينهـي هـذا الامتيـاز الحوثـي تمامًـا.

- امتـلاك زمـام المبـادرة والمباغتـة: إعـلان أن الدولـة لـن تسـمح باحتـكار مـكان وزمـان المعركـة يعنـي أن القـوات المسـلحة اليمنيـة (بمختلـف تشـكيلاتها) باتـت تمتلـك الضـوء الأخـضر السـياسي للبـدء بالهجـوم، واختيـار محـاور القتـال الضعيفة للمليشـيا، وعـدم انتظار الهجمـات الارهابيـة الحوثيـة لصدهـا فحسـب.

- فـرض شروط إنهـاء المعركـة: "عـدم احتـكار قـرار التوقـف" يعنـي عسـكريًا أنـه في حـال انـدلاع مواجهـة شـاملة جديـدة، فـإن الآلـة العسـكرية للدولـة لـن تتوقـف عنـد حـدود التهدئـات الدوليـة السـابقة، بـل ستسـتمر العمليـات حتـى تحقيـق أهدافهـا العسـكرية كاملـة وإجبـار المليشـيا عـلى الاستسـلام أو الانصيـاع التـام.

سقوط أوهام السلام التكتيكي

وبعـث خطـاب فخامـة الرئيس،مـن خـلال خطابـه امـام سـفراء الـدول الراعيـة للعمليـة السياسـية في اليمـن، برسـائل شـديدة اللهجـة للداخـل والخـارج:

- إسـقاط شرعيـة "الهدنـة الوهميـة": يـدرك مجلـس القيـادة الرئـاسي أن تنظيـم جماعـة الحوثـي الارهابيـة، يمـر بأزمـة داخليـة خانقـة ويعانـي مـن غليـان شـعبي، ولذلـك يحـاول عـبر التصعيـد العسـكري الأخـير واسـتهداف المنشـآت الحيويـة (كميناء المخـا ومطـارات ومخيمـات النازحـين في المخـا ومـأرب ومعسـكرات القـوات المسـلحة في مـأرب وحضرمـوت ولحـج) إجبـار الشرعيـة عـلى تقديـم تنـازلات اقتصاديـة وسياسـية جديـدة. الرسـالة اليـوم: زمـن التنـازلات السياسـية تحـت ضغـط الإرهـاب قـد انتهـى.

- رسـالة صريحـة للمجتمع الـدولي: الخطاب يضـع الأمـم المتحـدة والـدول الكـبرى أمـام مسـؤولياتها؛ فالشرعيـة تعلـن أنهـا لـن تظـل مكبلـة بـ"اتفاقيات تهدئة" تسـتغلها المليشـيا لإعـادة ترتيـب صفوفهـا، وتهديـد الملاحـة الدوليـة، وتدمـير البنيـة التحتيـة للشـعب اليمنـي. الدولـة سـتنتزع حقهـا في حمايـة مواطنيهـا اليمنيين، وفـرض الاسـتقرار بالقوة والمشروعيـة الدوليـة والقانونيـة التـي تمتلكها.

- توحيـد الصف وتحصـين الجبهـة الداخلية: يعكـس خطـاب الرئيـس العليمـي، وجـود توافـق تـام وصـارم بـين كافـة المكونـات المنضويـة تحـت مظلـة مجلـس القيـادة الرئـاسي وتشـكيلاته العسـكرية تحـت اسـم (القـوات المسـلحة اليمنيـة)، وتوحيـد قـرار السـلم والحـرب تحـت رايـة واحـدة لمواجهـة الصلـف الحوثـي.

الخلاصة الاستراتيجية:

لقـد انتقلـت الدولـة مـن "اسـتراتيجية إدارة الأزمـة وامتصـاص الضربـات" إلى "اسـتراتيجية الحسـم وبسـط السـيادة". هـذا الخطـاب القـوي ليـس مجـرد وعيـد إعلامـي، بل هـو إعلان رسـمي برفـع الجاهزيـة القتاليـة القصـوى، ونـزع أوراق المنـاورة السياسـية والعسـكرية مـن يـد المليشـيا، والتأكيـد عـلى أن أي حماقـة ترتكبهـا المليشـيا الايرانيـة الحوثيـة الارهابيتـين قادمـة لـن تواجـه ببيانـات الإدانـة والاسـتنكار،كما لـن تقبـل الدولة والحكومـة اليمنيـة مثـل هـذه البيانـات مـن الأشـقاء والأصدقـاء والمجتمـع الـدولي عـلى وجـه الخصـوص الـذي حـرص طـوال السـنوات الماضية عـلى تكبيـل القـوات المسـلحة الشرعيـة اليمنيـة وأوقفهـا عـن اسـتكمال تحريـر اليمـن مـن ايران ومليشـياتها، بـل سـتتحرك مختلـف جبهـات المواجهـة ضـد مليشـيا الحوثـي الارهابيـة، وعـلى المجتمـع الـدولي دعـم هـذا التحـرك العسـكري الحاسـم في معركـة تحريـر خاطفـة لـن توقفهـا المليشـيا الحوثيـة بقـرار منهـا.

إيران وأكذوبة الحصانة لمليشياتها

لكـن عقـب هـذا التحـول في موقـف الشرعية اليمنيـة بعدمـا نفـد صبرهـا عـلى مليشـيا سـلالية عنصريـة ارهابيـة يتماهـى معهـا المجتمـع الـدولي بصـورة مسـتفزة، ضـخ النظـام الايرانـي، بتسريبـات الى اتباعـه بأنـه اشـترط في المفاوضـات الجاريـة مـع الإدارة الامريكيـة حصانـة لمليشـياته في اليمـن- جماعـة الحوثـي- وأن المبعـوث الاممـي الى اليمـن، هنـس جرانـد بيـير يتحـرك عـلى هـذا الاسـاس داخـل النافـذة التـي يتنفـس منهـا النظـام الإيرانـي سـلطنة عمـان في محاولاتهـا لإنقـاذ ميليشـيا الحوثي قبـل أن يقتلـع اعصار الشـعب اليمنـي وشرعيتـه وقواتـه المسـلحة، مليشـيا ايـران ومشروعهـا التدمـيري المتخلف، لذلـك سـارعت الأمـم المتحـدة وعـبر مبعوثهـا عقـب خطـاب الرئيـس العليمـي النـاري- الاثنـين- بإرسـال وفـد عمانـي إلى مليشـيا الحوثـي في صنعـاء المحتلـة.

لكـن تسريبـات النظـام الإيرانـي المتهالـك عـن وجـود توافـق امريكي عـلى منـح حصانة جماعـة الحوثـي غـير صحيـح نهائيـا؛ بـل مـن غـير الممكـن موضوعيـا أن يقبـل الرئيـس دونالـد ترمـب بهـذا الـشرط؛ حيـث تعيـش العلاقـات الأمريكيـة الإيرانيـة حالـة مـن النـزاع المتصاعـد تزامنـاً مـع مفاوضات "شـبه معطلـة" يتخللهـا فـرض شروط متبادلـة مشـددة تشـمل دفـع تعويضـات عـن خسـائر الحـرب، وتأكيـداً أمميـاً عـلى تحميـل طهـران المسـؤولية الكاملـة عـن الهجمـات مليشـيا الحوثيـة المسـتجدة.

محاولات بائسة

وهـذه التسريبـات حـول اشـتراط الحصانـة مـا هـي إلا محاولـة إيرانيـة بائسـة لرفـع سـقف التفاوض مـن ناحيـة، ورفـع معنويات اداتهـا الحوثيـة في اليمـن للاسـتمرار في اعمالها الارهابيـة مـن خـلال اسـتهداف خطـوط التجـارة العالميـة في البحـر الاحمـر وبـاب المندب وخليـج عـدن واشـعالها الحـرب في اليمـن والمنطقـة مـن اجـل مقايضـة حريـة الملاحة في مضيـق هرمـز بسـلامة أذرعهـا. هـذا الـشرط ولـد ميتـاً؛ لأن اسـتراتيجية "أمـر واقـع" التـي يفرضهـا ترمـب عـبر الحصـار البحري المشـدد لموانـئ إيـران يجعـل واشـنطن في موقـف القوة لإمـلاء الـشروط، وليـس قبـول الحصانـات لجماعـات تصنفهـا كمهـدد إرهابـي مبـاشر للأمـن القومـي والاقتصـاد العالمـي.

وينظـر الى هـذه التسريبـات الايرانيـة وخلفياتهـا، وكيـف يتقاطـع الطـرح الإيرانـي مـع العقليـة التفاوضيـة للرئيـس ترمـب وفق القـراءة العميقـة التاليـة:

الحقيقـة ان الموقـف الإيرانـي خـلال جـولات المفاوضـات غير المبـاشرة الجاريـة عبر وسـطاء فقـد وضعـت طهـران قائمـة شروط تضمنـت بشـكل صريح "وقـف العمليات العسـكرية ضد إيـران وحلفائهـا في اليمـن ولبنـان وفلسـطين والعـراق"، وهـو مـا فسرتـه بعـض التسريبات عـلى أنـه طلـب "حصانـة" لجماعـة الحوثـي.

ومـع ذلـك، فـإن هـذا المطلـب يصطـدم بالتناقـض البنيـوي في الدبلوماسـية الإيرانيـة؛ فطهران مارسـت تاريخيـاً اسـتراتيجية(فصل الملفـات التكتيكـي) حينمـا تشـتد الضغـوط العسـكرية والاقتصاديـة المبـاشرة عليهـا لإنقـاذ رأس النظـام في طهـران، بينمـا تلجـأ لإقحـام وكلائها(أذرعهـا الإقليميـة) في الشروط عندمـا تبحـث عـن أوراق منـاورة وابتـزاز لرفـع الحصـار المـالي والبحـري المفـروض عـلى موانئهـا ومضيـق هرمـز.

وترفـض إدارة الرئيس الأمريكـي ترمب شرط الحصانـة لجماعـة الحوثـي، حيـث تتحـرك إدارة الرئيـس ترمـب وفـق عقيـدة تفاوضيـة صارمـة تقـوم عـلى "الضغـط الأقـصى" و"الندية الكلفويـة"، وثمـة أربعـة أسـباب رئيسـية تمنـع البيـت الأبيـض مـن قبـول أي حصانـة للمليشـيا الحوثيـة:

- فـرض مبـدأ "المسـؤولية المبـاشرة" (طهـران تدفـع ثمـن حماقـات الحوثـي)

-اشـتراط ترمـب "التعويضـات الماليـة الصارمـة" لاسـتمرار أي مفاوضات مسـتقبلية

- حمايـة مصالـح الـشركاء الإقليميـين (السـعودية والإمـارات) وتأمـين البحـر الأحمر

- حظـر السـلوك المارق وحماية سلاسـل الإمداد والتجـارة العالميـة بالقوة.

1 - معادلة المسؤولية والوكيل:

واعلـن الرئيـس ترمـب صراحـة ان الولايـات المتحـدة تحمـل طهـران المسـؤولية المبـاشرة عـن الهجمـات التـي تشـنها مليشـيا الحوثـي الارهابيـة عـلى السـفن التجاريـة او المنشـآت الحيويـة في المنطقـة. إذ ان العقيـدة الأمريكيـة الحاليـة لا تعـترف بالفصـل بـين إيـران وأذرعهـا، وتعتـبر الحوثـي مجـرد تابـع يتلقى الأوامـر والعتـاد مـن الحـرس الثـوري.

2 - شرط التعويضات التعجيزي

لكـن ترمـب قلـب الطاولـة عـلى الـشروط الإيرانيـة بإعلانـه توجيـه المفاوضـين الأمريكيـين بجعـل "دفـع إيـران لتعويضـات ماليـة ضخمـة عـن كل قتيـل وجريـح أمريكي سـقط بقنابـل وصواريـخ طهـران واذرعهـا طـوال العقـود الماضيـة" بنـداً أساسـياً وغـير قابـل للتفـاوض في أي تفاهمـات مسـتقبلية.

3 - أمـن الملاحـة وممـر هرمـز وعصـب الطاقـة.

ويمثـل تأمـين خطـوط التجـارة العالميـة في البحـر الأحمـر ومضيـق هرمـز أولويـة قصوى لإدارة ترمـب، خاصـة بالتزامـن مـع الضغـوط الاقتصاديـة والتضخـم. منـح جماعـة الحوثي الارهابيـة، حصانـة يعنـي استسـلام واشـنطن لابتـزاز القرصنـة البحريـة، وهـو مـا ترفضـه العقيـدة العسـكرية لترمـب الـذي هـدد بإنزال "عقـاب عسـكري قاصـم" عـلى طهـران والمليشـيا معـاً في حـال تكـرار اسـتهداف السـفن.

4 - التكامل مع التوجه الجديد للشرعية اليمنية

كمـا أن الرؤيـة الأمريكيـة تتناغـم مـع التوجـه الجديـد لمجلـس القيـادة الرئـاسي اليمنـي الهـادف إلى إنهـاء "الاعتداء بـلا كلفة". إذ ان واشـنطن تـرى في الجاهزيـة العسـكرية للجيـش اليمنـي والتشـكيلات المشـتركة أداة ضغـط بريـة ممتـازة لتقويـض القـدرات للجماعـة الحوثيـة، ولـن تمنـح المليشـيا حصانـة سياسـية تحـرم الحكومـة الشرعيـة وحلفاءهـا الإقليميـين (السـعودية) مـن حـق الـردع وفـرض السـلام بالقـوة.

إعـــلانات قـضـائـيـة

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ عـلي محمـد محسـن حسـين عـواد بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى عـلي محمـد محسـن عـواد الحميقانـي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بـأن عـلى المدعـى عليـه / ضيـف اللـه حسـن محمـد الصرمـاح بالحضـور إلى جلسـة المحكمـة بتاريـخ ١٧/٨/٢٠٢٦م في القضيـة المدنيـة رقـم (534) لسـنة 1448هـ فيمـا بـين المدعـي / حسـن أحمـد محمـد حيـدر، والمدعـى عليـه / ضيـف اللـه حسـن محمـد الصرمـاح.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم اليهـا الاخ / ناجـي بـن صالـح حسـن الأقـرع أمـام المحكمـة بالإبـلاغ عـن بصيرتـه المفقـودة والمحـررة بخـط كاتبهـا / عـلي انـور يحبيـل بتاريـخ ١٦ / 1 / ١٤٣٩هـ في الارض الواقعـة بمـأرب الميـل املاك ال شـبوان مقسـم ال غريـب، من البائـع إليـه /عـلي بـن سـعيد مرشـد الفرجـي، والصائـرة للبائـع مـن المالـك سـعيد بـن حمـد بـن عـلي غريـب بموجـب بصيـرة شراء محـررة بقلـم الشـيخ احمـد عبـد القـادر حديـر بتاريـخ ٢٦ / ١٠ / 1410هـ، والتـي تبلـغ مسـاحتها مـن الشـمال الى الجنـوب عـشرة أمتـار ومـن الـشرق الى الغـرب ثمانيـة وعـشرون مـترا وسـبعون سـنتيمترا، يحـد المبيـع المذكـور مـن الـشرق عـلي المروانـي حسـب نطـق البصيـرة الأم ومـن الغـرب شـارع سـتة أمتـار ومـن الشـمال أمـلاك الجـار ومـن الجنـوب أمـلاك الجـار، وقـد كان ثمـن المبيـع المذكـور اربعـة ملايـين وثمانيـة عـشر الـف ريـال . ومـن لـه أي اعـتراض فعليـه أن يتقـدم أمـام المحكمـة خـلال الفـترة المحـددة قانونـا.

- تعلـن محكمـة الاسـتئناف العسـكرية الشـعبة الثانيـة م/ مـأرب المتهـم/ ناجـي مبخـوت عائـض جميـح في القضيـة الجنائيـة رقـم 26 لسـنة 2019م ج ج المرفوعـة ضـده بالحضـور الى المحكمـة العسـكرية خـلال شـهر مـن تاريـخ نـشر الإعـلان مـا لـم سـيتم محاكمتـه فـارا مـن وجـه العدالـة عمـلا بنـص المـادة (285) مـن قانـون الاجـراءات الجزائيـة.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ أكـرم أحمـد عبـده نعمـان عـلي بدعـوى طلـب إضافـة لقبـه الى اسـمه بحيـث يكون الاسـم الصحيـح كامـلا أكـرم أحمـد عبـده نعمـان عـلي العفيـف ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة المنفـذ ضدهمـا: -1 عبـد اللـه مسـعود احمـد مفلـح -2 آدم حاتـم حيـدر العامـري تنفيـذ الحكـم الصـادر مـن محكمـه مـأرب الابتدائيـة برقـم 614 لسـنة 1447 هـ وتاريـخ 26/11/1447هـ الموافـق 13/5/2026م والـذي قـضى منطوقـه بالاتـي:-

أولا: قبـول الدعـوى المرفوعـة مـن قبـل المدعـي/ عبـد اللـه قائـد مقبـل الحطـام ضـد المدعـى عليهما/عبـد اللـه مسـعود احمـد محمـد مفلـح وادم حاتـم حيـدر العامـري شـكلا لرفعهـا وفقـا للإجـراءات القانونيـة الصحيحـة وعـدم قبولهـا قبـل المدعـى عليـه الثالـث وسـيم داوود العامـري وفقـا لمـا عللنـاه ثانيـا: الـزام المدعـى عليهمـا المذكوريـن بتسـليم مبلـغ وقـدره خمسـة وثلاثـين الف ريـال سـعودي بموجـب الالتـزام المحـرر منهما ثالثـا: الـزام المدعـى عليهمـا بتعويـض المدعـي مبلـغ وقـدره ملوني ريـال يمنـي عمـا فاتـه مـن كسـب ومـا لحـق بـه مـن خسـاره رابعـا: الـزام المدعـى عليهمـا بدفـع مبلـغ وقـدره مليـون وخمسـمائة الـف ريـال يمنـي اجـره المحامـاة.

خامسـا: شـمولية الحكـم بالنفـاذ المعجـل بـشرط الكفالـة خـلال سـبعة أيـام مـن تاريـخ الاعـلان مـا لـم سـتقوم المحكمـة بالسـير في اجـراءات التنفيـذ جـبرا طبقـا للقانـون.

- يعلـن العميـد/ عـلي محسـن سـيف سـنان العـواضي عـن فقـدان بطاقتـه العسـكرية الصـادرة مـن دائـرة شـؤون الضبـاط - وزارة الدفـاع برقـم العسـكري (5686) فعـلى مـن وجدهـا إيصالهـا الى دائـرة الامـن العسـكري أو الى اقـرب قسـم شرطـة.

- تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقدم إليهـا الأخ/ سـليمان إسـماعيل احمـد الوصابـي بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى سـليمان محمـد محمـد ثابـت ربيعـة ويطلـب إثبـات ذلـك بحكم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال المـدة القانونيـة.

26 سبتمبر
العدد (2258) الخميس 30 صفـر 1448هـ
المـوافـق 13 أغسطس 2026م

صلاح القميري

الإطار القانوني لتصنيف مليشيات الحوثي تنظيماً إرهابياً

دراسة تحليلية في الأساس التشريعي والآثار وآليات الإنفاذ (1)

تمهيـــد :

يُعـد تصنيـف التنظيمـات الإرهابيـة مـن التدابـير القانونيـة التـي تتصـل اتصـالاً مبـاشراً بحمايـة الدولـة وأمنهـا وسـيادتها، وبمكافحـة الأفعـال الإرهابيـة وتمويلهـا ودعمهـا، ولا سـيما عندمـا يتخـذ النشـاط المسـلح طابعـاً منظمـاً، وتتجـاوز آثـاره الإقليـم الوطنـي إلى الأمـن الإقليمـي والـدولي، وسـلامة الملاحـة البحريـة والطـيران المدنـي والمصالـح الاقتصاديـة الحيويـة.

وفي هـذا السـياق، اكتسـب تصنيـف مليشـيات الحوثـي أساسـاً قانونيـاً وطنيـاً وإقليميـاً ودوليـاً متراكمـاً، في ضـوء طبيعـة الأفعـال المنسـوبة إليهـا، ومـا ارتبـط بهـا مـن اسـتخدام منظـم للقـوة والعنـف، واسـتهداف مؤسسـات الدولـة والمدنيـين والمنشـآت المدنيـة، فضـلاً عـن امتـداد نشـاطها إلى اسـتهداف السـفن والملاحـة البحريـة في البحـر الأحمـر وبـاب المنـدب.

وفي الإطـار الوطنـي، صـدر قـرار مجلـس الدفـاع الوطنـي رقـم (1) لسـنة 2022م بتصنيـف مليشـيات الحوثـي الانقلابيـة منظمـة إرهابيـة، اسـتناداً إلى قانـون الجرائـم والعقوبـات، والاتفاقيـة العربيـة لمكافحـة الإرهـاب، والاتفاقيـات والمعاهـدات الدوليـة والإقليميـة المصـادق عليهـا مـن الجمهوريـة اليمنيـة، مـع توجيـه الجهـات ذات العلاقـة باسـتكمال الإجـراءات اللازمـة لتنفيـذ القـرار.

غـير أن التصنيـف، مـن منظـور قانونـي دقيـق، لا ينبغـي أن يُختـزل في القـرار الصـادر بشـأنه، إذ إن القـرار يمثـل حلقـة في منظومـة أوسـع تتكـون مـن السـند الدسـتوري والتشريعـي، والقواعـد الجنائيـة الموضوعيـة والإجرائيـة، والالتزامـات الدوليـة، والتدابـير الماليـة، والقواعـد التنفيذيـة، والاختصـاص المؤسـسي، والملاحقـة القضائيـة، والتعـاون الـدولي.

ومـن ثـم، فـإن السـؤال القانونـي لا ينحـصر في مشروعيـة التصنيـف، وإنمـا يمتـد إلى البحـث في مركـزه القانونـي، ونطـاق آثـاره، وحدودهـا، وآليـات إنفاذهـا، والجهـات المختصـة بتطبيقهـا، وضمانـات الرقابـة عليهـا.

• أولاً: الأساس الدستوري والتشريعي للتصنيف

يقوم الإطـار القانونـي للتصنيف عـلى مجموعة مـن القواعـد الدسـتورية والتشريعية التـي تنظم حمايـة الدولـة وأمنهـا ومؤسسـاتها، وتجريـم الأفعـال الإرهابيـة والجرائـم الماسـة بأمـن الدولة والمجتمـع، ومكافحـة تمويـل الإرهـاب وغسـل الأمـوال.

وتأتي في مقدمة هذه المنظومة:

1. قانـون الجرائـم والعقوبـات رقـم (12) لسـنة 1994م وتعديلاتـه، باعتبـاره الإطـار العـام للتجريـم والعقـاب، وتحديـد المسـؤولية الجنائيـة.
2. قانـون الإجـراءات الجزائيـة، فيمـا يتعلـق بجمـع الاسـتدلالات والتحقيـق والاتهـام والمحاكمـة وتنفيـذ الأحـكام.
3. قانـون مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهاب، فيمـا يتعلـق بتجريم تمويـل الإرهاب، وتتبـع الأمـوال والأصـول والمتحصـلات، والتدابـير الماليـة والرقابيـة ذات الصلـة.
4. التشريعـات الوطنيـة الأخـرى ذات الصلـة بأمـن الدولـة والجرائـم المنظمـة والأمـوال والمتحصـلات وحماية المنافـذ والمرافـق الحيوية والتعـاون القضائـي.

وتتكامـل هـذه التشريعـات في تحديـد نطـاق التجريـم والمسـؤولية والاختصـاص والإجـراءات والتدابـير المترتبـة على الأفعـال المرتبطة بالنشـاط الإرهابـي.

ولا يسـتلزم هـذا البناء القانونـي الاسـتناد إلى قانون الجرائـم والعقوبـات العسـكرية، متـى كان موضـوع التصنيـف وآثـاره متعلقـاً بالتشريعـات الجنائيـة العامـة والتشريعـات الخاصـة بمكافحـة الإرهـاب وتمويلـه والقواعـد الإجرائيـة والدوليـة ذات الصلـة.

• ثانياً: قرار مجلس الدفاع الوطني رقم (1) لسنة 2022م وأثره القانوني

يمثـل قـرار مجلـس الدفـاع الوطني رقـم (1) لسـنة 2022م أسـاسـاً وطنيـاً مبـاشراً في مسـار تصنيـف مليشـيات الحوثـي منظمـة إرهابيـة.

وتكمـن أهميتـه القانونيـة في نقلـه وصـف التنظيـم مـن مجـرد التوصيـف السـياسي أو الأمنـي إلى مركـز قانونـي محـدد بموجـب قـرار صـادر عـن جهـة وطنيـة مختصـة، مـع إحالـة تنفيـذ الآثـار المترتبـة عليـه إلى الجهـات ذات العلاقـة.

إلا أن القـراءة القانونيـة الدقيقـة تقتـضي التمييـز بـين ثلاثـة مسـتويات مترابطـة:

1. قرار التصنيف

وهـو الـذي يحـدد التنظيـم المشـمول بالتصنيف ويقـرر إدخالـه في المركـز القانونـي المحدد.

2. النـص التشريعـي وهـو الـذي يحـدد الجرائم والآثـار والجـزاءات والتدابـير التـي يجـوز ترتيبهـا عـلى الأشـخاص أو الأمـوال أو الأفعـال.
3. القواعـد التنفيذيـة وهـي التـي تحـدد الجهـة المختصـة، والإجـراء، والكيفيـة، والنطـاق، والمـدة، والرقابـة ووسـائل المراجعـة.

وبالتـالي، فـإن قـرار التصنيـف لا ينفصـل عـن المنظومـة التشريعيـة التـي يسـتند إليهـا، ولا تُسـتمد منـه وحـده جميـع الآثـار الجنائيـة أو الماليـة التـي يجـب أن يكـون لـكل منها سـند قانونـي مسـتقل ومحـدد.

• ثالثاً: الأساس الإقليمي والدولي للتصنيف

يتكامـل الأسـاس الوطنـي للتصنيـف مـع الالتزامـات الإقليميـة والدوليـة للجمهوريـة اليمنيـة.

وتأتـي في مقدمـة ذلـك الاتفاقيـة العربيـة لمكافحـة الإرهـاب، بمـا تتضمنـه مـن قواعـد تتعلـق بتجريـم الأعمـال الإرهابيـة، ومكافحـة تمويلهـا، ومنـع الدعـم والمسـاعدة، والتعـاون في التحقيـق والملاحقة وتبـادل المعلومات والمسـاعدة القانونيـة.

كمـا يمتـد الإطـار الـدولي إلى الاتفاقيـات والمعاهـدات المصـادق عليهـا مـن الجمهوريـة اليمنيـة في مجـالات:

- مكافحة الإرهاب وتمويله.
- مكافحة غسل الأموال.
- مكافحة الجريمة المنظمة.
- حماية الطيران المدني.
- حماية الملاحة البحرية.
- التعـاون القضائـي وتسـليم المطلوبـين والمسـاعدة القانونيـة المتبادلـة.

وتشـكل قـرارات مجلـس الأمـن ذات الصلـة باليمـن إطـاراً دوليـاً مكمـلاً في حـدود نطاقهـا وآثارهـا القانونيـة، ولا سـيما القـرارات المتعلقـة بتهديـد السـلم والأمـن والاسـتقرار في اليمـن، والتدابـير المفروضـة عـلى الأشـخاص والكيانـات المشـمولة بنظـم العقوبـات الدوليـة.

ومـن ثـم يقـوم التكامـل بـين هـذه المسـتويات عـلى قاعـدة مفادهـا أن القانـون الوطنـي ينظـم المركـز والآثـار داخـل النظـام القانونـي اليمنـي، بينمـا توفر القواعـد والالتزامـات الدوليـة والإقليمية إطـاراً للتعـاون والتنسـيق الـدولي في مواجهـة الإرهـاب وتمويلـه والجرائـم العابـرة للحـدود.

• رابعاً: التكييف القانوني للأفعال المنسوبة إلى مليشيات الحوثي

لا يسـتمد التكييـف الجنائـي مـن مجـرد التصنيـف، وإنمـا يتحـدد وفقـاً للأفعـال الماديـة المرتكبة، وعناصرهـا القانونية، والقصـد الجنائي، والأدلـة المتوافـرة بشـأن كل واقعـة.

وبحسـب طبيعـة كل واقعـة وملابسـاتها، يمكـن أن تنـدرج الأفعـال المنسـوبة إلى مليشـيات الحوثـي ضمـن جرائـم ماسـة بأمـن الدولـة، وجرائـم إرهابيـة، وجرائـم قتـل واختطـاف وتعذيـب وإخفـاء قسـري واعتـداء عـلى الحريـة الشـخصية وتدمـير للممتلـكات والمنشـآت وغيرها مـن الجرائـم التـي يحددهـا القانـون.

كما يمكن أن تقوم المسؤولية عن:

- التمويل.
- التحريض.
- المساعدة.
- التسهيل.
- الاشتراك.
- المساهمة الجنائية.

متـى توافـرت في كل حالـة شروطهـا وأركانهـا القانونيـة.

ومن الضروري في هذا السياق الفصل بين:

التنظيـم المصنـف إرهابيـاً، والفعـل الإرهابـي، والشـخص المسـؤول جنائيـاً، والتدبـير المـالي أو الإداري، والعقوبـة القضائيـة.

ويُعـد هـذا الفصـل مـن أهـم الضمانـات القانونيـة؛ لأنـه يحـول دون الخلـط بـين المركـز القانونـي للتنظيـم وبـين المسـؤولية الجنائيـة الفرديـة التـي لا تثبـت إلا وفقـاً للقانـون والأدلـة والإجـراءات القضائيـة.

• خامساً: الآثار القانونية المترتبة على التصنيف

يترتـب عـلى التصنيـف، في حـدود القوانـين النافـذة، تحديـد المركـز القانونـي للتنظيـم باعتبـاره تنظيمـاً مصنفـاً إرهابيـاً، وتفعيـل التدابـير التـي يرتبهـا القانـون عـلى هـذا المركز.

ومن أبرز هذه الآثار:

1. حظر تمويل الأعمال الإرهابية.
2. تجريـم الدعـم والمسـاعدة والتسـهيل متـى توافـرت أركانهـا القانونيـة.
3. اتخـاذ التدابـير القانونيـة بشـأن الأمـوال والأصـول والمـوارد المرتبطـة بالنشـاط الإرهابـي.
4. تحديـد الأشـخاص والكيانـات التـي يشـملها أثـر التدبـير وفـق السـند القانونـي.
5. تفعيل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
6. مبـاشرة إجـراءات الاسـتدلال والتحقيـق والملاحقـة.
7. تفعيـل التعـاون القضائـي والأمنـي والمـالي الـدولي.
8. اتخـاذ الإجـراءات القانونيـة لمواجهـة النشـاط الإرهابـي العابـر للحـدود.

ولا ينشـأ أي أثـر جنائـي أو مـالي أو قضائـي لمجـرد التصنيـف إذا لـم يكـن لـه سـند تشريعي يقـرره وإجـراء قانونـي ينظمـه.

• سادساً: الأثر المالي وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب

يمثـل تجفيـف مصـادر التمويـل أحـد أهـم مكونـات منظومة مكافحـة التنظيمـات الإرهابية.

ويقتـضي ذلـك تفعيـل قانـون مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب والقواعـد الماليـة ذات الصلـة، بمـا يشـمل تحديـد الأمـوال والأصـول والمـوارد الاقتصاديـة المرتبطة بالنشـاط الإرهابي، وتتبـع مصادرهـا وحركتهـا ووجهاتهـا، واتخـاذ التدابـير المقـررة قانونـاً بشـأنها.

وتشـمل هذه التدابـير، بحسـب الحالة والسـند القانوني:

- الرصد والإبلاغ.
- التتبع والتحليل المالي.
- التجميد أو الحجز حيث يجيزه القانون.
- منع إتاحة الموارد.
- الإحالة إلى جهات التحقيق.
- المصادرة القضائية عند توافر شروطها.

ويجـب هنـا التمييـز بـين التدابـير الوقائيـة أو التحفظيـة وبـين المصـادرة النهائية التي تسـتلزم سـندها القانونـي وإجراءاتهـا القضائية.

• سابعاً: الأشخاص والكيانات والواجهات المرتبطة بالتنظيم

لا يكتمـل الأثـر العمـلي للتصنيـف دون وجـود آليـة قانونيـة واضحـة لتحديـد الأشـخاص والكيانـات التـي يترتـب عـلى ارتباطهـا بالتنظيم أثـر قانونـي.

ويقتـضي ذلـك وضـع معايـير موضوعيـة لـلإدراج، وتحديـد الجهـة المختصـة بإعـداد القوائـم واعتمادهـا وتحديثهـا ومراجعتهـا.

كما ينبغي أن تنظم المنظومة القانونية:

- الإدراج.، - التحديث.، - الرفع.، - المراجعة.
- التظلم.، - تصحيح الأخطاء.
- حماية حقوق الغير حسن النية.

والغايـة مـن ذلـك هـي تحديـد المركـز القانونـي لـكل شـخص أو كيان بصـورة دقيقـة، ومنع التوسـع في الآثـار القانونيـة خـارج حـدود السـند التشريعي.

• ثامناً: الدعم والمساعدة والتسهيلات

يمتـد الإطـار القانونـي للتصنيـف إلى الأفعـال التي تشـكل تمويـلاً أو دعماً أو مسـاعدة أو تسـهيلاً للنشـاط الإرهابـي متـى اسـتوفت عنـاصر التجريم.

وقـد تتمثـل هـذه الأفعـال في توفـير الأمـوال أو المعـدات أو المـوارد أو الوسـائل، أو تقديـم الدعـم اللوجسـتي أو الفنـي، أو تسـهيل الاتصـالات والحركـة أو العمليـات، أو تقديـم أي مسـاعدة يجرمهـا القانـون.

ومـع ذلك، لا تقـوم المسـؤولية الجنائيـة بمجرد وجـود علاقـة أو تعامـل مـع التنظيـم، وإنمـا يتعـين ثبـوت الفعـل وتوافـر العنـاصر الماديـة والمعنويـة التـي يشـترطها النـص القانونـي.

وهنـا تظهـر أهمية مبـدأ شـخصية المسـؤولية الجنائيـة، بحيـث لا يتحـول التصنيف إلى أسـاس تلقائـي لإدانـة كل مـن تربطـه بالتنظيـم صلـة، وإنمـا تكـون المسـؤولية بحسـب الفعـل المحـدد والنـص المنطبـق والقصد الثابـت والأدلـة القائمة.

• تاسعاً: الإرهاب العابر للحدود

يأخـذ النشـاط الإرهابـي بعـداً عابـراً للحـدود عندمـا تتجـاوز آثـاره الإقليـم الوطنـي، أو ترتبط عناصره بأكثـر مـن دولـة، أو تسـتهدف مصالح دوليـة أو مرافـق وممـرات دولية.

وتظهـر هـذه الطبيعـة، بحسـب الوقائـع محل التحقيق، في اسـتهداف السـفن التجاريـة والملاحة البحريـة، واسـتخدام وسـائل ذات مـدى عابـر للحـدود، وشـبكات التمويـل والدعـم الممتـدة خـارج الإقليـم.

ويسـتوجب ذلـك تفعيـل آليـات التعـاون الـدولي، وفي مقدمتهـا:

- تبادل المعلومات.
- المساعدة القانونية المتبادلة.
- الإنابات القضائية.
- تعقب الأموال والأصول.
- التحقيق والملاحقة.
- تسليم المطلوبين وفق القواعد النافذة.
- تبـادل الأدلـة والمعلومـات ذات الصلـة بالجرائـم العابـرة للحـدود.

• عاشراً: حماية الملاحة البحرية من الأفعال الإرهابية وغير المشروعة

يمثـل تهديـد الملاحـة البحريـة أحـد أبـرز مظاهـر الامتداد الدولي للنشـاط المسـلح المنسـوب إلى مليشـيات الحوثـي.

وتوفـر اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لقانـون البحار لعـام 1982م الإطـار العـام للقواعـد المتعلقـة بالملاحـة البحريـة والاختصاصـات البحريـة، فيمـا تنظـم اتفاقية قمـع الأعمـال غـير المشروعة الموجهـة ضـد سـلامة الملاحـة البحريـة لعـام 1988م (SUA) وبروتوكولهـا لعام 2005م صوراً متعددة مـن الأفعـال غـير المشروعـة الموجهة ضد السـفن وسـلامة الملاحـة.

كما تتصـل الحمايـة بقواعـد SOLAS والمدونة الدوليـة لأمـن السـفن والمرافـق المينائيـة ISPS في حـدود نطـاق تطبيـق كل منهما.

ويخضـع كل اعتـداء عـلى سـفينة أو منشـأة بحريـة للتكييـف القانونـي وفـق عنـاصر الواقعـة ومكانها وطبيعتها والوسـيلة المسـتخدمة والنتائـج المترتبـة عليهـا.

ومـن ثـم لا يصـح قانونـاً إطـلاق وصـف «القرصنـة» عـلى كل اعتـداء بحـري؛ إذ إن مفهوم القرصنـة في المـادة (101) مـن اتفاقيـة قانـون البحـار لـه عنـاصر وشروط محـددة، ويجـب التمييـز بـين القرصنـة وبـين الأفعـال الإرهابيـة والهجمـات المسـلحة وغيرهـا مـن الأفعـال غـير المشروعـة الموجهـة ضـد سـلامة الملاحـة البحرية.

.. (يتبـــع)

أعطوا الدولة فرصة.. ماذا قال الرئيس بين السطور؟

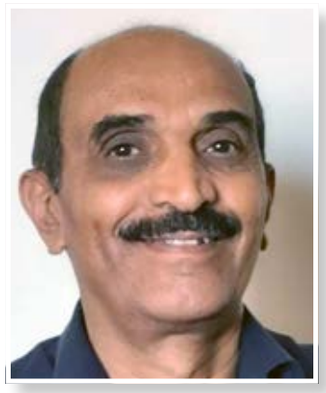

د. علي المسلي

هناك عبارات في الخطاب السياسي لا ينبغي أن تمر عابرة، لأنها أحيانًا تكشف أكثر مما تقوله في ظاهرها. ومن بين ما قاله فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، في لقائه بسفراء الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، عبارته: «لقد طلب منا أصدقاؤنا طوال السنوات الماضية أن نعطي السلام فرصة، وفعلنا ذلك بكل مسؤولية، وربما أكثر مما كان متوقعًا. واليوم نطلب من أصدقائنا أن يعطوا الدولة فرصة أيضًا».

فماذا يعني أن تطلب الدولة، بعد سنوات من مطالبتها بالصبر وضبط النفس وإعطاء السلام فرصة، أن تُعطى هي هذه المرة فرصة؟

في تقديري، لا تعني العبارة أن الدولة قررت إدارة ظهرها للسلام، وإنما تعني أن التزامها بالسلام لم يعد يمكن أن يتحول إلى قيد دائم على قدرتها في الدفاع عن نفسها واستعادة قرارها وأرضها. فالحرب لم تبدأها الدولة؛ الحوثي هو الذي شنها على الدولة، واستولى على مؤسساتها، وواصل الاعتداء على المدن والجبهات والمنشآت، ثم استخدم الصواريخ والطائرات المسيّرة ضد اليمنيين ومقدراتهم.

وما فعلته الدولة خلال سنوات التهدئة لم يكن عجزًا عن الحرب، بل كان اختبارًا للسلام وضبطًا للنفس واستجابة للوساطات الدولية، وتحملًا لكلفة سياسية واقتصادية كبيرة. لكن السلام الذي لا يقود في نهايته إلى استعادة الدولة لقرارها وإنهاء أسباب الحرب، لا يمكن أن يبقى غاية مفتوحة إلى ما لا نهاية.

ولهذا جاءت العبارة الأهم: «الدولة لن تسمح للمليشيات بعد اليوم بأن تحتكر قرار بدء المواجهة وتوقيتها ومكانها وحجمها، ثم تحتكر أيضًا قرار اللحظة التي ينبغي أن تتوقف فيها». هذه ليست عبارة عن الدفاع فقط، وإنما عن استعادة المبادرة؛ فمن يفرض على الدولة أن تنتظر دائمًا ما سيفعله خصمه يجعلها أسيرة لإيقاعه.

ومن هنا يمكن قراءة كلام الرئيس باعتباره إعلانًا بأن هذه المعادلة يجب أن تنتهي: لا أن تبقى المليشيا صاحبة قرار إشعال الحرب، ثم تتحول الدولة والمجتمع الدولي إلى مجرد أطراف تنتظر ما ستفعله. فالدولة التي تريد إنهاء الانقلاب لا تستطيع أن تبقى إلى الأبد أسيرة لإيقاع الطرف الذي صنع الانقلاب.

وهنا تكتسب إشارة الدكتور ياسين سعيد نعمان إلى «الخطة المرسومة» أهميتها. نحن لا نعرف تفاصيل هذه الخطة، ولا يصح أن نخترع ما لم يُعلن، لكن لا ينبغي أيضًا أن تمر العبارة بلا قراءة. حين يتحدث سياسي مخضرم عن خطة يجري إعدادها، وعن أن الهجمات الحوثية تستهدف إرباكها وتعطيلها، فإن ذلك يفتح بابًا واسعًا للتساؤل.

هل نحن أمام انتقال في طريقة إدارة المعركة؟ هل استكملت القوات المسلحة جانبًا مهمًا من جاهزيتها؟ هل يجري ترتيب الجبهات والقدرات بما يسمح باستعادة المبادرة؟ وهل أدرك الحوثي شيئًا من ذلك، فجاءت صواريخه ومسيراته محاولة لإرباك المشهد قبل اكتمال الترتيبات؟

لا نملك إجابات تفصيلية عن هذه الأسئلة، ولا ينبغي أن نحول التحليل إلى معلومات عسكرية غير معلنة. لكننا نملك ما قاله الرئيس نفسه: المعادلة تغيرت، والقوات المسلحة أصبحت أكثر جاهزية، ومرحلة الاعتداء بلا كلفة انتهت.

ومن هنا يصبح التصعيد الحوثي قابلًا لقراءة أخرى. فالصاروخ الذي لا يستطيع تغيير ميزان الأرض قد يحاول تغيير إيقاعها، وإرباك الاستعدادات، وإثارة الخوف، ودفع المجتمع الدولي إلى إعادة إنتاج التهدئة قبل أن تستعيد الدولة زمام المبادرة.

وهذا لا يقلل من خطورة الصواريخ والمسيرات، ولا من قدرتها على القتل والتدمير، لكنه يضعها في حجمها السياسي الصحيح؛ فهي قدرة على الإيذاء وليست قدرة على بناء دولة. والصاروخ قد يمنح صاحبه قدرة على ضرب الدولة، لكنه لا يمنحه الحق في أن يكون هو الدولة، ولا يمنحه تفويضًا شعبيًا، ولا يلغي المرجعية الدستورية والقانونية التي تحكم جغرافيا اليمنيين ومستقبلهم. فالقوة التي تُستخدم خارج مؤسسات الدولة قد تفرض أمرًا واقعًا بالقهر، لكنها لا تتحول بذلك إلى شرعية، ولا يصبح السلاح مصدرًا للسيادة أو بديلًا عن الدولة.

كما أن امتلاك السلاح واستخدامه ضد الشعب لا يصنع تفويضًا شعبيًا، ولا يمنح جماعة مسلحة حق احتكار القرار الوطني. وإذا كان الحوثي قد اختار، بعد كل هذه السنوات، توجيه هذا السلاح إلى المدن والمنشآت والموانئ اليمنية، فإن السؤال يصبح أكبر من مجرد سؤال عن قدرته العسكرية: لماذا ينبغي أن يبقى هذا السلاح التدميري أصلًا خارج مؤسسات الدولة، ليُستخدم ضد الشعب وبناه التحتية؟ ومن أين جاءت هذه الجماعة بحق امتلاك قرار استخدامه وتحديد من يُقتل وأي منشأة تُدمّر؟

وهنا تبرز أيضًا دلالة التصريح الأخير لمحمد عبد السلام، الناطق باسم الحوثيين ورئيس وفدهم التفاوضي، حين تحدث عن استمرار الاتصالات واللقاءات مع الأطراف الإقليمية والدولية، وربط العمليات العسكرية بما يسميه «الرد المشروع»، مع تأكيده أن جماعته لا تزال متمسكة بمسار التفاوض.

هذا الخطاب، في تقديري، يستحق القراءة لا باعتباره مجرد بيان إعلامي، وإنما باعتباره محاولة لتثبيت رواية سياسية موازية: تحويل موقع الجماعة من طرف بدأ الحرب وسيطر على مؤسسات الدولة إلى طرف يقول إنه يدافع عن نفسه ويفاوض في الوقت نفسه.

لكن المفارقة أن هذا الخطاب نفسه يكشف جانبًا مهمًا من المعادلة. فالجماعة تتحدث عن التفاوض، بينما تحتفظ في الوقت ذاته بالسلاح الاستراتيجي وقرار استخدامه، وتقول إن عملياتها مستمرة حتى تحقيق ما تسميه حقوق الشعب. وهنا يعود السؤال الذي يتهرب منه الخطاب: من الذي يملك أصلًا حق اتخاذ قرار الحرب والسلام في اليمن؟

إذا كان هناك مسار تفاوضي، فالمفترض أن يقود في نهايته إلى دولة واحدة وسلاح واحد وقرار وطني واحد. أما أن يستمر التفاوض بينما تحتفظ جماعة مسلحة بقدرتها على إشعال المواجهة وفرض شروطها بالصاروخ والمسيرة، فذلك لا ينهي الحرب، بل يمنحها صيغة سياسية جديدة.

وهنا أيضًا تبرز المسؤولية الدولية، ولكن من المهم أن تُطرح بصورة دقيقة. لا نقول إن الأمم المتحدة نقلت الترسانة الحوثية بطائراتها؛ فهذا اتهام مباشر يحتاج إلى دليل. لكن من حق اليمن أن يسأل عن حصيلة سنوات من التهدئة والمسارات الأممية والتسهيلات المتعلقة بالطيران والموانئ وحركة السلع.

كيف تمكنت جماعة مسلحة، خلال هذه السنوات، من زيادة معدلات الجوع والفقر في المناطق التي تتحكم فيها، رغم استمرار تشغيل الموانئ وحركة السلع في ظل ترتيبات دولية وأممية، وفي الوقت نفسه إعادة بناء وتطوير ونشر قدرة صاروخية ومسيرة بهذا الحجم؟

وكيف أمكن ذلك بينما كانت هناك قرارات دولية وتدابير معلنة لمنع توريد السلاح إليها؟ وأين كانت آليات التحقق والرقابة التي يفترض أن تمنع تحول التهدئة من طريق إلى السلام إلى فرصة لإعادة بناء أدوات الحرب؟

المسألة هنا ليست اتهامًا للأمم المتحدة بأنها شريك مباشر في إدخال السلاح، وإنما مساءلة للمقاربة الدولية نفسها. فإذا كانت الترتيبات الدولية قد نجحت في تخفيف القتال، لكنها لم تمنع جماعة مسلحة من إعادة بناء قدرتها على إشعال حرب جديدة وبأدوات أكثر فتكًا، فإن المجتمع الدولي مطالب بمراجعة هذه المقاربة بجدية.

ولا يكفي بعد ذلك إصدار بيانات القلق وإدانة الصاروخ بعد سقوطه على منشأة يمنية. المطلوب هو السؤال عن الطريق الذي سمح ببقاء هذه القدرة وتطورها، وعن مدى فاعلية منظومة الرقابة والتحقق، وعن مسؤولية الوسطاء والمبعوثين في ضمان ألا تتحول التهدئة إلى فترة لإعادة ترتيب أدوات الحرب.

فالسلام لا ينبغي أن يقاس فقط بعدد الأيام التي لم تُطلق فيها النار، وإنما بمدى الاقتراب من معالجة أسباب الحرب. وإذا خرج طرف من التهدئة أكثر قدرة على الحرب، بينما بقيت الدولة مقيدة باعتبارات التهدئة نفسها، فإن هناك خللًا ينبغي الاعتراف به ومعالجته.

لقد تحملت الدولة طويلًا كلفة ضبط النفس، بينما احتفظت المليشيا بحق المبادرة. أما اليوم، وبعد أن شن الحوثي موجة جديدة من الاعتداءات، فإن السؤال لم يعد: هل تريد الدولة الحرب؟ فالحرب قائمة أصلًا، وقد شُنّت على الدولة.

السؤال الحقيقي هو: كيف تنهي الدولة هذه الحرب؟ وكيف تستعيد الأرض التي انتُزعت منها؟ وكيف تنهي القدرة التي تجعل المليشيا قادرة على إعادة إنتاج الحرب كلما أرادت؟

ومن هنا أفهم عبارة الرئيس «أعطوا الدولة فرصة» بصورة مختلفة عن القراءة السطحية التي تجعلها مجرد طلب لمساندة سياسية أو استجداءً للسلام. الرئيس، في تقديري، لم يذهب إلى السفراء ليطلب منهم منح الدولة حق البقاء، وإنما ليضعهم أمام مسؤولياتهم.

فالدولة التي أعطت السلام فرصته، وضبطت نفسها، وتجاوبت مع الجهود الدولية، لا يمكن أن تبقى مكبلة بينما تحتكر المليشيا قرار الحرب وتختار متى تضرب وأين تضرب، ثم تطالب الجميع بمنع الدولة من استعادة حقها في حماية مواطنيها ومؤسساتها.

وهذا لا يعني أن الدبلوماسية انتهت، أو أن ما يدور في مسقط أو غيرها أصبح بلا قيمة. فقد تكون الاتصالات الدبلوماسية جزءًا من ترتيبات المرحلة، وقد يكون التريث نفسه جزءًا من حسابات أوسع لا نعرف تفاصيلها.

لكن الدبلوماسية التي لا تقود في نهايتها إلى دولة واحدة، وسلاح واحد، وقرار حرب وسلام واحد، ستظل تؤجل المشكلة وتدير أعراضها بدل أن تعالج أصلها. أما السلام الذي يسمح ببقاء أسباب الحرب، فهو هدنة مؤجلة لا تسوية حقيقية.

ولا أظن أن المطلوب من اليمنيين أن يعرفوا اليوم تفاصيل «الخطة المرسومة»، ولا أن يقال لهم إن معركة التحرير ستبدأ غدًا. هذه أمور تُدار في غرف القرار والعمليات، وليس من الحكمة أن تتحول إلى مادة مكشوفة للرأي العام.

لكن المطلوب أن نقرأ الإشارات مجتمعة: الرئيس يتحدث عن تغير المعادلة، وعن جاهزية القوات المسلحة، وعن انتهاء مرحلة الاعتداء بلا كلفة، وعن عدم السماح للمليشيا باحتكار قرار المواجهة. والدكتور ياسين يتحدث عن خطة مرسومة، وعن محاولة الحوثي إرباكها وتعطيل استكمالها.

إذا وضعنا هذه الإشارات إلى جوار بعضها، فإن السؤال الذي يفرض نفسه ليس: هل ستبدأ الدولة الحرب؟ فالحرب شُنّت عليها أصلًا. وإنما: هل بدأت الدولة تنتقل من إدارة الحرب التي فُرضت عليها إلى الإعداد لإنهائها واستعادة الأرض والقرار؟

وإذا صح هذا الاتجاه، فإن الصواريخ والمسيرات التي يطلقها الحوثي اليوم قد تكون أكثر من مجرد تصعيد عسكري؛ قد تكون محاولة لتغيير إيقاع مرحلة يشعر فيها بأن موازين القوة تتحرك في غير صالحه، أو لإرباك استعدادات لم تكتمل بعد، أو لفرض واقع جديد قبل أن تصبح الدولة في وضع يسمح لها بفرض كلفة أكبر على الانقلاب.

وهنا يصبح حديث الدكتور ياسين عن «الإرباك والتعطيل» ذا دلالة خاصة. فالطرف الذي يشعر بأن زمام المبادرة يمكن أن ينتقل إلى خصمه قد يحاول إبطاء هذه اللحظة بكل ما يستطيع: بالصاروخ، والمسيرة، والضغط السياسي، واستدعاء المخاوف الدولية، وربما بمحاولة دفع الجميع إلى تهدئة جديدة تمنحه وقتًا إضافيًا.

ولذلك ربما يكون السؤال الأهم ليس: كم صاروخًا يستطيع الحوثي إطلاقه؟ وإنما: ما الذي يخشاه من المرحلة المقبلة حتى يسعى بكل هذه الوسائل إلى إرباكها قبل أن تبدأ؟

هذا هو الجانب الذي ينبغي أن يطمئن اليمنيين دون أن يمنحهم أوهامًا. فعدم إعلان التفاصيل لا يعني غياب الخطة، والتريث لا يعني بالضرورة غياب الاستعداد، والدبلوماسية لا تعني بالضرورة تعطيل الخيار الوطني.

وقد تكون الاتصالات الإقليمية والدولية جزءًا من حسابات المرحلة، وقد تكون التحركات السياسية غطاءً لمسار أوسع، وقد يكون ما يجري في الميدان جزءًا آخر لا يظهر كاملًا للرأي العام. لكن الهدف النهائي يجب ألا يكون إدارة الصواريخ الحوثية إلى ما لا نهاية، وإنما إنهاء القدرة التي تجعلها ممكنة، واستعادة الأرض، وإعادة السلاح إلى مؤسسات الدولة.

فاستعادة الأرض ليست تفصيلًا عسكريًا منفصلًا عن معنى الدولة؛ إنها الطريق إلى إنهاء البيئة التي تسمح بإعادة إنتاج الحرب. وما لم تستعد الدولة سيادتها على الأرض، وتستعد مؤسساتها لاحتكار السلاح والقرار، فسيظل الصاروخ قادرًا على العودة في كل مرة بصيغة جديدة.

عندها فقط يصبح قرار الحرب والسلام شأنًا للدولة وحدها، لا قرارًا لجماعة تستطيع أن تشعل الحرب متى شاءت، ثم تطلب من الجميع منع الدولة من إنهائها. فالدولة لا تحتاج إلى حرب من أجل الحرب، وإنما تحتاج إلى إنهاء الحرب التي فُرضت عليها.

لقد أعطت الدولة السلام فرصته، وتحملت كلفته، وصبرت أكثر مما ينبغي ربما. واليوم تقول لأصدقائها: أعطونا الدولة فرصة أيضًا.

ليست فرصة للانتقام، وإنما لاستعادة الأرض والقرار.

وليست دعوة إلى تجاوز السلام، وإنما إلى سلام لا يبقى فيه الصاروخ صاحب الكلمة الأخيرة.

فالمعركة التي شُنّت على الدولة لا تنتهي بمجرد إسكات الصاروخ ليوم أو شهر؛ تنتهي حين يعود القرار إلى الدولة، والسلاح إلى مؤسساتها، والأرض إلى سيادتها.

وهذا ليس طلبًا للحرب، بل طلبٌ لإنهائها، وإنهاء الانقلاب الذي أنتجها، واستعادة الدولة التي لا يمكن لليمن أن يستعيد مستقبله من دونها.

تصعيد المليشيا ضعفٌ وهروب

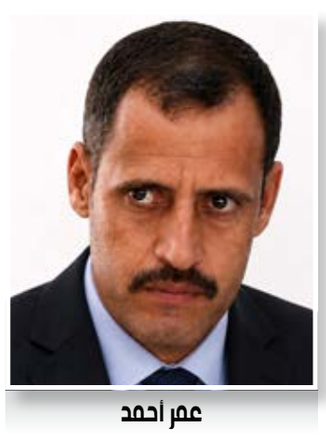

عمر أحمد

إن تصعيد مليشيا الحوثي المدعومة من إيران ليس سوى قفزة إلى الأمام هروبًا من واقعها المأزوم، ومحاولة لاستعراض القوة، وبعث رسائل التحدي، غير أن قراءة المشهد من زاوية أعمق تقود إلى نتيجة مختلفة؛ فالتصعيد، ولا سيما عبر استهداف المرافق الخدمية والمنشآت الحيوية المرتبطة بحياة المواطنين، لا يعكس قوة بقدر ما يكشف حالة القلق والرعب التي تعيشها المليشيا من القادم، وإدراكها أن استمرار الوضع القائم ليس مضمونًا إلى الأبد.

وتتجلى الحقيقة في أن مليشيا الحوثي الإرهابية تدرك جيدًا أن اليمنيين لا ينظرون إليها باعتبارها مشروعًا وطنيًا، بل ينتظرون الى لحظة الخلاص والتنفس بحرية، واستعادة دولتهم التي صادرتها المليشيا بقوة السلاح، وأخضعت مؤسساتها ومقدراتها لسلطتها القائمة على الإكراه والعنف.

لقد بنت مليشيا الحوثي الإرهابية جانبًا كبيرًا من بقائها على القوة والخوف والقبضة الأمنية، ولذلك فهي تدرك أن أي ثقب في جدار الخوف يفتح الباب أمام تحولات واسعة داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها.

ومن هنا، يبدو التصعيد محاولة لإبقاء المجتمع تحت ضغط مستمر، ومنع تشكل أي مساحة يمكن أن تتحول إلى بداية لانهيار منظومة السيطرة التي أقامتها المليشيا خلال سنوات.

ومن هذا المنظور، لا ينبغي قراءة التصعيد الحوثي باعتباره دليلًا على القوة والقدرة، بل باعتباره تعبيرًا عن مأزق داخلي ومحاولة لإخفاء القلق من المستقبل، وإعادة تثبيت معادلة تقوم على الخوف قبل أن تتغير الظروف.

إنه هروب إلى الأمام لفرض واقع جديد تراه المليشيا سبيلًا لإنقاذ نفسها من السقوط، وذلك عبر استهداف كل ما تراه انه هدف يجب تدميره الى جانب استهداف القوات المسلحة وجرّها إلى الرد، ثم توظيف العامل الإنساني والسياسي في محاولة للحصول على تهدئة تؤجل معركة الحسم، وتحقق المزيد من المكاسب.

وفي المقابل، تعمل الحكومة على أن تكون معركة إنهاء مليشيا الحوثي الإرهابية واستعادة الدولة معركة وطنية شاملة، مدركة أن طريق استعادة الدولة لن يكون سهلًا، وأن أي مواجهة ستكون لها أثمانها وتضحياتها، غير أن هذه التضحيات تظل مرتبطة بهدف وطني واضح يتمثل في إنهاء ارهاب مليشيا الحوثي، واستعادة مؤسسات الدولة، وترسيخ سلطة القانون.

إن جوهر المعركة ليس إسقاط مدينة أو السيطرة على موقع، وإنما استعادة الدولة ومؤسساتها وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي، وإعادة اليمنيين إلى وطن يتساوى فيه الجميع أمام القانون، وتصان فيه الحقوق والحريات، وتُحترم فيه مؤسسات الدولة وسيادتها.

ولهذا، فإن القوة الحقيقية ليست في إرهاب المجتمع، بل في ثقة المجتمع؛ وليست في كثرة القتل والإرهاب، بل في مشروعية الهدف؛ وليست في القدرة على إخضاع الناس كرهًا، بل في القدرة على كسبهم وإقناعهم. فالقوة التي تقوم على الخوف لا تستطيع أن تصنع استقرارًا دائمًا، والسلطة التي لا تستند إلى رضا المجتمع تظل في مواجهة مستمرة معه، مهما امتلكت من أدوات القمع والسيطرة.

وحالة الخوف التي تعيشها المليشيا لن تنتهي بمجرد محاولتها إخفائها، أو استعراض القوة؛ فالمظاهر العسكرية والتهديدات لا تستطيع وحدها معالجة أزمات الداخل، أو إخفاء مكامن الضعف والقلق. فالقوة التي تحتاج إلى الخوف كي تستمر ليست قوة راسخة.

إن اليمنيين لا يحتاجون إلى مليشيا تفرض مشروعها بالعنف والإرهاب، وإنما إلى دولة تبسط سيادتها على كامل أراضيها، وتصون كرامة مواطنيها، وتحمي حقوقهم، وتفتح أمامهم الطريق لبناء وطنهم ومستقبلهم بحرية وأمان.

حماية الأمن القومي العربي

عميد/ عبده الوليدي

إن حماية الأمن القومي العربي خطوة استراتيجية لبناء منظومة عربية فاعلة أو بمثابة جمعية عربية مستدامة لصون الأمن القومي العربي.

فالأمن القومي العربي يمثل الركيزة الأساسية لبقاء الأمة العربية وصون هويتها الحضارية في مواجهة التحديات المتزايدة، فالعالم اليوم يشهد تحولات جذرية في موازين القوى مما يفرض على العرب ضرورة بناء جمعية عربية مستدامة تكون بمثابة منظومة فاعلة لحماية المصالح المشتركة، وإعادة الاعتبار للأمة العربية كقوة موحدة، وذلك لن يتاتى الا بالتكامل المؤسسي، وهذا يكون عبر إنشاء هيئة عربية دائمة تعني بالأمن القومي تعمل على تنسيق السياسات الدفاعية والاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء.

إلى جانب ذلك لابد من استراتيجية التعاون الدفاعي من خلال بناء قوة عربية مشتركة قادرة على الردع، وحماية الحدود والسيادة العربية.

كما أن تكامل الاستقلال الاقتصادي العربي يعد ركيزة أساسية في وحدة الوطن العربي، ولهذا فإن العمل على تعزيز المشاريع المشتركة في قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة يقلل من التبعية للخارج، ويقوي الاقتصاد العربي.

كما أن تعزيز وحدة العرب يحتاج الى دعم التنمية المستدامة كجزء من الامن القومي الشامل, وتعزيز الثقة بين الشعوب العربية عبر مشاريع تنموية مشتركة.

إلى جانب ذلك يعد الأمن الثقافي أساس مهم في تجذير الوحدة العربية من حماية الهوية العربية الواحدة من محاولات الطمس والتجزئة عبر دعم التعليم والإعلام العربي المشترك.

ويعزز كل ذلك التنسيق الدبلوماسي العربي بتوحيد الموقف العربي في المحافل الدولية بما يعزز القدرة على مواجهة التدخلات الأجنبية.

إن حماية الأمن القومي العربي ليست مجرد قضية أمنية، بل هو مشروع حضاري يهدف إلى إعادة الاعتبار للأمة العربية كمنظومة موحدة قادرة على مواجهة التحديات, بل بمثابة صمام أمان يضمن للأمة العربية مكانتها وكرامتها بين الأمم ويصون هويتها في عالم متغير.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW أسبوعية..سياسية..عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2258) الخميس 30 صفر 1448هـ - الموافق 13 أغسطس 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
/http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
/http:// www. en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي
26 سبتمبر موقع

أكثر من 15 شهيدا وجريحا في هجمات متتالية على السفينة
اكدت أن الهجوم الإرهابي على السفينة «تهامة» امتداد لحرب حوثية طويلة ضد اليمنيين

أكدت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين أن الهجوم الإرهابي الذي شنته مليشيا الحوثي الإرهابية على السفينة التجارية «تهامة» أثناء إبحارها في مضيق باب المندب يمثل تصعيداً جديداً في اعتداءاتها الممنهجة على مصالح الشعب اليمني والموانئ وشرايين الإمداد، وتهديداً مباشراً لأمن الملاحة والتجارة الدولية.

وأوضحت الوزارة أن الهجوم أسفر، عن مقتل أربعة من أفراد طاقم السفينة، بينهم ثلاثة باكستانيين وإندونيسي، وإصابة آخرين، قبل أن تعاود المليشيا استهداف السفينة بصاروخ آخر أثناء عمليات الإنقاذ، ما أدى إلى إصابة أحد أفراد فريق الإنقاذ، واستشهاد جنديين.

وقالت الوزارة: إن استهداف سفينة مرتبطة بإمدادات الغذاء للشعب اليمني، بعد الاعتداء على ميناء المخا ومنشآته المدنية والاقتصادية، يكشف حقيقة الجهة التي تستهدف غذاء اليمنيين وموانئهم وسفنهم وشرايين إمدادهم، وتعمل على تعطيل النشاط التجاري ومفاقمة المعاناة الإنسانية.

ودعت المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن والدول المعنية بأمن الملاحة، إلى الانتقال من الإدانة إلى إجراءات رادعة وملموسة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وحظر السلاح وتجفيف مصادر تمويل وتسليح المليشيا، بالتوازي مع تعزيز قدرات الحكومة اليمنية وخفر السواحل والقوات البحرية وأمن الموانئ لحماية المياه الإقليمية والملاحة في باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن.

وكانت مصلحة خفر السواحل قد اكدت أن الحصيلة الأولية للهجوم بلغت شهيدين من القوات المسلحة وثلاثة قتلى باكستانيين واخر هندي، الى جانب 10 مصابين من أفراد طاقم السفينة والقوات المسلحة.

القوات المسلحة: ماضون في معركة استعادة الدولة وإنهاء المشروع الحوثي الإيراني

أكدت القوات المسلحة استمرارها وطال مضي في المعركة الوطنية حتى إنهاء التهديد الذي تمثله مليشيا الحوثي الإرهابية ومشروعها المرتبط بالنظام الإيراني، واستعادة الأمن والاستقرار ومؤسسات الدولة.

وقال الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة العقيد الركن ماجد النزيلي: إن القوات المسلحة تملك الإرادة والقدرة والمبادرة لتحييد مصادر التهديد والتعامل مع الاعتداءات الحوثية وفق مقتضيات الموقف العملياتي، مع الحرص على حماية المدنيين ومقدراتهم.

وأوضح النزيلي أن الهجوم الحوثي على مدينة المخا وميناءها استهدف الأعيان المدنية والبنى التحتية ومساكن الموظفين ومحطات الكهرباء ومواقع عسكرية، وأسفر، وفق الحصيلة المعلنة، عن استشهاد أربعة من منتسبي القوات المسلحة وثلاثة مدنيين، وإصابة 30 آخرين، معظمهم من المدنيين.

وأشار إلى أن الدفاعات الجوية للقوات المسلحة في المخا تمكنت من اعتراض وإسقاط 11 طائرة مسيرة حوثية شاركت في الهجوم، مؤكداً أن الاعتداء على الوحدات العسكرية في المخا يمثل اعتداءً على القوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها.

وكانت القوات المسلحة قد أعلنت، في وقت سابق، تنفيذ عملية عسكرية استهدفت مواقع وقدرات لمليشيا الحوثي الإرهابية في عدة محاور على طول خطوط التماس، رداً على اعتداءات المليشيا في محافظتي مأرب وحضرموت، والتي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من العسكريين والمدنيين.

وأكد الناطق الرسمي أن العملية عكست وحدة القيادة والسيطرة للقوات المسلحة، وأن الاعتداء على أي جبهة أو محور يعد اعتداءً على جميع الجبهات والمحاور، مشدداً على أن القوات المسلحة لن تتهاون في حماية المواطنين ومواقعها ووحداتها، وستتعامل مع أي اعتداءات جديدة بالإجراءات العسكرية اللازمة وفق توجيهات القيادة السياسية والعسكرية.

تأكيد أممي ودولي واسع على دعم الحكومة وإدانة تصعيد مليشيا الحوثي

أدان أعضاء مجلس الأمن الدولي تصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية، مؤكدين التزامهم الراسخ بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، وضرورة احترام سيادته على أراضيه ومجاله الجوي، في موقف دولي يعزز شرعية الدولة اليمنية في مواجهة ممارسات المليشيا والانتهاكات التي تقوض الاستقرار.

وشدد أعضاء المجلس على أن جميع الرحلات الجوية إلى المطارات اليمنية يجب أن تتم بالتنسيق مع الحكومة اليمنية والحصول على موافقتها المسبقة، مؤكدين ضرورة ضمان وصول جوي آمن ومستدام للأغراض الإنسانية والمدنية، وفق القانون والقواعد الدولية للطيران المدني.

وأدان المجلس عمليات الهبوط غير المصرح بها في مطاري صنعاء والحديدة، إلى جانب الهجمات الحوثية على السفن التجارية، مؤكداً أن هذه الممارسات تهدد الأمن الإقليمي وحقوق وحريات الملاحة، وتقوض الجهود الرامية إلى إحلال السلام في اليمن.

وجدد أعضاء مجلس الأمن التأكيد على ضرورة الالتزام بقرارات المجلس، وفي مقدمتها القرار 2216، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة والدعم العسكري للكيانات والأفراد الخاضعين للعقوبات، في إشارة إلى ضرورة الحد من مصادر القوة التي تمكّن مليشيا الحوثي الإرهابية من مواصلة أنشطتها العدائية.

وفي السياق، رحبت السعودية والكويت وقطر بموقف مجلس الأمن، فيما أدانت بريطانيا واليابان الهجمات الحوثية على المدنيين والمنشآت المدنية والسفن التجارية، وجددت دعمها للحكومة اليمنية وجهود حماية الملاحة والاستقرار.

وأكدت المواقف الدولية والإقليمية مجتمعةً دعم الحكومة اليمنية ووحدة البلاد وسيادتها، ورفض تحويل اليمن إلى ساحة لصراعات إقليمية أو أداة لتهديد الملاحة الدولية، مع التشديد على مواصلة الجهود للوصول إلى تسوية سياسية يقودها اليمنيون وفق المرجعيات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

اختتام معرض مخرجات مشروع توظيف الشباب عبر التراث

اختتم نائب وزير الثقافة والسياحة، حسين باسليم، بالعاصمة المؤقتة عدن، فعالية ومعرض مخرجات مشروع "توظيف الشباب من خلال التراث والثقافة في اليمن"، الذي تنفذه مؤسسة حضرموت للثقافة بالشراكة مع منظمة "اليونسكو"، وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي والمؤسسة.

واستعرض المعرض، الذي أقيم على مدى يومين تحت شعار: "أبعد من الحرب بقليل"، إبداعات ثقافية وفنية متعددة تشمل أعمالاً تشكيلية، وصوراً فوتوغرافية، وأفلام واقع افتراضي، وألعاباً رقمية، إضافة إلى عقد جلسات حوارية حول دور الثقافة في ترسيخ السلام والتنمية وصون التراث الثقافي.

وأكد باسليم أهمية المشروع في تمكين الشباب وتوسيع مشاركتهم الثقافية في محافظات عدن، وتعز، وحضرموت الساحل والوادي، مشدداً على حرص الوزارة على دعم المبادرات النوعية النهوض بالقطاع الثقافي.

من جانبها، أوضحت المدير التنفيذي لمؤسسة حضرموت للثقافة، شوق الرمادي، أن المشروع استمر عاماً كاملاً ضمن جهود المناصرة الثقافية وبناء السلام، وأسفر عن إنتاج أكثر من 200 عمل فني وإبداعي بمشاركة نخبة من الإعلاميين والفنانين وصناع المحتوى.

براكين الغضب

نقيب/ محمد الحميدي

يقف أبطال القوات المسلحة والأمن البسلاء في على درجات الجاهزية القتالية والعنفوان العسكري، كالبركان الثائر الذي يعصف بصفوف العدو، ردًا على الاعتداءات الإرهابية المتكررة لمليشيا الحوثي الإيرانية، والتي تستهدف المدنيين في مخيمات النزوح، ورجال الأمن والمصالح الحكومية بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة.

في قصفالمليشيا الحوثية ارتقاء ثلة من شهداء الوطن الأبرار، الذين رووا بدمائهم الزكية تراب الوطن وتؤكد قيادة الميدان أن دماء هؤلاء الأبطال لن تذهب هدرًا، بل تشكل وقودًا لمعركة الكرامة والفتح والحرية، وتزيد أفراد القوات المسلحة إصرارًا وعزيمة على دحر المشروع الإرهابي.

لم تعد الأعمال الإجرامية التي تمارسها المليشيات الحوثية بحاجة إلى أدلة أو إثباتات، فنهجها القائم على القتل والتدمير بات جليًا للعامة قبل الخاصة.

يرابط ابطال القوات المسلحة والامن في نسق الدفاع والهجوم الأول، محتفظين بالقدرة الكاملة على قلع جذور المليشيا، ولا يفصلهم عن تحقيق النصر الكامل وتطهير صنعاء وتخليص اليمن وشعبه من هذا الخطر الساطع سوى صدور الأوامر العسكرية العليا بالزحف المقدس صوب العاصمة وتدمير قدرات العدو بشكل نهائي.

تعز.. توجيه بمنع الاستحداثات في المناطق الأثرية

ناقش محافظ تعز، نبيل شمسان، مع خبير الحفاظ على التراث العمراني، الدكتور حسام مهدي، أوضاع التراث المعماري لمدينة تعز التاريخية خلال الدولة الرسولية، وآليات تحديد حِمى المواقع الأثرية تمهيداً لترشيحها للقائمة النهائية للتراث العالمي.

واستعرض اللقاء، بحضور عدد من المسؤولين الفنيين والآثار، الخرائط الأولية للمواقع والمشاريع المحددة.

وأكد المحافظ شمسان أن الحفاظ على الآثار واجب وطني، موجهاً بمنع وتجريم أي استحداثات أو تغييرات في الواجهات التاريخية، لافتاً إلى مكانة تعز كعاصمة للثقافة اليمنية.

وأشاد شمسان بدعم منظمة "اليونسكو" وسفير اليمن لديه الدكتور محمد جميح، ومجموعة هائل سعيد أنعم، مؤكداً اهتمام السلطة المحلية برعاية المواقع التاريخية وتأهيلها عقب الأضرار التي لحقت بها جراء قصف ميليشيا الحوثي.

من جهته، أوضح الدكتور مهدي أن زيارته تهدف لإسقاط المواقع الأثرية على خرائط حِمى معتمدة لحمايتها من التشوهات وفق المعايير الدولية.

الأسبوع حديث

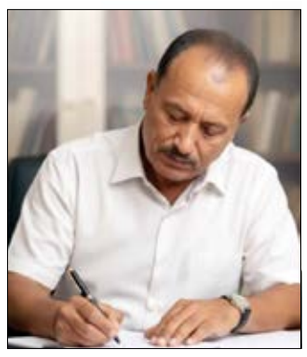

العميد/
عبدالحكيم الشريحي

لا سلام مع أعداء الحياة

استهداف المليشيا الحوثية الإرهابية للمنشآت الحيوية والبنية التحتية الشعبية وعلى رأسها الموانئ والمطارات والتي كان آخرها الاعتداء الغاشم على ميناء المخاء التاريخي، ليس مجرد حادث عابر أو تصعيدٍ عسكري تقبله قواعد الاشتباك، بل هو برهان قاطع ودليل دامغ يسقط أي أوهام حول إمكانية التعايش أو صنع السلام مع جماعة ارتهنت للخراب وجعلت من معاناة اليمنيين خيارها الأول والأخير.

إن هجوماً غادراً يستهدف ميناء مدنياً يُرمم ليكون شرياناً للحياة ونافذة لفك الحصار عن ملايين المحاصرين، لهو جريمة حرب مكتملة الأركان تؤكد أننا أمام عصابة إجرامية سادرة في بغيها، لا تفهم إلا لغة الدمار وتقتات على تجويع الشعب وحرمانه من أدنى مقومات الحياة.

لقد برهنت الأحداث المتلاحقة، بدءاً من قصف مطار عدن الدولي لحظة وصول الحكومة واستهداف موانئ تصدير النفط في الضبة وقنا ووصولاً إلى تعطيل حركة الملاحة واستهداف الأعيان المدنية في تعز وساحلها، أن هذه المليشيا تتخذ من معيشة المواطن وقوته اليومي هدفاً مسلسلاً لعملياتها الطائشة.

كيف يمكن لمن يدّعي حرصه على الوطن أن يوجه صواريخه وطائراته المسيرة لضرب كرينات التفريغ ومخازن البضائع والمرفقات الخدمية التي تعيد الأمل لأبناء اليمن؟ إنها عقيدة التفجير والتفخيخ التي مارستها المليشيا منذ نشأتها، بدءاً من حصار تعز الظالم الجائر المستمر منذ سنوات وصولاً إلى تحويل المنافذ البحرية والجوية إلى أهداف عسكرية لقطع شريان الأمل الأخير أمام المساعدات الإنسانية والأنشطة الاقتصادية المحلية.

إن الحقائق الشاخصة على الأرض تصرخ بحقيقة واحدة: لا يمكن لسرطان الإرهاب الحوثي أن يكون شريكاً في سلام أو بناء دولة، فكلما جنحت الجهود نحو التهدئة، ردت المليشيا بمزيد من العبث والإجرام، مستغلة فترات الهدن لترتيب صفوفها وتوجيه ضربات جديدة لقلب الاقتصاد الوطني المنهك.

إن الاستمرار في الرهان على حلول سياسية مع جماعة تتغذى على دماء المدنيين وحصارهم هو محض وهم وخداع للنفس وبناء على ذلك فإن الواقع يتطلب اليوم موقفاً حاسماً وتحركاً عسكرياً شاملاً يقطع دابر هذه العصابة وينهي وجودها كمشروع إرهابي عابر للحدود ويستعيد الدولة ومؤسساتها، ليُطوى إلى الأبد فصل من أظلم الفترات التي عاشها الشعب اليمني تحت وطأة الحصار والدمار.

وأمام هذا التمادي الصارخ، فإن التأكيد يغدو حازماً وناجزاً بأن قواتنا المسلحة الباسلة لن تقف مكبلة الأيدي، بل سترد بضربات قاصمة ومباشرة تستهدف هذه الذات الإجرامية ومصادر نيرانها ومقدراتها التسليحية أينما توارت.

إن معركة اليوم لم تعد مجرد دفاع، بل هي تحرك جاد ومستمر يهدف إلى قطع دابر هذه العصابة ومحو أثرها الإرهابي من على ثرى اليمن الطاهر.

لقاء يستعرض برامج حضرموت للثقافة ويدعو لإدماج ذوي الإعاقة

بحث وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، مختار اليافعي، بالعاصمة المؤقتة عدن، مع وفد مؤسسة حضرموت للثقافة، مشاريع المؤسسة في مجالات الثقافة والفنون وتمكين الشباب، ودورها في تعزيز التماسك المجتمعي وبناء السلام.

واطلع الوزير اليافعي على عروض توثيقية ونتاجات معرفية للمؤسسة شملت مجالات الأدب، والمسرح، والفنون البصرية، ودراسات السياسات وبناء قدرات صناع المحتوى، مثمناً المبادرات الفنية والبحثية المبتكرة التي تديرها الكفاءات الشبابية بالمؤسسة.

وأكد اليافعي حرص الوزارة على دعم منظمات المجتمع المدني الفاعلة الشريكة في التنمية، مشدداً على ضرورة تطوير البرامج لتلامس الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

ودعا وزير الشؤون الاجتماعية إلى إيلاء اهتمام أكبر بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة والمشاريع الثقافية والفنية العامة، والاستفادة من مواهبهم الكامنة بفعالية، بدلاً من حصر مشاركاتهم في برامج منفصلة، ضماناً لتحقيق الشمولية والمساواة.